د. حمادة إسماعيل

انتفاضة ١٩٣٥

بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم



دار الشروق

انتفاضة ١٩٣٥

بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم

اسم الكتاب: **انتفاضة ١٩٣٥**
بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم
المؤلــف: **الدكتور حمادة محمود إسماعيل**

صدر هذا الكتاب عن سلسلة:
التاريخ ـ الجانب الآخر ـ إعادة قراءة للتاريخ المصرى

رئيس التحرير: الدكتور يونان لبيب رزق

مستشارو التحرير: أ.د. أحمد زكريا الشلّق
أ.د. حمادة محمود إسماعيل
أ.د. لطيفة محمد سالم
أ.د. محمد عفيفى

سكرتير التحرير: محمد حسين حامد

الطبعـة الأولى ٢٠٠٥
الطبعـة الثانيـة ٢٠٠٨

رقم الإيداع ٧٨١٣ / ٢٠٠٥
الترقيم الدولى ISBN 977-09-1235-2

شكر خاص للدكتور ماجد فرج ومجلة المحروسة
على سماحهم باستخدام صورة الغلاف

© دار الشروق
٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. حمادة إسماعيل

انتفاضة ١٩٣٥

بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم

دار الشروق

تقـــديـم

انصرف اهتمام الباحثين عند دراسة ما اصطلح على تسميته «بحوادث ١٩٣٥» إلى مجرياته فى العاصمة، وفى أحيان قليلة كان يمتد هذا الاهتمام إلى الإسكندرية، مما يشكل مظهرا من مظاهر الرؤية الأحادية التى تحرص السلسلة على تبديدها.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى تركز دور العلم، خاصة الجامعة والمدارس العليا والثانوية، هذا فضلا عن وجود الزعامات السياسية والمراكز الحزبية، فى العاصمة، مما أعطى للحركة فيها مذاقا خاصا لم يشعر به غير المهتمين خارجها.

بمعنى آخر بدا وأن الحركة قاهرية لحما ودما وأن ما حدث خارج العاصمة كان أقرب إلى رجع الصدى منه إلى المشاركة الواقعية.

وقد رأينا أن هذه النظرة، شأنها فى ذلك شأن كثير من الدراسات التاريخية، فى حاجة إلى مراجعة، فمصر ليست القاهرة، ولا يصح أن يتسم ما يحدث فى الأقاليم بكل هذا القدر من الشحوب، الأمر الذى دعانا إلى تكليف الأستاذ الدكتور حمادة محمود إسماعيل، أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة الزقازيق - فرع بنها، ليتقصى لنا طبيعة تلك الحوادث فى أقاليم مصر المختلفة، وهو ما فعله فى هذا العدد من السلسلة.

ولم يخب ظننا فقد جرى صاحب العمل وراء تلك الحوادث من الإسكندرية وبورسعيد فى أقصى الشمال إلى أسوان فى أقصى الجنوب ووجد الكثير الذى ضمنه دفتى هذا الكتاب، وأكد لنا على ما تحاول هذه السلسلة تقديمه.. البحث فى المسكوت عنه فى التاريخ المصرى والعربى الحديث والمعاصر.

صحيح أن تلك الأحداث لم تكن بجسامة ما حدث فى القاهرة غير أنه كان لذلك أسبابه الموضوعية . . ما كان يهمنا هو الكشف عنها، وهو ما فعله صاحب هذا العمل بعد معاناة فى البحث فى المادة العلمية الشحيحة، والتى جاء أغلبها من الصحف التى انبثّ مراسلوها فى الأقاليم يلتقطون خبراً من هنا ويسوقون خبراً من هناك، ومن هنا جاءت صعوبة استكمال الصورة التى قدمها لنا .

أملنا كبير أن يقتنع القارئ معنا أن هذا العمل يشكل مفردة من مفردات المنظومة التى تحاول هذه السلسلة التاريخية عقدها باجتهاد وصبر وأناة .

وعلى الله قصد السبيل

رئيس التحرير

د. يونان لبيب رزق

تمهيـــــد

يعتبر عام ١٩٣٥ من الأعوام العلامة على طريق الحركة الوطنية المصرية فهو المحطة الثانية للحركة الوطنية ذات الطابع العنيف بعد ثورة ١٩١٩ ، ففى نوفمبر من هذا العام كانت الانتفاضة التى تفجرت فى القاهرة ، ثم تجاوبت أصداؤها فى كل مديريات ومحافظات مصر ، وكما سنرى ، فبسببها - أى الانتفاضة - أعيد إلى البلاد دستور ١٩٢٣ بعد مماطلة من جانب القصر والحكومة والإنجليز ، وبسببها أيضا خرجت وزارة محمد توفيق نسيم من الحكم في يناير ١٩٣٦ وبسببها كذلك - مع المستجدات العالمية - دخلت بريطانيا ومصر فى مفاوضات انتهت إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦ .

وقبل أن نسترسل فى هذه الدراسة نود الإشارة إلى حقيقة مهمة ، مؤداها أننا لم نقصد البتة الانفصال بالأقاليم عن تاريخ مصر العام وحوادثه ، ولكن كل ما نود الوصول إليه هو إثراء حادث الانتفاضة وتبيان كيف أن الجماهير خارج القاهرة لم تكن بالجماهير الصامتة التى آثرت القيام بدور المستقبل أو المتلقى فقط ، ولكنها شاركت القاهرة غضبتها فى سبيل استقلال البلاد ودستورها وستؤكد لنا الدراسة ، أنه إذا كـانت أعـمـال العنف قـد بدأت فى القـاهرة فـإن جـمـاهيـر الأقـاليم ردت بالإيجاب وبنفس العنف ، وزادت الأقاليم عليها بأن قدمت شهداء جدا إلى قائمة الشهداء وكانوا خاتمة لهذه الانتفاضة ، فالبداية كانت فى القاهرة والختام كان فى الأقاليم ولنبدأ المسألة من أولها .

فقد شهد تاريخ مصر في العقدين الثانى والثالث من هذا القرن ثلاث معارك

دستورية، أعطت للحياة السياسية فى مصر مذاقًا خاصًا، وكانت أولى هذه المعارك ما حدث فى أعقاب استقالة وزارة سعد زغلول بعد اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى بالسودان فى نوفمبر ١٩٢٤، فقد تولى أحمد زيور الوزارة فى ٢٤ نوفمبر وسلم بكل مطالب الإنجليز. ولم يقف أمر الوزارة - التى كان يتوقع لها بمقتضى تشكيلها أن تكون شبه خط دفاع ثان عن الحركة الوطنية وامتداداً معتدلا لوزارة الوفد - لم يقف أمرها عند هذا الحد، بل تعدته إلى استصدار مرسوم فى ٢٥ نوفمبر بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً حتى لا تتقدم إليه ببيان برنامجها. وقبل أن ينتهى الشهر المحدد لتأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الوزارة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ مرسومًا بحل مجلس النواب وتحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ كموعد لانعقاد المجلس الجديد.

وأجريت الانتخابات الجديدة، ودخلها الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطنى وحزب الاتحاد الذى صنعته السراى وتدخلت الإدارة بقدر ما استطاعت، ولم تدع وسيلة من الوسائل التى يمكن أن توصلها إلى هدفها إلا سلكتها، ورغم كل ما فعلته فقد جاءت نتيجة الانتخابات لصالح الوفد الذى حصل على نصيب الأسد من المقاعد فى حين حصلت بقية الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية على نسبة قزمية وهى نتيجة أوضحت أن القوى المناوئة للجماهير رغم اتحادها - ورغم ما بينها من اختلاف فى المصالح، إلا أنها لم تستطع أن تنال من ثقة الجماهير فى قيادتها التى أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوزها.

وفى أول اجتماع لمجلس النواب الجديد فى ٢٣ مارس ١٩٢٥، انتخب سعد زغلول رئيسا كما فاز على الشمسى وويصا واصف بمنصب الوكيلين على مرشحى الحكومة، وبسبب هذه النتيجة والتى عدت بمثابة الفشل فى أول مرحلة من مراحل امتحان الوزارة، بسببها قدم زيور استقالته إلى الملك الذى رفضها، فتقدم بطلب بحل مجلس النواب، ومن فوره أصدر الملك مرسوما بحل المجلس الجديد الذى لم يعش سوى تسع ساعات.

وكما أشار البعض فقد «قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والألم، لأنه كان مفهوماً أن يبقى وأن تستقيل الوزارة، وكان هناك طرائق كثيرة لمعالجة هذه الأزمة،

بأن تؤلف وزارة جديدة من حزب الأغلبية أو موالية له وتنال ثقة المجلس وتسير الأمور طبقًا لأحكام الدستور ولكن العناد الذى يشبه عناد الأطفال جعل الوزارة باتفاقها مع السراى والإنجليز تستصدر المرسوم بحل مجلس النواب منتهكة بذلك حرمة الدستور وإرادة الأمة، وكان الباعث على هذا الذى وقع هو تعلق بضع نفر من الوصوليين بكراسى الوزارة فحسب، ورغبتهم الجامحة فى ألا تفلت هذه الكراسى من أيديهم».

على أية حال فقد استمرت الوزارة في مسلكها المعادى للدستور والموالى للقصر، فأوقفت الانتخابات التى كان مفروضا أن تتم فى غضون شهرين تبعًا للدستور بحجة نية الحكومة تعديل قانون الانتخاب وكانت الحكومة تهدف من وراء ذلك إلى وضع الإجراءات والقيود اللازمة للحيلولة دون إمكانية فوز الوفد فى الانتخابات، ووقع الحكم تحت سيطرة القصر ورجاله. وفى أعقاب خروج الوزراء الممثلين لحزب الأحرار الدستوريين فى سبتمبر ١٩٢٥ حول أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، أعيد تشكيل الوزارة من حزب الاتحاد أساسًا، وبدأ الوفد فى الاتجاه نحو توحيد كلمة الأحزاب ورأب الصدع في صفوفها وإقامة إئتلاف بينها، فدعت صحف الوفد إلى عقد مؤتمر وطنى والمطالبة بعودة الحياة النيابية، ثم برزت فكرة انعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ دون دعوة الملك استناداً إلى نص المادة ٩٦ من الدستور التى تعطى البرلمان هذا الحق، وأيد هذه الفكرة الحزب الوطني وحزب الأحرار، وبالفعل اجتمع أعضاء البرلمان بفندق الكونتننتال - بسبب حصار البوليس لمبنى البرلمان - وأصدروا عدة قرارات إجماعية بالاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور والتى من شأنها تعطيل العمل به، وبأعمالها المقيدة للحريات، وبالذات قانون الجمعيات والهيئات السياسية الذى صدر فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ والذى كان يحد من نشاط الأحزاب والهيئات السياسية ويخضعها لرقابة الحكومة، وأجريت انتخابات رئاسة مجلس النواب فانتخب سعد زغلول رئيسًا، ومحمد محمود والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين، ثم أصدر المجلس قراراً بعدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور.

وقد زاد من حدة المعارضة الشعبية والحزبية لحكومة زيور، أمران :

الأول : تسليم الحكومة فى السادس من ديسمبر ١٩٢٥ بالمطالب الإيطالية الإقليمية فى جغبوب على الحدود الليبية المصرية، الأمر الذى اعتبر تفريطا فى الحقوق المصرية .

الثانى : إصدار الحكومة لقانون انتخاب معدل فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ضيق فيه حق الانتخاب فقصره على من بلغ سن الثلاثين وأباحه لمن بلغ الخامسة والعشرين بشروط مالية وأدبية، كما جعل الانتخاب على درجتين .

وقد انتقدت الأحزاب بعنف كلاً من الإجراءين وظهرت الدعوة لعقد مؤتمر وطنى عام فى يناير ١٩٢٦ من أعضاء البرلمان ومجالس إدارات النقابات والأحزاب لمواجهة الموقف، وتكونت لجنة من الأحزاب للتنسيق فيما بينها وقررت مقاطعة الانتخابات المزمع عقدها إذ كانت على درجتين، وتراجعت الوزارة فقررت وقف العمل بقانون الانتخابات المعدل، وإجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون عام ١٩٢٤، ودعا إلى انتخابات فى ٢٢ مايو ١٩٢٦، وكرمز لاستمرار التنسيق وزعت الأحزاب الدوائر الانتخابية فيما بينها .

وأسفرت نتيجة الانتخابات عن حصول الوفد على ١٦٥ مقعداً، والأحرار الدستوريين على ٢٩ مقعداً، والحزب الوطنى على ٥ مقاعد، وحزب الاتحاد على ٥ مقاعد، بينما حصل المستقلون على ١٠ مقاعد . وهكذا أصبح للوفد الأغلبية البرلمانية، ولكن نتيجة للتدخل الإنجليزى الذى وصل إلى حد التلويح بالقوة العسكرية، وعدم رغبة الوفد فى الاصطدام بالإنجليز، قبل سعد زغلول التنازل عن حقه الدستورى فى تأليف الوزارة بدعوى اعتلال صحته .

واستقالت وزارة زيور فى ٧ يونيه ١٩٢٦، وتكونت الوزارة الائتلافية الأولى من الوفد والأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن فى نفس اليوم وانتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ومصطفى النحاس باشا وويصا واصف بك وكيلين له، وفى أول جلسة ألغى المجلس كل التشريعات التى صدرت فى غيابه منذ ديسمبر ١٩٢٤، وقرر إيداع قدر كبير من أموال الحكومة فى بنك مصر دعماً لأعماله، وأصدر عفواً عاماً عن كل الجرائم السياسية التى ارتكبت من ديسمبر ١٩٢٤ إلى أبريل ١٩٢٦ .

وهكذا استطاعت القوى الحزبية وعلى رأسها الوفد التصدى لهذه الهجمة على الحياة النيابية، ونجحت في الدفاع عن حقوق البلاد وإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

غير أنه لم تمر فترة طويلة حتى كانت الأزمة الدستورية الثانية - أو الانقلاب الدستورى الثانى على حد قول البعض، ففى ١٩ أبريل ١٩٢٧ استقالت وزارة عدلى فجأة وعلى غير توقع، بسبب رفض مجلس النواب اقتراحاً بشكر الوزارة على سياستها الخاصة بتأييد بنك مصر، وبسبب الانتقادات التى وجهت إليها عند نظر الميزانية مما يدل على عدم ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية، وعكس ذلك بدايات الخلاف بين الوفديين والأحرار الدستوريين، وانتهت الأزمة بعودة الوزارة كما هى مع بعض التغييرات الطفيفة فى المناصب، وتولى عبد الخالق ثروت رئاسة الوزارة.

وفى ٢٥ أبريل ١٩٢٧ تكونت وزارة ثروت الائتلافية واستقالت فى مارس ١٩٢٨، على أثر رفض مجلس النواب مفاوضات ثروت - تشمبرلين، ثم خلفتها وزارة مصطفى النحاس الائتلافية من الوفد والأحرار الدستورين فى ١٦ مارس ١٩٢٨.

غير أنه سرعان ما دب الخلاف بين القيادة الوفدية من ناحية وكل من القصر والإنجليز من ناحية أخرى، فوقع الخلاف مع الملك نتيجة ممارسة البرلمان لحقوقه الدستورية التى كان من شأنها الحد من سلطات القصر، كما وقع الخلاف مع بريطانيا بخصوص قانون الاجتماعات والمظاهرات. ونجح القصر فى شق الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين، وافتعلت فضيحة شخصية للنحاس والمعروفة باسم قضية الأمير سيف الدين وانتهى الأمر باستقالة محمد محمود باشا من الوزارة فى ١٧ يونيه ١٩٢٨ وتبعه استقالة ثلاثة من الوزراء، وكانت هذه الاستقالات بداية الأزمة الدستورية الثالثة فى الحياة السياسية المصرية.

وبما أن القصر كان وراء كل المشكلات التى حلت بساحة وزارة النحاس الأولى فكان على القصر أن يكمل الشوط إلى منتهاه، فاستغل الملك مسألة استقالة

الوزراء، فتدخل لإقالة الوزارة فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨، وعهد الملك فى نفس اليوم إلى محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين بتأليف الوزارة الجديدة، والتى قد تم تأليفها في ٢٧ يونيه ١٩٢٨ من حزبى الأحرار والاتحاد.

وكعادة الوزارات التى من هذا النوع استصدرت الوزارة - والتى عرفت باسم وزارة «اليد الحديدية» مرسوما بتأجيل البرلمان لمدة شهر، فمرسومًا بحله فى ١٩ يوليه ١٩٢٨ وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين وتأجيل الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنوات وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير إجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنًا آخر».

ورغم محاولات الحكومة منع أعضاء البرلمان من الاجتماع، فقد تمكنوا من ذلك فى ٢٨ يوليو ١٩٢٨ فى منزل مراد الشريعى. وقرروا بطلان الأمر الملكى الخاص بتعطيل الدستور وحل المجلسين واعتبار البرلمان قائما وله حق الاجتماع، وأصدر البرلمان قراراً بالتنديد بسياسة الوزارة المخالفة للدستور وبسحب الثقة منها، واجتمع بمجلسيه - مرة أخرى - فى دورة جديدة فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٨ بدار جريدة البلاغ، وأكد فى هذا الاجتماع قراراته السابقة وحمل الوزارة مسئولية أعمالها.

غير أن الوزارة الجديدة واجهت عدة مصاعب مردها ازدياد السخط الشعبى، وإقصاء المندوب السامى اللورد لويد - والذى كان يسندها - عن منصبه فى أعقاب تولى حزب العمال الحكم فى إنجلترا فى مايو ١٩٢٩ وفشل مفاوضات (محمد محمود - هندرسون)، فضلا عن قيام الوفد بتنظيم مظاهرات شعبية ضدها، وانتهى أمر هذه الوزارة - بسبب هذه المصاعب إلى تقديم استقالتها فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩.

وهكذا استطاعت القوى الشعبية والقوى الحزبية أن تتصدى مرة ثانية لمحاولات القصر ومن على دينه من الوزاريين، فى النيل من حقوق البلاد الدستورية، وقدر لها أن تنجح وتعيد كل شيء إلى نصابه.

على أية حال ففى ٣ أكتوبر شكلت وزارة عدلى الثالثة، ومن فورها استصدرت أمراً، فى ١٣ أكتوبر بإنفاذ أحكام الدستور والعمل بمواده، وعودة الحياة

الدستورية، وأجريت الانتخابات فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩، وكالعادة فاز حزب الوفد ونال أكثر من تسعين فى المائة من المقاعد والبالغ عددها ٢١٢ مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٢٣٥، بينما نال الحزب الوطنى خمسة مقاعد والاتحاد ثلاثة وشغل المستقلون بقية المقاعد.

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ قدم عدلى باشا استقالته وبناها على أن مهمة وزارته هى إعادة الحياة الدستورية، وقد انتهت، وعهد الملك إلى مصطفى النحاس فى أول يناير ١٩٣٠ بتأليف الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات فألفها وصدر المرسوم بتأليفها فى اليوم نفسه. وانعقد أول اجتماع للبرلمان فى الحادى عشر من يناير، ولكن سرعان ما اضطرت هذه الوزارة للاستقالة نتيجة فشل المفاوضات مع الإنجليز مفاوضات (النحاس - هندرسون)، وعدم موافقة الملك على توقيع المرسوم الخاص بقانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور البلاد أو عدم العمل بحكم من أحكامه أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور، كما ثار خلاف مع الملك بخصوص تعيينات أعضاء مجلس الشيوخ الذين سقطت عضويتهم. رغم أن هذه المسألة كان قد سبق حسمها فى وزارة سعد زغلول، إلا أن الملك أراد الانفراد بالسلطة مرة أخرى، وأدى ذلك إلى استقالة الوزارة فى ١٩ يونيه ١٩٣٠ وبنى النحاس الاستقالة على أساس عدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها. وهو ما أوصل البلاد إلى أزمة دستورية أخرى.

وفى نفس اليوم الذى قدم فيه النحاس استقالة وزارته، طلب الملك إلى إسماعيل صدقى - عدو الوفد اللدود - تشكيل الوزارة، والتى قامت من فورها باستصدار مرسوم بتأجيل إجتماع البرلمان لمده شهر، وفى ١٢ يوليه صدر مرسوم بفض الدورة البرلمانية رغم أن البرلمان لم يكن قد أقر الميزانية بعد، وعدم جواز ذلك دستوريا طبقا للمادة ١٤٠ التى تنص على عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الانتهاء من تقرير الميزانية، والمادة ٩٦ التى تقضى بدوام دورة الانعقاد العادى ستة شهور على الأقل، ونتيجة لرفض الحكومة دعوة البرلمان لدور انعقاد غير عادى، اجتمع الأعضاء فى النادى السعدى فى ٢٦ يوليه ١٩٣٠ وندد المجلسان باعتداء الوزارة على الدستور وسحب المجلس الثقة من الوزارة.

وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ كانت أصعب خطوة من قبل السراى والوزارة عندما صدر الأمر الملكي بوقف العمل بدستور ١٩٢٣ وبحل البرلمان بمجلسيه، وإعلان دستور ١٩٣٠ وصدر معه قانون جديد للانتخابات يجعلها على درجتين، ورفع سن الناخب إلى خمس وعشرين سنة. ووضع شروطا مالية وأدبية للمندوب، وقيد حق الترشيح فمنع كل من يزاول مهنة حرة خارج القاهرة من ذلك. وقد ووجهت الوزارة منذ بدايتها بمقاومة شعبية تزعمها الوفد، وتحولت هذه المقاومة إلى مواجهات دموية فى القاهرة وبعض المديريات، ورغم ذلك لم تأبه الوزارة بذلك فأجريت انتخابات ١٩٣١ فى جو من القمع والتزييف والإرهاب، وقاطع الوفد والأحرار هذه الانتخابات، وكانت نتيجتها حصول حزب الشعب الذى أسسه صدقى على ٨٤ مقعداً، حزب الاتحاد على ٤٠ مقعدًا والحزب الوطنى على ٨ مقاعد والمستقلين على ١٨ مقعداً.

واستمر العمل بالدستور الجديد خلالى عهد صدقى حتى استقال فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ بعد ثلاث سنوات من الحكم القمعي غير الدستورى فى مواجهة معارضة شعبية متزايدة، مسجلة على نفسها بأنها أطول الوزارات عمراً منذ بداية العقد الدستورى وأكثرها أفتئاتاً على حقوق الشعب فلم تصل يدها إلى البرلمان فقط بل طالت دستور البلاد فاستبدله بآخر.

وفى نفس يوم استقالة وزارة صدقى الثانية - أى فى ٢٧ سبتمبر تشكلت وزارة عبد الفتاح يحيى، والتى كانت أداة طيعة فى يد القصر حتى أنها شكلت حتى فى غياب رئيسها الذى كان بالخارج، وهى وزارة يمكن اعتبارها امتداداً لوزارتى صدقى الأولى والثانية، ثم خلفتها فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ وزارة محمد توفيق نسيم التى استصدرت أمراً ملكياً فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ وحل البرلمان الذى قام على أساسه، وأن يتولى الملك السلطة التشريعية وسلطات البرلمان كما يتولى السلطة التنفيذية من خلال مجلس وزراء مسئول أمامه إلى أن يوضع نظام دستورى جديد يحل محل كل من دستورى ١٩٢٣، ١٩٣٠.

ما يمكن قوله فى النهاية أن كل التطورات والحوادث التى أشرنا إليها كانت كافية للوصول بالبلاد إلى الانفجار وهو ما جاءت به الانتفاضة لتؤكده وتعبر عنه أصدق تعبير.

الفصـــل الأول

الانتفاضة فى القاهرة

كما أشرنا لعبت التطورات السياسية التى شهدتها البلاد منذ ١٩٢٤ وعلى رأسها الانقـلابات الدسـتـورية الآنفـة الذكـر دوراً مـهـمّـا فى الوصـول بالبـلاد إلى تلك الانتفاضة وكان مسلك وزارة محمد توفيق نسيم والقصر والإنجليز المتمم لوضع البلاد على طريقها .

فكما أشرنا من قبل ، أن الوزارة رغم إقدامها على خطوة إبطال العمل بدستور ١٩٣٠ إلا أنهـا لم تُعـد العـمل بدسـتـور ١٩٢٣ ، وهو الأمل الذى كـانت تنتظره الجمـاهير ، وكل مـا قـامت به الوزارة أنهـا رفعت مـذكـرة إلى الملك فى ١٧ أبريل ١٩٣٥ لم تطلب فيها بشأن مسألة الدستور سوى إعادة دستور ١٩٢٣ بعد تنقيحه أو وضع دستور جديد تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا .

ويشير البـعض إلى أن الملك شـارك مع الوزارة فى المـاطلة فى إعـادة دسـتـور ١٩٢٣ ، وقـد وضح ذلك فى المذكـرة التى رد بهـا على مـذكـرة الوزارة بتـاريخ ٢٠ أبريل بأنه يفـضل الرأى الأول الوارد فى مـذكـرة الوزارة والذى يدور حـول إعـادة دستور ١٩٢٣ بعد تنقيحه ، وأشار هذا البعض «أنه كان يجب على الملك أن يصدر أمره مباشرة بإعادة الدستور أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه مادام أصدر أمره بإلغاء الدستور الآخر ، فهو ـ أى الملك ـ ليس مجرد جهة قانونية تصدر فتوى بالمفاضلة بين أمرين ، ولكنه كان فى وسعه وله السلطة العليا أن يحسم الأمر ويعيد الوضع إلى ما كان عليه . فكان رداً سياسيًا أراد به أن لا يتحمل تبعة الرفض ويلقيها على الوزارة .

وفى الوقت نفسه يحسن علاقاته بالشعب فى الوقت الذي يعانى فيه المرض ويشعر أنه فى أيامه الأخيرة.

ولم يقف أمر توفيق نسيم عند حد المماطلة هو والملك فى إعادة الدستور، بل يمم وجهه شطر المندوب السامى يسأله المشورة حول مسألة الدستور، فلما استشاره أبلغه - بعد استشارة حكومته - مذكرة شفوية، مؤداها أن حكومة بريطانيا ترى تأجيل المسألة وعندما تسنح الفرصة يُبحث فى وضع دستور جديد، ثم أردف المندوب السامى ذلك بمذكرة مكتوبة أبلغها إلى الوزارة تضمنت أنه ليس هناك أحد يعترض على إعادة الحياة الدستورية، فى الفرص الملائمة. وأنه من شأن الحكومة المصرية أن تدرس المسألة الدستورية من جميع وجوهها وأن تبحث عن شكل للدستور الجديد يلائم حاجات مصر الحقيقية على أن ينفذ فى الفرصة الملائمة. وأنه من شأن الحكومة أن ترسم وسيلة وضع الدستور ويفضل أن يكون ذلك بواسطة لجنة، تشمل - إن أمكن - عناصر من جميع الأحزاب.

وفى الوقت الذى صارت فيه الأمور الداخلية على الصورة السالفة، شهدت الساحة الدولية عاملا جديداً كان له تأثير مباشر على الوضع فى مصر. ونعنى به الحرب الإيطالية الحبشية، فقد كشر النظام الفاشى فى إيطاليا عن أنيابه للحبشة المجاورة لمستعمرة إرتريا الإيطالية، انتقاما منها للهزيمة التى لحقت بإيطاليا على يد الأحباش فى معركة عدوة ١٨٩٦ فى بداية فجر الحركة الاستعمارية الإيطالية، ولم يأبه هذا النظام بالعالم واحتجاجاته على هذه الحرب التى كانت بداياتها الفعلية فى أكتوبر ١٩٣٥.

وكان من الطبيعى أن تمس هذه الحرب مصر والمصالح البريطانية والأجنبية بها، فبالنسبة لمصر وضعت هذه الحرب البلاد فى موقف لا تحسد عليه فبسبب موقف إنجلترا المعادى لهذه الخطوة الإيطالية كان من الطبيعى وإنجلترا تحتل البلاد، أن تضع مصر فى موقف المعادى أيضاً، فى ذات الوقت كانت القوات الإيطالية تعبر قناة السويس، وهو ما شكل موقفاً أكثر حرجًا، ناهيك عن تواجد إيطاليا على حدود مصر الغربية بعد احتلال ليبيا (طرابلس).

وقد استغلت إنجلترا فرصة الحرب، من منطلق أنها تهدد مصالحها ومصالح

الأجانب ومصر، استغلتها لزيادة نفوذها في مصر، فازداد عدد القوات البريطانية عن ذي قبل، وأصبحت الإسكندرية هي القاعدة للأسطول الإنجليزي. وما أن حل شهرا سبتمبر وأكتوبر ١٩٣٥ حتى صارت مصر كأنها احتلت من جديد، وكأنها عادت إلى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥. وعلى حد قول البعض فقد جاءت هذه الحرب بالضرر على مصر، فكان تزايد هذه القوات على أراضيها معرقلا لقضيتها فى الاستقلال، وجعلها معرضة لأخطار الحرب إذا ما اشتبكت بريطانيا في حرب مع إيطاليا، ثم أن الموقف كان منافياً للكرامة القومية لأن بريطانيا تتصرف فى مصر كأنها ملك أو مستعمرة بها، بدون استشارة أهلها، أو موافقتهم أو احترام إرادتهم، فلا دستور هناك ولا برلمان ولا حكومة تمثل الشعب دائما هناك حكومة موالية للإنجليز لم ينتخبها الشعب.

كان من الطبيعي، وأمام التطورات الداخلية والخارجية أن تتعرض الوزارة، ومعها الإنجليز للانتقاد الشديد من قبل القوى السياسية، ففى الثامن من سبتمبر ١٩٣٥، ألقى النحاس كلمة بالإسكندرية جاء بها : «أن الأزمة الدولية (الحرب الإيطالية) تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهية نحن متصلون بها اتصالا وثيقاً، فإن ميدانها هو أرضنا هو جونا هو ينابيع نيلنا، حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بإزائها مطلب أسمى من عودة الدستور وأجل خطراً. ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والذود عن استقلالها واجب حياة أو موت ووجود أو لا وجود. لذلك انتقلنا من ميدان إلى ميدان وقلنا ـ والضرورة تقضي ونحن على أبواب حرب فى أرضنا وفى بلادنا ـ أن نتعاون معًا ـ ولا يمكن أن نكره على التعاون رغم إرادتنا، كما حصل سنة ١٩١٤. فإن البلاد قد انتبهت إلى حقوقها وعرفت مالها وما عليها، وترى المصلحة كل المصلحة فى عقد محالفة شريفة بين البلدين تراعى فيها مصالح الطرفين».

أما محمد محمود رئيس حزب الأحرار فألقى فى ٧ نوفمبر كلمة بسراى الجزيرة، حمل فيها حملة شديدة على الوزارة لاستسلامها وتهاونها في حقوق البلاد وإعراضها عن الإفضاء، إلا للمندوب السامى بقراراتها ونياتها وأشار محمد محمود إلى أن إعلان الدستور وإعادة الحياة النيابية حق من حقوق الأمة، وأن كل

تدخل من الإنجليز اعتداء صريح على حق مصر المعترف به من الإنجليز أنفسهم. كما أن تدخلهم فى الإدارة المصرية افتئات آخر، واستئثارهم بالدفاع عن مصر مضيع لكيانها السياسى ووصف الوزارة بأنها «وزارة تفريط» فلا هى احتفظت بالحقوق المعترف بها فى تصريح ٢٨ فبراير ولا هى استفادت من الخطوات التى قطعتها مصر فى مفاوضاتها المختلفة مع إنجلترا. وإن الإنجليز ازداد تدخلهم فى الشئون الداخلية والإدارة المصرية عن رضا وطواعية من الوزارة القائمة بصورة جعلت هذه الوزارة ستاراً لإرادة إنجلترا وأصبح الاستقلال الداخلى الذى حصلت عليه مصر بجهودها وتضحياتها حبرًا على ورق، ثم تحدث عن الحرب الإيطالية الحبشية فأشار أنها تمس مصر مساسًا مباشراً. وختم كلمته بالدعوة إلى وحدة الصفوف، وأنه على الجميع أن ينسوا كل شىء إلا استقلال مصر وحرية مصر ومجد مصر.

ولكن إنجلترا لم تأبه بكل الاعتراضات عليها وعلى الوزارة، ففى ٩ نوفمبر، وفى أثناء الاجتماع السنوى الذى يقيمه محافظ لندن فى قاعة «الجلد هول»، بلندن قال السير «صمويل هور»، وزير الخارجية البريطانية فى حكومة المحافظين «تكلمت عن إجماع الإمبراطورية البريطانية فلأقل الآن كلمة عن موقف الدول الأجنبية أننا حين نوجه نظرنا إلى الخارج نرى مثل هذه المظاهر التى نشهدها فى بلادنا وفى الإمبراطورية، وفى كل مكان تقريبًا، وسواء أكانت الدول أعضاء فى العصبة أم خارجة عن العصبة، توجد تلك الرغبة الشديدة فى قضية السلم وتقصير أجل الحرب.

«بل فى الواقع يبدو أن الدول التى ليست أعضاء فى العصبة تعمل مختارة مستقلة وتواجه الموضوع من زوايا مختلفة وتتبع فى ذلك أساليبها الخاصة ولكنها تصل إلى النتائج الواسعة التى وصلت إليها.

«وقد صنعت مثل ذلك بلاد تربطنا بها منذ عهد طويل أوثق العلاقات - أعنى بلاد مصر القديمة الغنية، فقد انحازت مصر من تلقاء ذاتها وبمحض إرادتها إلى قضية السلام.

«على أن قد ظهرت فى مقامات معينة ظنون مغايرة لذلك فزعموا أن حكومة

جلالة الملك تريد أن تستخدم الموقف الحالى لتقرير مصالحها على حساب مصالح مصر . وهذا غير صحيح ، فقد بذلت حكومة جلالة الملك أقصى ما فى وسعها لإنماء التعاون الودى الحر بين البلدين لمصلحتهما المشتركة ، وكان من بواعث سرورنا المتزايد أن مصر استجابت لنا بروح من التعاون الصريح لا يمكن إلا أن يساعد حكومتنا متى آن الأوان لوضع علاقاتنا على قاعدة دائمة مرضية لهما .

«لذلك لا صحة لما زعموا من أننا نعارض فى أن يعود فى مصر النظام الدستورى المناسب لحاجاتها الخاصة ، فنحن بتقاليدنا لا نستطيع ولا نريد أن نفعل شيئا من ذلك . على أننا لما استشرنا كانت نصيحتنا ضد إعادة دستورى ١٩٢٣ و١٩٣٠ لأن الأول ظهر أنه غير صالح للعمل به ، ولأن الثانى ضد رغبة الأمة بالإجماع ، فعلينا إذن كأصدقاء وكشركاء أن نتعامل بحرية ونواجه الأمور بصراحة» .

وقد كشف هذا التصريح عن ثلاث حقائق ؛ أولها : أن الحكومة المصرية لجأت إلى حكومة إنجلترا وجعلتها المرجع الذى يستشار وينفذ أمره فى مسألة الدستور ، وثانيها : أن بريطانيا أشارت بعدم عودة دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ وهو ما يشكل اعتداء على حق البلاد ، وثالثها : أن بريطانيا لا توافق فى الوقت الراهن على عقد اتفاق أو معاهدة لتسوية العلاقات بين البلدين ، وأن إنجلترا ستنظر فى ذلك عند حلول الموعد الذى تراه هى .

لم تكد الصحف تنشر نصا ما فاه به «صموئيل هور» ، حتى انبرى الكثيرون لانتقاده والهجوم على الحكومة وعلى إنجلترا فى آن واحد .

والتهبت المشاعر بسبب هذا التصريح وكذا بسبب الانتقادات الحادة التى وجهت إليه ، إلى جانب تأزم الموقف الداخلى والمشاكل التى حاقت بمصر بسبب حرب الحبشة ، وزاد من لهيب المشاعر حلول ذكرى عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ، ففى صباح ذلك اليوم (١٣ نوفمبر) انفجر مرجل الغضب من الجامعة المصرية عندما خرج طلابها فى صباح ذلك اليوم - منضمًا إليهم طلاب المدارس - فى مظاهرة ، هاتفين ضد تصريح هور وإنجلترا ومنادين بسقوط الحكومة وحدث صدام بين البوليس والطلاب عندما حاولوا اجتياز كوبرى الجامعة إلى قلب القاهرة أطلق

البوليس النار على الذين نجحوا فى عبور الكوبرى منطلقين إلى بيت الأمة وميدان عابدين ومناطق القاهرة الأخرى، حيث انتشرت المظاهرات وحدثت اشتباكات بين البوليس سقط من جرائها بعض الجرحى.

وازدادت الأحوال توتراً عندما احتفل الوفد فى مساء ذات اليوم بذكرى عيد الجهاد الوطنى، حيث ألقى مصطفى النحاس خطاباً ضافياً تعرض فيه للقضية الوطنية وموقف الإنجليز وهاجم الوزارة، وفى ختام الكلمة تلا النحاس القرارات التى أصدرها الوفد فى آخر اجتماع له وتتلخص فى توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بعدم التعاون مع الإنجليز، وأن الواجب الوطنى يحتم على الوزارة أن تستقيل نزولا على خطة عدم التعاون تلك، وإذا لم تفعل ذلك فإن الوفد لا يؤيدها وأن كل وزارة تقبل التعاون مع الإنجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور، هى وزارة خارجة على البلاد ويجب مقاومتها.

وبعد انتهاء الحفل حدث هجوم كبير واعتداء من البوليس على الذين شاركوا فى الحفل، وسقط من جرائه أحد الشهداء وهو إسماعيل الخالع أحد العمال الذين كانوا يعملون فى السرادق، إلى جانب بعض الجرحى.

وكان من الطبيعى أن تشتد المظاهرات فى اليوم التالى فخرج طلبة الجامعة فى مظاهرة كبيرة، وشارك معهم طلاب مدرسة التجارة المتوسطة بالجيزة ومدرسة السعيدية واجتاز المتظاهرون كوبرى عباس، وبعد اجتيازه حدث صدام بينهم وبين قوة من كونستبلات الإنجليز كان من جرائه سقوط عدد من الجرحى، بعضهم إصابته خطيرة، والدليل على ذلك أن الطالب محمد عبد المجيد مرسى، الطالب بكلية الزراعة توفى فى نفس اليوم متأثراً بجراحه، ثم لحق به فى ١٩ نوفمبر متأثراً بجراحه أيضا طالب الآداب محمد عبد الحكيم الجراحى.

وبسب تزعم الجامعة للمظاهرات أصدر رئيسها أحمد لطفى السيد قراره بإغلاقها اعتباراً من ١٥ نوفمبر إلى ٢٣ نوفمبر.

ورغم كل إجراءات العسف والعنف فى التعامل مع المتظاهرين، لم تتوقف المظاهرات وانضمت مدرسة دار العلوم - والتى كانت تتبع فى ذلك الحين وزارة المعارف - انضمت إلى المظاهرات فى ١٦ نوفمبر، ومن مبناها بحى المنيرة انطلق

طلابها إلى خارجها وحدث صدام بينهم وبين البوليس وقع على إثره عدد من المتظاهرين، واستشهد متأثراً بجراحه في اليوم الثانى ١٧ نوفمبر الطالب على طه عفيفى وشيعت جنازته وسط مظاهرات كبيرة فى اليوم نفسه.

ولم يفد كثيراً البيان الذى أصدرته الحكومة وذكّرت الناس فيه بنص المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ والخاص بحفظ النظام فى معاهد التعليم باعتباره قانونًا قائمًا، وأن الوزارة تنوى تنفيذه بكل دقة وهو يحظر على الطلبة الاشتغال بالسياسة، وأرفقت بالبيان الذى أصدرته نص القانون ومذكرته التفسيرية. لم يفد كثيراً نشر هذا البيان ولم يرهب الشعب ما ورد به، واستمرت المظاهرات والإضرابات الطلابية بالقاهرة والجيزة وازداد لهيبها عندما أعلن عن استشهاد طالب الآداب محمد عبد الحكيم الجراحى متأثرً بجراحه فى ١٩ نوفمبر، فكانت جنازته فى ذات الوقت فرصة استغلها المشاركون فى الجنازة لإعلان السخط على الإنجليز والحكومة.

وفى محاولة ثانية للإرهاب والتخويف أصدرت حكومة نسيم بلاغًا رسميًا جاء به: «تلفت الحكومة نظر الجمهور إلى أن المظاهرات بجميع أشكالها ممنوعة بمقتضى قانون الاجتماعات، وأن البوليس سيعمل على تفريق كل مظاهرة وكل اجتماع غير مصرح بإقامته، وأنه إذا ما حدث فى هذه المظاهرات أو الاجتماعات ما يهدد الأمن والنظام أو ما يعرض حياة الناس أو أموالهم للخطر، فانه سيعمل بكل ما لديه من الوسائل على صيانة الأمن، فإذا قاوم المتظاهرون البوليس بالقوة فلن يكون له مناص عن دفع القوة بمثلها فى حدود القانون.

وكان الرد سريعًا فى اليوم التالى لنشر هذا البلاغ أى فى ٢١ نوفمبر - والذى تصادف أنه جاء بعد أسبوع من وقوع المظاهرات وأطلق عليه يوم الحداد العام - فى هذا اليوم استمرت المظاهرات فى معظم أنحاء القاهرة ومدينة الجيزة يتزعمها الطلاب وتزكيها الأحزاب السياسية، والتى نتج عنها المزيد من الصدامات وسقوط الجرحى، وتواكب معها سيل المحاكمات للمشاركين فى هذه المظاهرات.

وخوفًا من تفاقم الحالة واستمرار المظاهرات - التى لعب الطلاب ولجنتهم التنفيذية دورًا رئيسيا ومؤثراً فيها أصدر مدير الجامعة أحمد لطفى السيد قراراً

باستمرار غلق الجامعة أسبوعًا آخر ينتهي في يوم الجمعة ٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ بمجرد أن وصل إلى علم المسئولين أن الطلاب ينوون الاستمرار فى المظاهرات.

وحتى لا يترك الطلاب وحدهم كانت الخطوة الكبيرة عندما أعلن فى الصحف أن الطوائف المختلفة فى البلاد أعلنت أن يوم ٢١ نوفمبر (يوم الحداد) سيكون يومًا للإضراب العام، ونفذ الإضراب بشكل جاد وفعلى وتواكب معه حركة احتجاجات كبيرة على موقف الوزارة من المستشارين والقضاة وأساتذة كليات الآداب والهندسة والتجارة والحقوق والطب والعلوم والأطباء والمحامين، وشاركت الأحزاب من خلال نداءاتها وبلاغاتها فى الهجوم على الوزارة وأدانتها والمطالبة بعودة الدستور وعقد محالفة شريفة مع إنجلترا.

وفى السابع والعشرين من نوفمبر عقد الطلبة مؤتمرهم العام بأحد مدرجات كلية الطب، والذى حضره ما يربو على الألف من الطلاب، وبعد أن ألقيت الخطب التى نادت بإعادة دستور ١٩٢٣ والوصول إلى اتفاق مرض مع إنجلترا تليت قرارات المؤتمر والتى دعت إلى تنظيم مقاطعة البضائع الإنجليزية، وترجمة الاحتجاجات التى أصدرتها الهيئات إلى اللغات الأجنبية وتوزيعها على المفوضيات الأجنبية وإرسالها إلى الصحف الإنجليزية، كما قرر المجتمعون إقامة حفل تأبين للشهداء، والاجتماع فى الجامعة عند افتتاحها يوم السبت ٣٠ نوفمبر ١٩٣٥.

وبسبب هذا المؤتمر وقراراته أصدر مدير الجامعة قراره فى ٢٨ نوفمبر بإغلاق الجامعة حتى يوم الجمعة ٦ ديسمبر ١٩٣٥. وبنت الجامعة قرارها الآنف على ما قرره الطلبة فى مؤتمرهم فى ٢٧ نوفمبر بأنهم سيجتمعون فور عودتهم للدراسة، وأنه من الاحتياط الضرورى تعطيل الدراسة أسبوعًا آخر.

هذا وقد استشعرت بعض القوى السياسية مدى أهمية تحرك الطلاب وكيف يمكن استثمار ذلك لتحقيق أهداف سياسية حزبية، وهو ما أدى إلى انشقاق فى الحركة الطلابية فى أواخر نوفمبر من خلال تكوين جبهة طلابية أخرى تدعى حركة «الطلاب القوميين». وكان على رأس القوى السياسية التى سعت لذلك حزب الأحرار وجماعة مصر الفتاة، وكان ذلك مدعاة لأن يسعى الطلاب للم شملهم

واحتواء هذه التحركات المضادة للمصلحة القومية، وقد وضح ذلك فى استمرار المظاهرات وكذا فى القرارات التى أصدرتها اللجنة التنفيذية فى اجتماعها الذى عقدته مساء الاثنين ٢ ديسمبر، وكذا فى مؤتمر الطلاب الذى عقد فى دار العمال فى الخامس من ديسمبر، وقد دعوا الطلاب فى هذين المؤتمرين إلى إصدار بيان شامل عن المساعى التى بذلتها اللجنة في سبيل الائتلاف وتحديد يوم الجمعة ٦ ديسمبر موعدًا لإقامة حفلة تأبين الشهداء وإخطار المحافظة بذلك والسعي لائتلاف الأحزاب على أساس خطة اللجنة التنفيذية والمطالبة بالدستور والاستقلال.

وإمعانا فى إجهاض هذا التحرك استمرت المظاهرات فى القاهرة والأقاليم، وأخذ هذا التحرك فى بعض الأحيان جانباً متطرفاً غير مقبول والذى تمثل فى الاعتداء الذى وقع على دار محمد محمود من منطلق أن حزب الأحرار كان المحرك الأساسى وراء شق صفوف الطلبة لأغراض حزبية بحتة.

وبعد أن التأم شمل صفوف الطلبة، استمرت المظاهرات ومعها الصدامات مع البوليس وكان حفل إقامة النصب التذكارى لشهداء الجامعة فى ٧ ديسمبر نقطة انطلاق جديدة، وعلى مستوى المظاهرات ومعها كانت تصدر البيانات من قبل اللجنة التنفيذية والدعوة لتوحيد الصفوف والائتلاف بين القوى السياسية. وهو ما جعل مجلس الوزراء يصدر قراره بتعطيل الدراسة للمرة الرابعة بالجامعة إلى أجل غير مسمى ابتداء من ٨ ديسمبر.

وكان للعنف الذي اكتنف الحوادث فى مصر، أثره فى أن يلقى «صمويل هور»، خطاباً فى البرلمان الإنجليزى حول المسألة المصرية خفف فيه من تصريحه السابق عندما قال «إنه لا يعارض أحدا فى عودة الحياة النيابية فى الوقت الملائم ولكن على الحكومة المصرية أن تدرس المسألة من جميع وجوهها ابتغاء الوصول إلى شكل من أشكال الدستور يكون ملائما لحاجات مصر الحقيقية، وأن من شأن الحكومة المصرية أن تقرر الوسيلة التى تضع بها هذا الاقتراح فى شكله النهائى ويفضل أن تؤلف لجنة تضم عناصر من جميع الأحزاب لوضع الدستور. فلعل هذا ما ينفى ما قيل أن الحكومة البريطانية كانت تنوى أن تفرض عدم عودة الحياة الدستورية أو أن تعلن شكل الحكومة الذى ينبغى أن تقوم عليه هذه الحياة، فليس هناك شىء يتعلق بفرض هذا المنع الذى تستبعده التقاليد البريطانية كما قلت فى خطاب «الجلد

هول»، كما أنه ليس هناك شيء بإملاء إرادتنا فى أمر اتخذت الحكومة البريطانية فيما يتعلق به الموقف الذى قررته فى تبليغها الذى ذكرته إلى ملك مصر».

وأشار هور إلى أن مسألة عقد محالفة مع مصر تلقى اهتماما جدياً من طرفنا ابتغاء الوصول إلى خير الوسائل التى توصلنا إلى هذه النتيجة والتى تضمن عدم تكرار الفشل الماضى.

والثابت أن المصريين لم يعيروا هذا التصريح أى اهتمام، فاستمرت المظاهرات فى كل أنحاء القاهرة والجيزة واتسع نطاقها بانضمام عناصر أخرى إليها، وهو ما كان كافيًا لكى يقنع الأحزاب بأن تتناسى حزازاتها وصراعاتها وأن تأتلف فيما سمى فى تاريخ هذه المرحلة بـ«الجبهة الوطنية» التى تكونت فى ١١ ديسمبر. وفى اليوم التالى أرسلت الجبهة كتابها إلى الملك مطالبة إياه بإعادة دستور ١٩٢٣. كما أرسلت فى نفس اليوم رسالة إلى المندوب السامى طالبته أن يبلغ حكومته بأن تصرح بقبول إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات (هندرسون-النحاس) سنة ١٩٣٠، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات.

وقد استجاب الملك إلى طلب «الجبهة الوطنية» وأصدر فى ١٢ ديسمبر أمرًا ملكيًا بأنه بناء على رغبة الأمة، يعاد العمل بدستور ١٩٢٣. وهو ما كان تتويجا وثمرة للنضال الشعبى.

أما الحكومة البريطانية فقد جاء ردها متأخراً فى ٧ فبراير ١٩٣٦ وجاء به أنه «... لكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم يفض إلى اتفاق نهائى وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق. ورغم رنة الفرح التى عمت أرجاء البلاد بعودة دستور ١٩٢٣، رغم ذلك فقد استمرت المظاهرات فى كثير من مناطق القاهرة والجيرة والأقاليم، مندد بالحكومة والمطالبة بالعفو عن الطلاب المعتقلين

وكذا الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية بسبب اشتراكهم فى المظاهرات وكذا المطالبة بسرعة الرد البريطانى على كتاب الجبهة الوطنية .

وتشهد هذه المرحلة تفسخًا آخر فى صفوف الحركة الطلابية ، عندما يقوم البعض منهم بالتحرك منفرداً لعقد مؤتمرات فى الأقاليم ، وهو ما رفضته اللجنة التنفيذية وحذرت فى بيان لها ، الطلاب فى الأقاليم من الاستجابة لهذه الفئة من الطلاب ، وأنه يجب على اللجان الفرعية أن توافى اللجنة العامة بالقاهرة بقراراتها قبل نشرها فى الصحف لتتولى بنفسها تنظيم ذلك ، وأنه يجب على رؤساء تحرير الصحف أن يتحققوا قبل نشر أى قرارات من وجود ختم اللجنة .

وفى ١٩ ديسمبر ، صدر قرار وزارة المعارف بإعادة فتح المدارس فى ٣٠ ديسمبر ، وفى نفس التوقيت كان القرار بفتح الجامعة واستئناف الدراسة ، ومع بداية الدراسة فى ٣٠ ديسمبر أصدرت اللجنة التنفيذية بيانًا جاء به عدة قرارات هى :

١ ـ إصدار بيان عام للطلبة .

٢ ـ انتداب وفد لمقابلة رئيس الوزراء للمطالبة بتعجيل إصدار قانون العفو .

٣ ـ عقد مؤتمر للطلبة فى موعد قريب .

٤ ـ انتداب لجنة من الأعضاء للاتصال بالمؤتمر الدولى للجراحة الذى سيعقد بالجامعة ليبلغوهم رسالة الشباب فى قضية مصر .

أما عن البيان الذى أصدرته اللجنة ، فقد شكر الطلاب على نضالهم فى سبيل قضية البلاد ، ودعاهم بمناسبة بداية الدراسة إلى الوقوف حدادًا على أرواح الشهداء واستنكار تدخل إنجلترا حتى يصدر قانون العفو العام .

وفى ٣٠ ديسمبر استؤنفت الدراسة ، وفى اليوم التالى ، وأثناء بداية انعقاد مؤتمر الجراحة الدولى بالجامعة تظاهر الطلاب وانقسموا على بعضهم ، بسبب هتاف البعض بهتافات غير متفق عليها ، وفى كلية الهندسة عقد الطلاب اجتماعا أعلنوا فيه عدم الثقة باللجنة التنفيذية القائمة ومواصلة الجهاد ومناشدة الوزارة بالإسراع لإصدار عفو شامل عن الطلبة المحبوسين واستنكار تدخل إنجلترا لمنع صدور قانون العفو العام .

وبسبب المظاهرات التي حدثت بمناسبة انعقاد مؤتمر الجراحة الدولى والخوف من تفاقم الأوضاع أصدر مجلس الوزراء بلاغاً فى أول يناير ١٩٣٦ أشار فيه إلى أن المظاهرات بشكلها الحالى واستمرارها ستؤثر على العلاقة بين مصر وإنجلترا . وحذر البلاغ الطلبة من المحاولات التى يقصد بها أغراض خاصة ، وأنه يجب عليهم أن يصغوا إلى النصح ، وإلا اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حازمة للقيام بالواجب المفروض عليها من حفظ الأمن والنظام . ورغم هذا البلاغ ورغم البيان الذى أصدرته اللجنة التنفيذية بشكر الطلاب ومطالبتهم بالعودة إلى الدراسة والانتظام فيها رغم ذلك استمرت المظاهرات فى القاهرة والجيزة والأقاليم، ونددت اللجنة التنفيذية فى بيان لها ما يشيعه البعض من الطلاب بإيقاف الدراسة والدعوة إلى الإضراب .

ومع عدم وصول الرد على كتاب اللجنة الوطنية ، والهواجس التي استبدت بالطلاب وغيرهم عندما علموا أن أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية الجديد لم يشر في خطابه أمام البرلمان للمسألة المصرية ، مع كل ذلك استمرت المظاهرات واستمر معها تفسخ جبهة الطلاب ، فبينما كانت اللجنة التنفيذية تطلب من الطلبة الاستمرار فى الدراسة كانت لجنة الطلبة القوميين تصدر بيانات خاصة بها وتدعو الطلبة إلى الإضراب .

ومع استمرار الضغط الشعبى أجبرت وزارة توفيق نسيم على الاستقالة ، ففى ٢٠ يناير ١٩٣٦ استدعى الملك توفيق نسيم باشا وأمره بتقديم استقالة الوزارة لأنه ليس لديه برلمان يسانده وقدمت الوزارة استقالتها فى ٢٢ يناير واشترط الملك على نسيم أن يبقي حتى يتم تشكيل الوزارة ، ومن ثم لم تقبل استقالته إلا فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ وفى الفترة ما بين تقديم الوزارة استقالتها وقبول هذه الاستقالة ، استمرت المظاهرات وأخذت طابعاً عنيفاً ، وكان العنف فى الأقاليم أكثر وهو ما سنتعرض له ، وكان سبب هذه التظاهرات حالة القلق التى بدأت تنتاب الناس من تلك الأزمة السياسية فوزارة توفيق نسيم قدمت استقالتها وعرف الناس أن الملك والإنجليز صارا زاهدين فيها ، وفى نفس الوقت طلب الملك من نسيم أن يستمر فى ممارسة مهامه إلى أن تشكل وزارة جديدة . مسألة أخرى بدأت تقلق الناس وهو ما أشيع عن التفكير فى تأليف وزارة من أحزاب الأقلية .

ولم تهدأ هذه المظاهرات إلا عندما صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الجديدة (وزارة على ماهر الأولى) فى ٣٠ يناير ١٩٣٦، فصدر قرار وزارة المعارف باستئناف الدراسة بالجامعة فى أول فبراير وفى المدارس فى الثانى منه، وبدأت الوفود الطلابية تفد على دار مجلس الوزراء مهنئة ومطالبة بالعفو عن زملائهم وعن الذين أضيروا من الأساتذة بالنقل أو الفصل بسبب المظاهرات.

وهكذا توج كفاح الشعب فأعيد دستور ١٩٢٣ وأطيح بوزارة توفيق نسيم، وشرعت وزارة على ماهر فى إجراء الانتخابات التى أوصلت الوفد إلى حكم مصر، وقبلها صدر المرسوم الملكى بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية لإبرام المعاهدة مع بريطانيا. وهكذا دخلت مصر فى طور جديد من حياتها السياسية.

الفصـــل الثـــانى

الانتفاضة فى الوجه البحرى

قبل الاسترسال فى إيراد حوادث الانتفاضة فى الأقاليم، يجب الإشارة إلى حقيقة فحواها أن تقديم الوجه البحرى على الوجه القبلى، جاء ـ كما سيتضح ـ من خلال حجم المشاركة كمًا وكيفًا، فالاستجابة لما كان يدور فى العاصمة كان أسرع والمشاركة التى شابها الكثير من العنف كانت أوسع، وكم من قُدموا كشهداء لا نظير له فى الوجه القبلى، بل لم يسجل لنا تاريخ هذه الفترة أى شهداء فيه. ومن هنا جاء تقديم الوجه البحرى على الوجه القبلى.

مديرية الغربية:

من منطلق حقيقة حجم التضحيات، ومدى الانفعال بما كان يدور فى العاصمة ومدى الاستعداد التلقائى لإثبات الذات، من هذا المنطلق كانت البداية من مديرية الغربية ففى ١٣ نوفمبر ذكرى عيد الجهاد الوطنى انفجرت المظاهرات فى مدينة طنطا عاصمة المديرية فى الساعة الثامنة من صباح ذات اليوم وكان البادئ بها طلاب المعهد الأحمدى الذين ساروا فى مظاهرة هاتفين بحياة مصر والدستور والملك وسقوط الإنجليز والوزارة، وفى الطريق انضم إليهم فريق آخر من طلبة معهد المنشاوى والمدارس الثانوية الأهلية (الفاروقية والإبراهيمية والأقباط الكبرى)، ووصل الجمع إلى مدرسة طنطا فاقتحموها وأخرجوا طلابها وهنا حدث صدام بينهم وبين البوليس وتفرق المتظاهرون، ولكن تكونت منهم مظاهره أخرى فى

منطقة شارع السكة الجديدة حيث حدث صدام أشد أطلق فيه الجنود النار فى الهواء للإرهاب ويبدو أن بعض الجنود أخطأ فنتج عن ذلك استشهاد أحد طلاب معهد المنشاوى ويدعى محمد عبد المقصود شبكة وإصابة البعض الأخر من رجال البوليس والطلاب وبعض الأهالى، وقد قدرت المصادر الأمنية عدد المصابين من رجال البوليس بخمسة وأربعين جنديًا وعدد المصابين من الأهالى بخمسة وثلاثين مصابًا، إلى جانب حرق سيارة الجنود اللورى وأحد الموتوسيكلات فضلا عن إلقاء القبض على خمسة وعشرين من المتظاهرين . ولم يشر البلاغ الذى أصدرته إدارة الأمن إلى استشهاد طالب معهد المنشاوى.

واستمرت حالة القلق فى المدينة، وعدم انتظام الدراسة وخاصة فى المعهد الأحمدى ومعهد المنشاوى ومدرسة طنطا الثانوية لمدة أسبوع، حيث كان الإضراب حيناً أو عدم استكمال اليوم الدراسى حينًا آخر هو الشكل السائد بين الطلاب . ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فكان الطلاب يرسلون بتلغرافات احتجاج على تصريح هور وتصرف الوزارة والمطالبة باستقالتها والتضامن مع طلاب الجامعة وتأييد الوفد المصرى.

وفى ١٨ نوفمبر، اجتمع فريق من الطلاب والشبان من الفئات الأخرى فى أحد المنازل بشارع طه الحكيم بدائرة قسم أول طنطا، وألفوا موكب جنازة صامتة حداداً على أرواح الشهداء وشهيد طنطا، ومرت فى الشارع المذكور، وعندما وصل الخبر البوليس، اتجه إلى هناك واستطاع تفريق الجنازة دون حدوث أى إصابات.

من ناحية أخرى استغل حزب الوفد من خلال لجنته العامة بمديرية الغربية الموقف لصالحه وكذا لاحتواء الجماهير، ففى ١٦ نوفمبر اجتمعت اللجنة المذكورة وأصدرت عدة قرارات أعلنت من خلالها تأييد الوفد المصرى فى سياسته والاحتجاج على الوزارة لبقائها فى الحكم وتعاونها مع الإنجليز وبسبب الحوادث الأخيرة. فى ذات الوقت وبتكليف من رئيس حزب الوفد قام الدكتور عبد العزيز العجيزى رئيس لجنة الوفد العامة بالغربية بزيارة أسرة الشهيد عبد المقصود شبكة ببلدته «تطاى»، لتقديم العزاء لأسرته إلى جانب زيارة الجرحى والمصابين من جراء الحوادث، فضلا عن قيام بعض المحامين الوفديين بالدفاع عن الطلاب المعتقلين.

فى ذات الوقت عبرت فئات أخرى عن احتجاجها على الوزارة ومطالبتها بالاستقالة وكذا الاحتجاج على إنجلترا وتصريح وزير خارجيتها، وكان على رأس هذه الفئات نقابة المحامين بالغربية وكذا نقابة وكلاء المحامين، ونقابة الحلاقين.

وعندمايحل ميعاد «يوم الحداد» بمناسبة مرور أسبوع على بداية الانتفاضة، تتوحد مشاعر أبناء المدينة فيغلق التجار محلاتهم، إلا واحدًا طلب الأهالى مقاطعته، ولم يقف أمر التجار عند هذا الحد فأرسلوا تلغرافات احتجاج إلى الوزارة، أعلنوا فيها عن إغلاق محلاتهم واحتجاجهم على تصريح هور، وعلى الوزارة لاستعمالها القسوة المتناهية وإراقة دماء الأبرياء وتشهد المدينة فى نفس اليوم مظاهرة كبيرة هاجمها البوليس وألقى القبض على بعض الأشخاص حيث وجهت لهم تهمة توزيع المنشورات المهيجة.

ويتواصل الاحتجاج على الحكومة فيعلن أطباء طنطا وصيادلتها فى بيان لهم احتجاجهم وعظيم استيائهم من تدخل إنجلترا واعتدائها على سيادة الأمة بتعطيل دستورها الذى ارتضته، وأقسم جلالة الملك على احترامه وعلى تلك الوحشية التى استخدمها الكونستبلات الإنجليز والبوليس فى قمع المظاهرات ويحملون الوزارة القائمة وزر تلك الاعتداءات المتكررة على سيادة الأمة وإهدار الدماء وقتل الأبرياء.

وفى جلسة مجلس مديرية الغربية فى ٥ ديسمبر، عندمايرفض مدير الغربية بدوى بك خليفة الطلب الذى تقدم به عشرة أعضاء من المجلس بإعلان الاحتجاج على الحكومة بحجة أن هذا عمل لايدخل فى دائرة اختصاص المجلس، عندما يرفض ذلك ينشر الأعضاء العشرة احتجاجهم فى الصحف والذى استنكروا فيه تدخل الإنجليز فى شئون البلاد واستنكارهم لتصريح هور، وكذلك استنكار أعمال العنف والشدة التى أدت إلى استشهاد من استشهدوا وإصابة من أصيبوا وإعلان الاحتجاج أيضاً على عدم ائتلاف الأحزاب.

وإمعانًا فى تحدى الحكومة، اجتمعت لجنة الطلبة العامة بطنطا وقررت عقد مؤتمر عام لطالبات وطلبة مدينة طنطا للنظر فى الحالة الحاضرة يوم الخميس ٤ ديسمبر، ورغم إحاطة مكان الاجتماع بالسرية إلا أن البوليس نجح فى الوصول إلى مكان

الاجتماع فى منطقة «كفر ستوته»، ورغم أن البوليس منع الكثيرين من الوصول إلى الاجتماع، إلا أن عدداً لا بأس به استطاع الوصول قبل مجيء البوليس، وبعد إلقاء الخطب قرر المجتمعون بالإجماع الاحتجاج على سياسة إنجلترا الاستعمارية وتدخلها المعيب فى شئون مصر، واستنكار الطريقة التى ووجهت بها المظاهرات، والاحتجاج على بقاء الوزارة فى الحكم ومناشدة الأمة المصرية بالإسراع بالاكتتاب العام لخدمة القضية، والعمل تحت لواء الوفد، وإقامة حفل تمثيلى يخصص دخله لصالح شهداء طنطا وشكر التجار على موقفهم لإغلاقهم متاجرهم يوم الحداد (١١ نوفمبر).

وبعد الاجتماع قام الذين منعهم البوليس من حضور الاجتماع بمظاهرة سارت فى شوارع المدينة يتقدمها طالبات طنطا، هاتفة بحياة مصر والدستور والشهداء وسقوط إنجلترا وهور والوزارة، وقد استطاع البوليس تشتيت المظاهرة بعد استخدام القوة، وألقى القبض على بعض المتظاهرين.

وتستمر حالة القلق فى المدينة، وتظل مدرسة طنطا مصدر هذا القلق ففى الوقت الذى تواصلت فيه المظاهرات فى القاهرة بمناسبة إقامة النصب التذكارى، استمرت المظاهرات فى طنطا واستمرت مدرسة طنطا متزعمة لها، ففى ٨ ديسمبر ثار الطلاب على مدرس اللغة الإنجليزية المستر «جاك كايتون» لأنه عندما دخل أحد الفصول بادر الطلاب بقوله «إن المصريين أغنام»، وقد قام الطلاب بإبلاغ ناظر المدرسة وطلبوا ترضيتهم بسبب هذا التصرف، فلم يكن من الناظر إلا القيام بإبلاغ الأمر للوزارة لاتخاذ مايلزم. ولم يقتنع الطلاب بذلك فعطلوا الدراسة وخرجوا من المدرسة وقاموا بالتظاهر.

وفى العاشر من ديسمبر أضربت جميع مدارس المدينة، غير أنه فى ذات اليوم قام طلاب مدرسة طنطا بالهتاف ضد هور والحكومة وإنجلترا، ولما علم طلاب مدرسة الصنايع المجاورة لها، بهتاف زملائهم تسلقوا السور الفاصل بينهم وبين المدرسة الثانوية وانضموا إليهم وبدأوا فى رشق البوليس بالحجارة وتحطيم زجاج المدرستين، وخوفا مما لا تحمد عقباه تفاهم ناظر المدرسة الثانوية مع الطلاب على أن يخرجوا من المدرسة دون تعرض البوليس لهم، وبدأت المدرسة فى إرسال طلاب

الداخلية إلى بلادهم بسبب تفاقم الأوضاع . وبسبب الوضع فى المدرسة لم يكن أمام الوزارة إلا إصدار قرارها بغلقها ومعها بعض المدارس الأخرى فى الأقاليم إلى يوم السبت ١٤ ديسمبر .

ويتوج مجهود الشعب بتكوين الجبهة الوطنية وعودة دستور ١٩٢٣ ، ويكون لهذا الانتصار رنة فرح كبيرة فى مدينة طنطا ، ففى ١٣ ديسمبر وبعد صلاة الجمعة خرجت من الجامع الأحمدى مظاهرة اشترك فيها كل فئات الشعب يتقدمهم الطلاب ، وقد طافت المظاهرة شوارع المدينة الرئيسية هاتفة لمصر وحريتها واستقلالها والدستور والاتحاد والزعماء . وحدثت مظاهرة فى مساء نفس اليوم ولم يحدث صدام بين البوليس وبين المتظاهرين .

وتسجل المصادر أنه خلال يومى ١٤ ، ١٥ ديسمبر استمرت المظاهرات التى لم يشبها أية أعمال عنف ، ولكن لوحظ أن الانشقاق الذى حدث فى صفوف الطلاب فى القاهرة ترك تأثيره على العناصر الطلابية فى طنطا فى مظاهرة ١٥ ديسمبر ، فقد استغل البعض الكثرة العددية للمظاهرة والتى قدرت بخمسين ألف شخص للهتاف لبعض الأحزاب والهيئات ، ولكن الأكثرية تصدت لهم وأفسدت مخططهم ، واستمر الهتاف للجبهة الوطنية واتجهت المظاهرة فى ذلك اليوم إلى مقر القنصلية البريطانية هاتفة بسقوط إنجلترا وهور ، كما طرح بعض المتظاهرين فكرة الذهاب إلى منزل المدرس الإنجليزى الذى أشرنا إليه منذ قليل والهتاف ضده وإسماعه صوت البلاد ، ولكن الأغلبية خافت من اندساس بعض العناصر الغوغائية بين المتظاهرين ممايفسد جو المظاهرة .

ومن جانب آخر أخذت الحركة الوطنية فى المدينة اتجاهًا آخر مواز للمظاهرات ، فى ١٢ ديسمبر اجتمع لفيف من شباب طنطا وقرروا تأليف لجنة لجمع التبرعات لعائلة الطالب عبد الحليم عبد المقصود شبكة . وإقامة نصب تذكارى له فى معهد المنشاوى ، والاتصال بحضرات محامى طنطا لتأليف لجنة للدفاع عن الطلاب المعتقلين ونشر قوائم الاكتتاب فى مختلف الصحف السيارة وكذا زيارة ضريح الشهيد ببلدته «تطاى» ، التابعة لمركز السنطة . ووضعت كل هذه القرارات موضع التنفيذ . ففى ٢٠ ديسمبر أقامت لجنة الطلبة حفلا على مسرح دار البلدية أحيته

الفنانة ليلى مراد خُصص دخله لأسرة الشهيد عبد الحليم عبد المقصود شبكة وحضر الحفل مندوب عن مصطفى النحاس.

وفى ٢٦ ديسمبر قررت لجنة الطلبة بالغربية فى اجتماع آخر إقامة حفل ثان بنادى العمال يخصص دخله لأسرة شهيد «تطاى» وقيام وفد إلى بلدة الشهيد لزيارة قبره ومواساة أسرته إلى جانب قرارها بتهنئة الجبهة الوطنية بعودة الدستور، وفى اليوم التالى أقيم الحفل وفى ٢٨ ديسمبر - وفى بلدة الشهيد - تم إقامة النصب التذكارى ووضعت لوحة رخامية على قبره.

أما العمال فكان لهم نصيب لا بأس به من المشاركة ففى ١٥ ديسمبر عقد العمال فى دار الاتحاد المركزى لعمال الغربية، مؤتمراً عاما للنظر فى الحالة الحاضرة ولتخليد ذكرى شهيد العمال إسماعيل الخالع وإقامة نصب تذكارى له بدار الاتحاد، وبعد أن ألقيت الخطب قرر المجتمعون تأييد الجبهة الوطنية فيما تقوم به من السعى لاستكمال حقوق البلاد واستمرار الجهاد حتى يتم عقد المعاهدة المنشودة بين مصر وإنجلترا وتخليد ذكرى شهيد العمال.

ومع تجدد المظاهرات فى القاهرة فى أوائل يناير ١٩٣٦ تجددت مظاهرات الطلاب فى طنطا وتغير شكلها بعض الشىء عندما شابها بعض العنف بسبب الصدام مع البوليس، ففى ٢يناير قام طلاب المدارس والمعاهد الدينية بمظاهرة كبيرة كانت بدايتها من مدرسة طنطا الثانوية عندما امتنع طلابها عن تلقى الدروس وتظاهروا داخل المدرسة ثم قاموا بإتلاف العنبر الداخلى وتحطيم أدوات وغرف الطعام، وقطعوا أسلاك التليفون الداخلية، وقاموا بقذف رجال البوليس بالحجارة ونشبت معركة بينهم وبين البوليس، الذى كان متمركزاً حول المدرسة. بعدها خرج الطلاب من المدرسة إلى الشوارع وكونوا مظاهرة كبيرة انضم إليها طلاب آخرون واستمرت حتى الساعة الثامنة مساء وكانت حصيلة هذا اليوم إصابة العديد من الطلبة ورجال البوليس وإلقاء القبض على ١٧ طالبا أفرج عنهم بعد ذلك.

وقد اضطرت إدارة المدرسة إلى غلقها وعدم استئناف الدراسة حتى يرد من أولياء الأمور تعهد كتابى بعدم اشتراك الطالب فى المظاهرات والإخلاد إلى السكينة وإلا اضطرت المدرسة إلى رفته.

وظلت المدرسة مغلقة ومعها المدرسة الصناعية حتى ٦ يناير عندما استؤنفت الدراسة بالطلاب الذين أحضروا تعهداً من أولياء أمورهم .

وفى الفترة ما بين توقف الدراسة بمدرسة طنطا الثانوية واستئنافها اجتمعت اللجنة التنفيذية لطلبة المدرسة وقررت إدانة موقف البوليس بسبب اعتدائه على الطلبة العزل وانتهاك حرمة المدرسة ، وتأييد الجبهة الوطنية ومطالبة الحكومة بإصدار قانون العفو العام عن الطلبة .

أيضاً اجتمعت اللجنة التنفيذية لطلبة طنطا وأصدرت عدة قرارات بتأييد الجبهة الوطنية ودعوة الشباب إلى التضامن ومطالبة الحكومة بسرعة إصدار قانون العفو العام والاحتجاج على تصرف رحال البوليس ، كما أعلنت اللجنة عدم تأييد اللجنة العليا لانشقاقها وحزبيتها وهو ما عبر تعبيراً دقيقاً عن تأثير ما كان يحدث فى القاهرة على الأقاليم .

فى ذات الوقت ، وبسبب حالة الاضطراب التى سادت المعهد الأحمدى بطنطا من جراء المظاهرات قرر مجلس الأزهر الأعلى وقف الدراسة به بين يومى ١٩ يناير ، ٢٣ منه وفصل خمسين طالباً وإنذار الطلاب بأن كل من يحدث منه شيء فإنه يعرض نفسه لعقوبة الفصل من المعهد .

ويتفجر الموقف مرة أخرى عندما تنتاب البلاد موجة من القلق بين تقديم وزارة نسيم لاستقالتها وتشكيل وزارة على ماهر . ففى الوقت الذى انفجرت فيه المظاهرات فى القاهرة ، كان رد الفعل سريعاً فى الأقاليم ، وفى طنطا أصدرت الوزارة قرارها بإغلاق مدرسة طنطا الثانوية إلى أجل غير مسمى حفاظاً على الأمن لأن طلابها يضغطون على إدارة المدرسة لكى تسعى للإفراج عن زملائهم الذين ألقى القبض عليهم فى المظاهرات السابقة ولم يفرج عنهم خاصة مظاهرة ١٣ نوفمبر . فى ذات الوقت أغلقت الوزارة المدرسة الصناعية إلى أجل غير مسمى ، تخوفاً من حدوث اضطرابات بسبب مجاورتها للمدرسة الثانوية ، كما طلبت مديرية الأمن بالغربية قوات من الجيش دعماً لقوات البوليس ، خوفاً من حدوث اضطرابات . فى ذات الوقت تعطلت الدراسة بالمعهد الأحمدى إلى أجل غير مسمى ، بسبب المظاهرات داخله فى ٢٧ يناير ، وهددت المديرية بأنه إذا لم تنتظم

الدراسة فإن المديرية ستشير بغلق المعهد منعاً لإثارة الشغب والقلاقل، خاصة مع وجود حالة انقسام بين الطلاب بين مؤيد للجنة الطلبة ومعارض لها وهو ما أوجد حالة من التحزب والشقاق بين صفوف الطلبة. وفى ذات الوقت عطلت الدراسة إلى أجل غير مسمى اعتباراً من ٢٨ يناير بالمعهد الأحمدى لتتعطل بذلك الدراسة فى أهم الدور التى كان يخشى منها.

وفور تشكيل وزارة على ماهر تألفت مظاهرة كبيرة فى أول فبراير طافت أنحاء طنطا اشترك فيها جمهور كبير من أفراد الشعب ابتهاجًا بتكوين وزارة على ماهر وحداداً على أرواح الشهداء الذين استشهدوا فى طنطا ودمنهور والمنصورة فى الحوادث الأخيرة، وقد هتف المتظاهرون بحياة الملك والدستور والوفد إلى جانب هتافهم ضد حكمدارى الجيزة والدقهلية بسبب الحوادث الدموية فى مديريتهما وهو ما سنتعرض له. وفور انتهاء المظاهرة فى الساعة الثانية عشرة ظهرًا، عقد مؤتمر فى ميدان الجيش أداره طلاب مدرسة طنطا الثانوية وأعلنوا فى ختامه قراراتهم بشكر الملك على عطفه السامى على أمانى الأمة وتهنئة الوزارة الجديدة ومناشدتها الإسراع فى إصدار قانون العفو العام والتعجيل بمحاكمة المسئولين عن حوادث دمنهور والمنصورة. والثقة بالوفد المصرى، ومناشدة هيئة الوفد الرسمى الذى نيطت به المفاوضات أن يجعلوا مصلحة الوطن رائدهم وأن يظلوا متكاتفين حتى تنال مصر حريتها واستقلالها، ورجاء من وزير المعارف إرجاع الطلاب إلى معاهدهم، وانتداب وفد لزيارة شهداء دمنهور والمنصورة، وإقامة حفل تأبين يحدد موعده فيما بعد.

كذلك أصدرت لجنة معهد طنطا بيانا لها شكرت فيه الملك عطفه السامى على مصلحة البلاد وإرسال برقية تهنئة إلى مصطفى النحاس وتكذيب ما دسه البعض من الخارجين على طلبة المعهد باسمهم، وإقامة لوحة تذكارية لشهيد الأزهر عبد الحليم شبكة وإيفاد مندوبين للتعزية فى شهداء دمنهور والمنصورة، واعتماد أربعة أعضاء لتمثيل اللجنة فى لجنة الطلبة الفرعية بطنطا والتقدم إلى شيخ الأزهر برجاء العفو عن زملائهم المفصولين.

وتسجل لنا المصادر أن المظاهرة التى طافت مدينة طنطا فى ١٥ فبراير كجزء من

المظاهرات التى كانت تحدث فى البلاد بمناسبة استقرار الحالة السياسية، وكان قوامها طلبة المعهد الأحمدى والمدارس الأهلية، تحولت فى جزء منها للمطالبة بمطلب خاص بطلبة المعهد، عندما طالبوا بعودة شيخ المعهد الشيخ محمود الدينارى الذى قدم استقالته بسبب الاضطرابات الأخيرة بين الطلاب بالمعهد، وقد رضخ شيخ المعهد وعاد إلى وظيفته.

هكذا كانت صورة عاصمة مديرية الغربية، استطاعت أن توجد لنفسها هوية، صحيح أن الطلاب كما حدث فى القاهرة كانوا عماد المظاهرات إلا أن عناصر وفئات أخرى استطاعت أن توجد لنفسها موضع قدم وسط الأحداث الملتهبة.

أما خارج طنطا فقد سجلت لنا مصادر تاريخنا بعضًا من نشاط المدن والقرى بالمديرية، ففى «المحلة الكبرى»، حدثت مظاهرة يوم ١٨ نوفمبر هتف المتظاهرون فيها للدستور والاستقلال والوفد ورئيسه، وخلالها ألقى القبض على بعض المتظاهرين ثم أفرج عنهم بعد ذلك عدا واحداً حكم عليه بالحبس، وفى يوم الحداد (٢١ نوفمبر) أضرب المحامون الشرعيون والأهليون تضامنًا مع الأمة واحتجاجًا على الحكومة والإنجليز.

وعندما أعيد دستور ١٩٢٣ اجتمع طلبة المحلة الكبرى وانتخبوا من بينهم لجنة قررت شكر جلالة الملك على تحقيق آمال البلاد بإعادة الحياة الدستورية. وإعلان اغتباط أهالى المحلة بالنصر الباهر الذى أحرزته الجبهة الوطنية، وتأييد لجنة الطلبة التنفيذية بالقاهرة فى جميع قراراتها ومواصلة السعى معها لتحقيق أمانى البلاد.

فى نفس الوقت قام وفد من هؤلاء الطلبة بزيارة أسرة الشهيد عبد الحليم شبكة ببلدته تطاى وتسليمها القائمة الأولى للتبرعات ثم قصدت اللجنة بعد ذلك إلى السنطة لمقابلة أحمد حسن رئيس لجنة الوفد هناك.

وفى زفتى أضرب التجار يوم ٢٢ نوفمبر وأغلقوا محالهم، وكذا أضرب العمال، وتضامن معهم الأجانب، احتجاجا على تصريح هور وحداداً على أرواح الشهداء، كما أقام الأهالى فى ذات اليوم صلاة الغائب عقب صلاة الجمعة، وعقب انصراف المصلين تألفت منهم مظاهرة كبيرة فرقها البوليس بالقوة.

كذلك أصدرت لجنة الوفد المركزية بزفتى عدة قرارات عقب اجتماع لها فى ٢٤ نوفمبر، احتجت فيها على الحكومة وإنجلترا وهور ومطالبة الحكومة بالاستقالة والاحتجاج على رجال البوليس بسبب استخدامهم القوة ضد المتظاهرين، وتأييد الوفد.

أيضا كان للطلبة دور فى الأحداث، ففى ٢٢ ديسمبر اجتمع طلاب بلاد مركز زفتى وقرروا تكوين لجنة مركزية لمركز زفتى، والموافقة على قرارات اللجنة التنفيذية العليا للطلبة بالقاهرة والاتصال الدائم بلجنة طنطا التنفيذية وفتح اكتتاب لشهيد الغربية عبد الحليم شبكة.

وبعد أيام من هذا الاجتماع عقدت لجنة الطلبة المركزية بزفتى مؤتمرًا للطلبة، وبعد إلقاء الكلمات الوطنية أعلن المجتمعون استياءهم بسبب عدم صدور قانون العفو العام، وتأييد الجبهة الوطنية والعمل على تنمية روح الائتلاف وتوحيد دعائمه وتشجيع الصناعات المصرية والثقة بالوفد المصرى.

ثم وافتنا المصادر أن هذه اللجنة عقدت مؤتمرًا آخر فى ٣١ ديسمبر، ألقيت فيه الكلمات الحماسية وفى أعقابه خرجت مظاهرة كبيرة طافت أرجاء المدينة وشارك فيها مندوبون من بعض البلاد المجاورة.

وفى «دسوق» تصدى الوفد لقيادة المدينة، ففى ١٥ نوفمبر قررت لجنة الوفد المركزية إصدار بيان أدانت فيه الحكومة وإنجلترا ومطالبة الحكومة بالاستقالة وتأييد الوفد. كذلك وافقت الإدارة للجنة بإقامة حفل لتأبين الشهداء فى ٢٢ نوفمبر، وبعد انتهاء الحفل خرج الجميع فى مظاهرة كبيرة تقدمتها لجنة الوفد وبعد انتهاء المظاهرة صلى الجميع صلاة الغائب فى المسجد الدسوقى.

أما الطلاب فقد كونوا لجنة تنفيذية، وفى أول اجتماع عقدته فى ٨ ديسمبر قررت تأييد قرارات لجنة الطلبة العليا ودعوة جميع الأحزاب للعمل والاحتجاج على تصريح هور، ودعوة جميع الهيئات والطبقات للانضمام إلى الحركة وإقامة حفل تأبين للشهداء وإقامة نصب تذكارى للشهداء بدسوق. ومن منطلق ترجمة بعض هذه القرارات ترجمة عملية أقيم فى ٢٥ ديسمبر حفل تأبين للشهداء بعده قامت مظاهرة قوامها سبعة آلاف طافت أرجاء المدينة وانتهت المظاهرة بسلام.

وفى الرابع من يناير ١٩٣٦ اجتمعت اللجنة التنفيذية لطلبة دسوق، وقررت تأييد قرارات اللجنة التنفيذية العليا والثقة بالوفد، ودعوة طلاب المدارس بدسوق إلى الانتظام فى الدراسة عملا بنصيحة زعيم البلاد مصطفى النحاس.

وفى ١٥ يناير عقدت اللجنة اجتماعًا آخر أعلنت فيه الثقة بلجنة الطلبة العليا والوفد ودعوة الناخبين لتقييد أسمائهم فى سجلات الانتخاب حتى لايسقط حقهم فى الانتخاب وشكر عثمان محرم نائب دسوق على زيارته للمدينة.

أما أعضاء مجلس محلى دسوق فقد أعلنوا فى بيان لهم استنكارهم اعتداء الإنجليز على الدستور والاستقلال والاحتجاج على الحكومة لاستخدامها القسوة وإراقة دماء الشهداء والمطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣ وإعلان الثقة بالوفد.

وفى «بيلا» تألفت مظاهرة كبيرة بعد ظهريوم ٢١ نوفمبر، حداداً على الشهداء وإظهاراً لمشاركة الأمة أساها عليهم وقد شارك فى المظاهرة كل الفئات، وأقيمت صلاة الغائب مرتين واحدة عند جامع سيدى البيلى والثانية عند كنيسة الأقباط، وقد احتك البوليس بالمظاهرة مما نتج عنه إصابة طالب الآداب عبد الله الصاوى. كذلك وردت أخبار عن حدوث مظاهرة بجهة المعصرة المجاورة لبيلا، وأنه حدث صدام مع البوليس نتج عنه إصابة خمسة من الأهالى وثلاثة من الخفراء وأنه ألقى القبض على خمسة عشر شخصًا. وهو ما سارعت جهات الأمن إلى تكذيبه فى بيان أصدرته.

أما فى مدينة «كفر الشيخ» فكانت البداية عمالية، عندما قرر العمال فى اجتماع لهم فى ٢١ نوفمبر الاحتجاج على الحكومة وتصريح هور وإعلان الثقة بالوفد. وفى ٢٠ ديسمبر ثنى الطلاب عندما عقدوا مؤتمرهم الذى قرروا فى ختامه تأليف لجنة تنفيذية لطلبة مأمورية كفر الشيخ، وتأييد لجنة الطلبة العليا بالقاهرة والنهج على منوالها وتهنئة الأمة بعودة الدستور والاستعداد لاستئناف الجهاد حتى تنال البلاد استقلالها، وشاركهم نفس المشاعر طلاب المدارس الثانوية والخصوصية لكفر الشيخ عندما عقدوا اجتماعًا لهم فى ٢٤ ديسمبر وقرروا فى ختامه تكوين لجنة خاصة بطلبة المدارس الثانوية والخصوصية، وتهنئة الشعب بعودة الدستور

والدعوة لترويج المصنوعات المصرية، وعمل اكتتاب عام لجمع تبرعات لشهيد تطاى عبد الحليم شبكة والعمل على الاتصال باللجنة العليا بالقاهرة.

وفى «شربين» أضرب المحامون الشرعيون فى يوم الحداد (٢١ نوفمبر)، وفى أول ديسمبر وجه طلاب الجامعة المصرية بشربين إلى الأهالى بياناً شرحوا فيه الحالة الحاضرة وما تعانيه البلاد من المتاعب بسبب تصريح «هور» المشئوم وما جره على البلاد، وما اجترأت عليه قوات البوليس من وسائل العنف فأريقت الدماء الطاهرة الزكية بلا ذنب ولا جريرة اللهم إلا الهتاف باسم الوطن المفدى، وناشدوا الشعب الشربينى أن يستميت فى سبيل الدفاع عن دستور البلاد حتى النفس الأخير.

ويبدو أن هذا البيان وجد آذانًا صاغية، ومن ثم شرع الطلاب فى طبع بيان آخر وشرعوا فى توزيعه، ولكن البوليس أسرع بمصادرته وفرض رقابة على الطلبة وتحركاتهم، وبعد استشهاد طالب المنصورة شطا محمد شطا شرعت على الفور لجنة الطلبة فى الإعداد لعمل نصب تذكارى يقام فى سراى المتنزه أمام سراى مركز شربين وحُدد يوم الأربعين على استشهاد الطالب المذكور كموعد لإزاحة الستار عن النصب.

وفى «بلقاس» كان التحرك وفديًا خالصًا ففى ١٨ نوفمبر اجتمعت لجنة الوفد هناك وأصدرت عدة قرارات أدانت فيها الحكومة وتصريح هور وكذا الاحتجاج على بقاء الوزارة فى الحكم وعلى سياسة الإنجليز فى مصر وإرسال تلغراف إلى عصبة الأمم، وكذا إعلان الإضراب العام يوم الخميس ٢١ نوفمبر وإقامة جنازة صامتة على أرواح الشهداء، وأن يصلى صلاة الغائب على الشهداء مرتين واحدة فى مسجد مصباح والثانية فى كنيسة الأقباط.

وعلى نمط ما حدث فى كثير من بلاد القطر تكونت لجنة تنفيذية للطلبة ببلقاس فى شهر ديسمبر، وفى أول اجتماع لها أصدرت عدة قرارات شكرت فيها الملك على إعادة الدستور والعمل تحت لواء الوفد وشكر زعماء الجبهة الوطنية والعمل تحت لواء اللجنة العليا للطلبة، وشكر الصحافة المصرية على مؤازرتها للقضية المصرية والاحتجاج على ما تنشره الصحف الإنجليزية ضد الجبهة الوطنية وإقامة حفلة تأبين كبرى للشهداء فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥.

أيضـا رصـدت لنا المصـادر أنه فى يوم ٢١ نوفـمـبـر قـامت مظاهرة ببلدة «بركـة المعصرة» التابعة لبلقاس وقد شاب هذه المظاهرة بعض العنف، مما ترتب عليه إلقاء القبض على بعض المشاركين فيها ثم أفرج عنهم فيما بعد.

أما باقى المناطق فى الغربية، والتى سجلت المصادر بعض مواقفها الوطنية، فقد انحصرت هذه المواقف فى إرسال احتجاجات أو تكوين لجان طلابية تعمل على درب اللجنة العليا للطلبة، وإعلان التأييد لحزب الوفد وإقامة صلاة الغائب على أرواح الشهداء.

وفى ختام الحديث عن دور مديرية الغربية فى الانتفاضة نجد أنفسنا أمام عدة حقائق:

أن مدينة طنطا استأثرت بنصيب كبير من المشاركة فى الانتفاضة، وأن الطلاب كانوا أكثر الفئات حركة ونشاطًا نظرًا لوجود بعض المؤسسات التعليمية النشطة، أيضـا لعب حزب الوفد دورًا كبيرًا فى المدينة بشكل خاص وفى المديرية بشكل عام بدرجة لم تتوفر لباقى التجمعات، وأن المساحة الجغرافية للمديرية كان لها دور فى اتساع رقعة نشاط المديرية عن غيرها.

مديرية الدقهلية:

وتنقلنا الأحداث إلى «مديرية الدقهلية»، وفى المنصورة العاصمة، كانت البداية مبكرة فقد شهدت المدينة فى ١٣ نوفمبر مظاهرة اشترك فيها طلاب وطالبات المدارس، ولم تفد كثيرًا الكلمة التى ألقاها مدير المديرية على الطلاب فى منطقة شارع المدارس، صحيح أن بعض الطلاب استجاب للنصح ولكن الكثيرين أبوا وساروا فى مظاهرة فرقها البوليس ولم يحدث صدام أو إصابات فى مظاهرات هذا اليوم.

وكما تصدرت مدرسة طنطا المظاهرات والعمل السياسى ومعها بعض المعاهد والمدارس الأخرى، كانت نفس الظاهرة فى المنصورة، فمظاهرة ١٣ نوفمبر الآنفة قادتها مدرسة المنصورة الثانوية والتى ثنت فى اليوم التالى بنشر بيان فى الصحف

أرسلت نسخة منه إلى «نادى طلبة جامعة لندن» جاء فيه «نعلن احتجاجنا الصارخ على أعمال الإنجليز فى مصر وموقفهم الاستعمارى لسلب استقلالنا وحريتنا رغم إدعائهم نصرة استقلال الأمم الضعيفة».

ويبدو أن الطلبة لم يقتنعوا بالخطوتين السابقتين، فأقدموا على خطوة ثالثة، عندما أجمعوا على عمل مظاهرة يوم ١٦ نوفمبر، وفى الموعد المحدد خرجت المظاهرة، إلا أن البوليس اصطدم مع الطلبة عند مدرسة المعلمين بالقرب من المحكمة المختلطة، ويبدو أن الطلبة قبل الصدام مع البوليس قد شعروا بما يمكن أن يرتكبه البوليس معهم ولهذا حملوا معهم العصى، ولما حدث الالتحام مع البوليس استخدم الجانبان العصى أثناء الصدام وهو ما نتج عنه إصابة مأمور بندر المنصورة وبعض الضباط والجنود إلى جانب إصابة بعض الطلاب والأهالى، وألقى القبض على بعض المتظاهرين الذين قدموا لمحاكمة عاجلة فأصدرت الأحكام بالبراءة على البعض والإفراج عن آخرين بكفالات بسيطة.

وبسبب هذا الصدام أعلنت لجنة الوفد الفرعية فى المنصورة (قسم ثان) فى بيان لها احتجاجها على تصرف البوليس فى القاهرة والأقاليم وإدانة موقف الحكومة وإنجلترا وتصريح هور وإعلان الثقة بحزب الوفد، والمطالبة بعودة دستور ١٩٢٣.

ويساهم المحامون بنصيب لا بأس به، فإلى جانب تصديهم للدفاع عن الطلاب الذين كانوا يحاكمون، أصدروا بيانًا بعد اجتماعهم فى مكتب وديع طيب المحامى، أعلنوا فيه عن احتجاجهم على تصريح هور، وحكومة نسيم بسبب إراقتها لدماء الأبرياء، وعدم التعاون بجميع أنواعه مع الإنجليز.

وبسبب المحاكمات التى أجريت لبعض الطلاب، والتى أشرنا إليها، والاستمرار فى فصل بعض طلاب مدرسة المنصورة ومدرسة الصناعة، تجمع طلاب مدرسة الصناعة فى مظاهرة فى ٣ ديسمبر بعد فشلهم فى إعادة زملائهم المرفوتين، وقاموا بتحطيم زجاج ونوافذ ورش المدرسة، وأشعلوا النار فى بعض الأخشاب الموجودة فى فناء المدرسة، وعندما علمت قوات الأمن بذلك خفَّت إلى المدرسة وحدث صدام بينها وبين الطلاب أصيب من جرائه بعض الطلاب ورجال البوليس وألقى القبض على بعض طلاب المدرسة.

وتعبيرًا عن غضبهم بسبب تصرف البوليس اجتمع اتحاد طلبة المدرسة وأصدر بيانا أعربوا فيه عن احتجاجهم على تصرفات البوليس، وكذا الاحتجاج على الحكومة والإنجليز وتصريح هور والثقة بالوفد وتأييد لجنة الطلبة العليا فى كل قراراتها.

وينضم طلبة المنصورة فى احتجاجهم على الحالة الراهنة إلى اتحاد مدرسة الصنايع، عندما أعلنوا فى بيان موقع باسم اتحاد طلبة المنصورة، أعلنوا احتجاجهم على فصل الطلاب بسبب مواقفهم الوطنية، والهجوم على الحكومة، والدعوة لمقاطعة البضائع الإنجليزية، وإعلان الثقة بالوفد وتأييد لجنة الطلبة العليا وجميع قراراتها.

وتستمر أعمال العنف فى المدينة ففى ٩ ديسمبر قام طلبة مدرسة المنصورة بمظاهرة كبيرة داخل المدرسة وحاول بعض الطلاب كسر الباب الموصل إلى مدرسة الصنايع، فاشتبك البوليس معهم، كذلك تفجرت مظاهرة أخرى فى مدرسة الأمة الثانوية ثم مظاهرة ثالثة فى اليوم التالى ١٠ ديسمبر قام بها طلاب مدرسة التجارة المتوسطة، أخذت طابعًا تخريبيًا عندما قام الطلاب بتحطيم بعض نوافذ المدرسة وقاعة الطعام، وهو ما كان داعيا لإغلاق المدرسة حتى يوم السبت ١٤ ديسمبر.

وفى ١١ ديسمبر اتسع نطاق المظاهرات، عندما قام طلاب المدارس الأربع (الثانوية والصناعة والتجارة المتوسطة والأمة) وانضم إليهم طلبة مدرستى الرشاد الابتدائية والمعلمين الأولية، وطافت المظاهرة بعض شوارع المدينة وانتهت فى نفس اليوم دون حدوث صدامات.

وابتهاجًا بعودة الدستور شهدت مدينة المنصورة خلال يومى ١٢، ١٣ ديسمبر مظاهرات صاخبة ضمت كل فئات الشعب وتزعم قيادتها رجال الوفد، ورغم مرور مظاهرات اليوم الأول بسلام إلا أن مظاهرة اليوم الثانى ١٣ ديسمبر شابها بعض العنف عندما اندس بعض المشاغبين وسط المتظاهرين، واعتدوا فى أثناء سير المظاهرة على واجهات بعض المحال الأجنبية وحطموا زجاجها، وهو ما جعل البوليس يتعامل معهم فأصيب من جراء ذلك بعض المشاغبين ومعاون بوليس بندر المنصورة وألقى القبض على ١٦ من المتظاهرين.

أما طالبات مدرسة الرشاد فعندما حاولن الخروج فى مظاهرة ١٣ ديسمبر تمكن البوليس من التصدى لهن وحصرهن فى منزل طالبة منهن، ومنعن من الخروج بمظاهرتهن، وهو ما جعلهن يعربن عن احتجاجهن على البوليس فى بيان لهن نشرته الصحف.

ويساهم العمال بنصيب، ففى ١٥ ديسمبر اجتمع أعضاء نقابات الاتحاد المركزى بالدقهلية تحت إشراف المجلس الأعلى للعمال، والذى كان يدير سياسته حزب الوفد، اجتمع الأعضاء بدار رئيس الاتحاد المركزى بالدقهلية «الفريد قسيس»، وبعد الوقوف دقيقة حدادا على أرواح الشهداء وعلى شهيد العمال إسماعيل الخالع، وإلقاء الكلمات المناسبة، أعلن المجتمعون ثقتهم فى حزب الوفد بقيادة مصطفى النحاس، وإعلان العمال عن استعدادهم لاستئناف الجهاد إذا دعت الحوادث والظروف إلى أن تتم بين مصر وإنجلترا المعاهدة الشريفة التى تصون حقوق البلاد.

ويلتقط الطلاب الخيط ثانية، فتسجل لنا المصادر أن مدينة المنصورة كانت من المناطق التى أولتها اللجنة العليا بالقاهرة اهتمامها. فكانت توفد بعض أعضائها إلى هناك، فى محاولة لجمع صفوف القيادات بها تحت راية واحدة، وقد وضح ذلك عندما تكونت اللجنة التنفيذية للطلبة بالمنصورة فى ٢٣ ديسمبر وأصدرت عدة قرارات بتأييد اللجنة العليا وكل قرار بها والعودة إلى الدراسة فى الموعد الذى يحدده مجلس الجامعة والتهنئة بعودة الدستور وتحذير الطلاب من بعض اللجان التى تطوف الأقاليم والتى لا تمثل الطلبة فى شيء وطلب اعتماد اللجنة من اللجنة العليا بالقاهرة.

وسجلت هذه اللجنة أول تحرك لها عندما دعت إلى عقد مؤتمر عام بمدينة المنصورة فى ٢٤ ديسمبر وفى الموعد المحدد حضر كل من وجهت إليه الدعوة، وعلى رأس من حضر المؤتمر، نخبة من أعضاء اللجنة العليا بالقاهرة، وبعد انتهاء المؤتمر تليت قراراته التى دعت إلى تأييد اللجنة العليا وإرسال التحية إلى ملك البلاد وتأييد الجبهة الوطنية والوفد واستمرار الجهاد وتشجيع كل ما هو مصرى والتعصب له واتخاذ السبل العملية لتحقيق ذلك.

وفى إطار تحركها أيضا قامت بتكليف أحد المصانع الصغيرة بالقاهرة بعمل نصب

تذكارى للشهداء وقامت اللجنة بتسلمه، وفى ٢٩ ديسمبر أقيم حفل كبير لإقامة النصب حضره جمع كبير من رجالات وقيادات المديرية.

وشاء القدر ألا ينتهى دور مدينة المنصورة عند هذا الحد، ففى فترة القلق ما بين استقالة وزارة نسيم وتشكيل وزارة على ماهر، ووسط موجة المظاهرات التى اجتاحت البلاد، انفجر الموقف فى المنصورة ففى ٢٧يناير أمتنع طلاب مدارس المعلمين الأولية والرشاد الابتدائية والمنصورة الثانوية والصنايع، عن تلقى دروسهم، وحدث صدام عند مدرسة الصنايع سقط من جرائه بعض الجرحى، وبسبب العنف كانت إصابة أحد الطلاب خطيرة ونتج عنها استشهاده بعد ذلك فى ٥ فبراير وهو الطالب متولى يوسف الشاذلى. وحدث فى ذات الوقت صدام آخر مع طلبة مدرسة المنصورة الثانوية، عندما خرج بعضهم خارج المدرسة، فأطلق البوليس النار عليهم، وثنى بالهجوم على المدرسة من الداخل، وهو ما أدى إلى وقوع إصابات بين الطلاب واستشهاد اثنين منهم من جراء الإصابة هما شطا محمد شطا بالفرقة الرابعة أدبى وعلى حسين حسن بالفرقة الأولى وهو نجل حسين بك حسن القاضى بمحكمة المنصورة الأهلية.

وقد وجه ناظر المدرسة والعاملون بها الاتهامات لرجال البوليس لأنهم تحرشوا بالطلاب خارج المدرستين وأطلقوا النار بشكل هستيرى، بل اتهمت بعض المصادر البوليس بأنه كانت لديه النية مسبقًا لفعل ذلك، وأن الدليل على ذلك ما حدث قبل الهجوم على المدرسة الثانوية عندما أخرج أبناء وكيل المديرية ورئيس الإدارة والمأمور وشقيقة الحكمدار من المدرسة.

وتشهد المدينة فاصلا حزينًا تمثل فى الجنازات التى أقيمت للشهداء الثلاثة على حسين حسن الذى شيع جثمانه إلى محطة المنصورة لدفنه بالقاهرة، وشطا محمد شطا الذى شيع جثمانه إلى بلدته عزبة المنشاوى من أعمال مركز شربين، ومتولى يوسف الشاذلى الذى شيع جثمانه إلى بلدته «طحا المرج» من أعمال السنبلاوين.

هكذا سجلت المنصورة لنفسها دوراً مهمًا فى سجل الانتفاضة عندما قدمت ثلاثة من أبناء المديرية قرباناً للقضية الوطنية، ولتسجل لنفسها أيضًا أن متولى يوسف الشاذلى كان آخر شهداء الانتفاضة فى مصر.

أما باقى أصقاع المديرية، فكانت أدوارها متباينة، ففى مدينة «الزرقا» كانت البداية مبكرة، فقد حدثت مظاهرة كبيرة بالمدينة فى ١٣ نوفمبر قادها طلاب مدرستى الزرقا الثانوية والابتدائية هاتفين بحياة الدستور وذكرى عيد الجهاد الوطنى وللوفد ورئيسه وأم المصريين. كذلك شهدت المدينة مظاهرة أخرى فى ١٣ ديسمبر ابتهاجًا بعودة الدستور وتكوين الجبهة الوطنية. وفى إطار الالتحام مع اللجنة التنفيذية العليا اجتمع لفيف من طلاب الزرقا وبعض المناطق المجاورة فى ١٨ ديسمبر وأصدروا عدة قرارات، تمثلت فى شكر الذين سعوا فى الائتلاف وتأييد الجبهة المتحدة فى مطالبها ومقاطعة البضائع الإنجليزية والعمل على بث الدعوة فى القرى لتلبية نداء الوطن، وتأييد لجنة الطلبة التنفيذية العليا فى كل قراراتها.

أيضًا تكونت فى دائرة الزرقا لجنة تنفيذية للطلبة، وبعد تكوينها اجتمعت وأصدرت عدة قرارات مفادها، تأييد الجبهة الوطنية تحت زعامة مصطفى النحاس وتأييد لجنة الطلبة العليا، ومطالبة الوزارة بتعجيل إصدار قانون العفو الشامل، وتأييد فكرة الشباب الوفدية، وتأليف فرقة من شباب الزرقا والعمل على نشرها فى القرى.

وفى «ميت غمر»، شارك طلابها أهلها فى الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى، فقاموا بمظاهره فى ١٤ نوفمبر، وهتفوا فيها بسقوط إنجلترا والحكومة والاحتجاج على تصريح هور. وفى يوم الحداد ٢١ نوفمبر أضرب المحامون تضامنًا مع الإضرابات التى حدثت فى كل بلاد القطر حدادًا على أرواح الشهداء. وفى ١٤ ديسمبر شهدت المدينة فى مساء اليوم مظاهرة كبيرة تقدمها الأطباء والمحامون الأهليون والشرعيون والتجار والطلاب والأهالى. وكان الهتاف للجبهة الوطنية والاستقلال والدستور.

وفى «السنبلاوين»، جاء رد الفعل متأخرًا، فلم تذكر المصادر لنا حتى ٢٩ نوفمبر إلا حالة الإضراب التى حدثت بالمدينة فى ذلك اليوم احتجاجا على تصريح هور، وتصرفت الحكومة حيال المظاهرات، كذلك نشرت الصحف احتجاج لجنة الشبان الوفديين بالسنبلاوين على تصريح هور والأحداث المؤلمة التى ترتبت عليه.

وفى إطار الالتحام مع الحركة الطلابية بالقاهرة تكونت لجنة تنفيذية بالسنبلاوين

وفور تكوينها عقدت اجتماعًا فى نفس يوم تكوينها (٢٤ ديسمبر) وقررت تهنئة الأمة بعودة دستورها وتأييد اللجنة العليا بالقاهرة وترسم خطاها والعودة إلى الانتظام فى الدراسة فى الموعد الذى حددته وزارة المعارف ومجلس الجامعة وتأييد الجبهة الوطنية، ومطالبة الإنجليز بالإسراع لعقد المعاهدة المنشودة تحقيقاً للأمانى الوطنية، وإقامة حفل تأبين للشهداء.

وفى «المنزلة»، كانت الاستجابة مباشرة فى التفاعل مع الأحداث، ففى ١٨ نوفمبر وبعد انتهاء صلاة العشاء خرج أهالى المنزلة من جميع الفئات يتقدمهم العلماء ومشايخ الطرق بأعلامهم، والتجار خرجوا فى مظاهرة كبيرة اجتازوا فيها شارع البحر أكبر شوارع المدينة ورددوا الهتافات الوطنية، وعندما تعرض البوليس للمظاهرة، وخوفًا من تطور الأمور اتفقت قيادات المظاهرة مع رجال البوليس على إتمام المظاهرة التى انتهت بسلام.

وفى ٢١ نوفمبر (يوم الحداد) جرت مظاهرة كبيرة، أصطدم بها البوليس والقى القبض على بعض الطلاب الذين قادوا المظاهرة ثم أفرج عنهم بعد ذلك.

وفى «دكرنس»، كانت البداية عنيفة ففى يوم الحداد أضربت المدينة، ثم حدثت مظاهرة ضخمة، أشتبك فيها رجال البوليس مع الأهالى، ووقعت إصابات بين الجانبين والقى القبض على بعض المتظاهرين.

وفى أول حادث من نوعه أفادت الأخبار أنه فى بلدة «ميت فارس»، التابعة لمركز دكرنس، قطعت الأسلاك التليفونية فى البلد وأنه شرع فى التحقيق لمعرفة المتسبب فى ذلك.

وفى ٢٩ ديسمبر شهدت مدينة دكرنس حفلا كبيرًا لتأبين الشهداء وبعد إزاحة الستار عن النصب التذكارى عقد مؤتمر قرر المجتمعون فى ختامه المطالبة بالعفو عن زملائهم وضرورة عقد المحالفة بين مصر وبريطانيا كى تنال البلاد استقلالها.

وفى «فارسكور» قام الأهالى هناك بمظاهرة فى ١٥ ديسمبر ابتهاجًا بعودة الدستور، وفى ٢٥ ديسمبر اجتمعت لجنة الطلبة وجاء فى قراراتها تأييد الجبهة الوطنية فى مساعيها الوطنية وكذا تأييد اللجنة العليا للطلبة فى القاهرة، وترشيح محمد أفندى السعيد ليكون ممثلا فى البرلمان القادم ومخاطبة الجبهة الوطنية فى ذلك الترشيح.

أما فى بعض بلاد المديرية، والتى رصدتها لنا المصادر، وهى «كوم النور، أجا، نبروه، كفر شكر»، فكانت الصورة فيها إما بقيام مظاهرة أو عقد اجتماعات أو تكوين لجان طلابية.

وقبل ترك هذا الجانب من الدراسة يجب التوقف أمام عدة حقائق:

* أنه إذا كان الطلاب قد تصدروا العمل السياسى، إلا أن هناك فئات أخرى شاركت فى الانتفاضة مثل المحامين والأطباء والصيادلة وغيرهم.

* أن الانقسام الذى حدث بين صفوف الحركة الطلابية فى القاهرة ألقى بظلاله على تجمعات الطلبة فى مديرية الدقهلية.

* رغم اكتظاظ مدينة المنصورة بالأجانب إلا أن حوادث التعدى على ممتلكات الأجانب كانت فى أضيق نطاق ولم تسجل المصادر إلا حادث واحد.

* نجح الوفد بشكل ملفت للنظر فى السيطرة على المجاميع الطلابية والجماهيرية فى المنصورة وباقى بلاد المديرية بدرجة كبيرة، ولم تكن الأحزاب أو التجمعات الأخرى على نفس المستوى، وهى مسألة راجعة فى تصورنا إلى القدرة الفائقة للهياكل التنظيمية للحزب والتى استطاع الوفد من خلالها إثبات دوره وبكفاءة كبيرة.

* أن حوادث يوم ٢٧ يناير الدامى فى المنصورة كان سببها الأساسى التصرفات الخرقاء للبوليس فى تعامله مع طلاب المدارس.

مديرية البحيرة:

وتنقلنا الحوادث إلى «البحيرة»، المحطة الثالثة للعنف فى الأقاليم، ففى «دمنهور» عاصمة المديرية كانت البداية عنيفة، هو ما ميز المظاهرات هنا، ففى ١٥ نوفمبر قام طلاب مدارس دمنهور الثانوية والزراعة والصناعة بمظاهرة كبيرة هاتفة للدستور والاستقلال ومنادية بسقوط هور والحكومة البريطانية، وفى اليوم التالى ١٦ نوفمبر أضرب طلاب المدارس الثلاث وقادوا مظاهرة كبيرة انضم إليها كثيرون من الأهالى وحدث صدام بين المتظاهرين والبوليس أصيب من جرائه بعض رجال

البوليس وبعض المتظاهرين وألقى القبض على آخرين . ثم استأنف الطلاب مظاهراتهم بعد حدوث الصدام الأول وانضم إليهم طلبة مدرسة التعاون، وعند محطة دمنهور التقى البوليس مع المتظاهرين وحدث صدام آخر .

واحتياطًا للأمر استدعت الحكومة بعض قوات الجيش للمساعدة فى الحفاظ على الأمن أما الذين ألقى القبض عليهم فقد أفرج عنهم فى مساء نفس اليوم ١٧ نوفمبر .

وبسبب تصرف البوليس واستخدام العنف اجتمع لفيف من طلبة مدارس دمنهور فى نفس اليوم وأصدروا قرارات طالبوا فيها الوزارة بالاستقالة إذعانًا لإرادة الأمة . وإعلان الإضراب العام حتى تُحترم إرادة الأمة برد دستورها إليها وإعلان الثقة بالوفد .

أما عن الحكومة ففى سلسلة بلاغاتها عن الحوادث نفت ما نشر من أنه أطلقت النيران على المتظاهرين فى دمنهور وعن إصابة وكيل المديرية والحكمدار .

وفى ١٨ ديسمبر عزم الطلاب على القيام بجنازة صامتة حدادًا على الشهداء، وقد سارت الجنازة بنظام إلى ميدان دار البلدية، وهناك تصدت لهم قوات البوليس والجيش والهجانة، وألقى القبض على ثلاثين شخصا ثم أفرج عنهم فى المساء .

وفى ٢١ نوفمبر أغلقت المحال فى المدينة وسائر مدن المديرية أبوابها حدادًا على أرواح الشهداء واشترك المحامون فى الإضراب وسارت مظاهرة صامتة فى المدينة تعبيراً عن الحزن على الدماء التى أريقت، وفى ٢٤ نوفمبر حدث إضراب آخر دعا إليه الطلاب من خلال منشورات وزعوها، وقد شارك فيه التجار وأصحاب المحالج وغيرهم احتجاجا على السياسة الإنجليزية وتصريح هور . وفى مساء نفس اليوم حدثت مظاهرة اصطدم بها البوليس وألقى القبض على البعض ثم أفرج عنهم .

وواقع الحال، كما فرض نفسه، أكد أن الطلاب كانوا هم المحرك الأساسى للحوادث، ومن هنا صدر قرار وزارة المعارف فى ٢٤ نوفمبر، بتعطيل الدراسة بمدرسة الصناعات التابعة لمجلس مديرية البحيرة وكذا مدرسة الزراعة المتوسطة لمدة أسبوع تنتهى فى يوم السبت أول ديسمبر .

وتساهم الهيئات النيابية بنصيب، ففى اجتماع مجلس المديرية يوم ٢٥ نوفمبر عرض أعضاء المجلس على الرئيس مشروع قرار جاء به: نحن أعضاء المجلس الموقعون على هذا نلتمس من سعادتكم عرض الآتى على هيئة المجلس لإصدار قرار فيه وهو:

أولاً: الاحتجاج على تصريح جناب السير صمويل هور وزير خارجية دولة بريطانيا العظمى لتدخل دولته فى شئوننا الداخلية.

ثانيًا: نطلب من دولة رئيس الحكومة أن يدلى ببيان يهدئ به ثائرة الأمة عما اتخذته الحكومة فى شأن هذا التصريح، حيث إن البيان السابق الذى أدلت به الحكومة ونشرته الجرائد لم يبين فيه ذلك.

ثالثًا: نطلب من وزير الداخلية أن يراعى الحالة النفسية للشعب فيأمر باتخاذ أخف السبل فى قمع المظاهرات حقنًا للدماء العزيزة التى تهدر وتهدئه للأعصاب المتوترة، وستقوم بشرح الموضوع بالتفصيل فى الجلسة.

ولكن رئيس المجلس - الذى هو فى ذات الوقت مدير المديرية - رأى أن نظر ذلك فى اجتماع رسمى للمجلس يتجاوز حدود اختصاصه، وعليه لم يوافق على إدراج الموضوع فى جدول الأعمال.

أما أعضاء مجلس بلدى دمنهور فقد نشروا فى الصحف نص احتجاجهم الذى جاء به:

«الموقعون على هذا أعضاء مجلس بلدى دمنهور يعلنون احتجاجهم على تدخل بريطانيا العظمى فى الشئون المصرية وخاصة فيما يتعلق بالدستور الذى هو من حق البلاد وجلالة مليكها ويحتجون أيضًا على الطريقة العنيفة التى قمعت بها المظاهرات السلمية التى لم يكن الغرض منها إلا إظهار شعور طبيعى استفزته المطامع الاستعمارية، كما يحتجون على ما اتخذ من إجراء شاذ للحد من حرية الصحافة.

ويعاود الطلاب نشاطهم من جديد، ففى مساء يوم ٧ ديسمبر اجتمع اتحاد طلاب دمنهور وأصدروا عدة قرارات مثل تأييد اللجنة التنفيذية العليا فى جميع

قراراتها والاحتجاج على تصريح هور، وإقامة حفلة تأبين وجنازة صامتة حداداً على الشهداء وإقامة مؤتمر عام للطلبة، ومناشدة جميع الطلبة الاتصال بجميع طبقات المجتمع لتبيان حقيقة الموقف الحاضر رغبة فى المساهمة فى حركة الشباب، ومناشدة الشعب للاكتتاب العام من أجل نصرة القضية المصرية فى الداخل والخارج، والاحتجاج على تصرفات الوزارة فى فصل الطلبة ونقل الأستاذ حسنى الخطيب من مدرسة الخديوية إلى قنا، وإقامة حفلة تمثيلية لمساعدة أسرة الشهيد المغفور له طه عفيفى.

وفى اليوم التالى ٨ ديسمبر، خرج طلبة مدرسة الصنايع إلى فناء المدرسة بعد أن انتظموا فى الدراسة وهتفوا هتافات مختلفة، مطالبين بإعادة من فصل منهم فى المظاهرات السابقة، ولما رفض طلبهم اندفعوا إلى زجاج النوافذ والأبواب فحطموها، ثم خلعوا بابًا حديديًا يفصل مدرستهم عن مدرسة الزراعة المتوسطة، فلما سمع هؤلاء بهتافات زملائهم غادروا فصولهم وانضموا إليهم وأخذوا فى تحطيم الزجاج والأبواب والمقاعد، وهو ما جعل البوليس يتدخل وألقى القبض على بعض الطلاب الذين أفرج عن بعضهم فى نفس اليوم وبقى البعض الآخر رهن التحقيق. ومن ثم أصدرت الوزارة قرارها بإغلاق المدرستين إلى أجل غير مسمى. وفى اليوم التالى ٩ ديسمبر تجمع طلبة مدرسة دمنهور الثانوية فى فناء المدرسة، وأخذوا يهتفون بهتافات مختلفة واتجهوا إلى مصابيح المدرسة فحطموها وكذا زجاج الشبابيك، وفى اليوم التالى ١٠ ديسمبر رفضت المدرسة قبول طلبة السنوات (الثالثة والرابعة والخامسة) ما لم يدفع ذووهم ٣٠ قرشا عن كل طالب تعويضًا عن الخسائر التى حدثت فى مظاهراتهم أمس، وقبلت فقط دخول طلاب السنتين الأولى والثانية، وعلى الفور قام طلاب الفرق الثلاث بالهجوم على المدرسة، وأخرجوا طلاب الفرقتين الأولى والثانية بالقوة، مما جعل ناظر المدرسة يطلب النجدة من البوليس الذى كان مرابطًا قرب المدرسة، فقام بتفريقهم وأغلقت المدرسة أبوابها وأبلغت الحادثة لوزارة المعارف.

وفى مساء ١١ ديسمبر تألفت مظاهرة كبيرة قادها طلاب المدارس الأميرية والأهلية، وسارت مخترقة الشوارع الرئيسية فى دمنهور، إلا أن البوليس تصدى لها بعنف ونجح فى تفريقها.

وما أن نما إلى علم الجماهير فى دمنهور خبر إعادة الدستور، حتى قامت مظاهرة كبيرة فى مساء ١٣ ديسمبر اشترك فيها كل فئات الشعب، وقد طافت شوارع المدينة هاتفة بحياة ملك البلاد الدستورى وحياة رجالات مصر المؤتلفين، وقد شارك الأجانب - كما سجلت المصادر - فيها وانتهى طواف المظاهرة عند منزل محمد باشا الوكيل زعيم الوفديين بالبحيرة وهتفوا له فى شخص الوفد والائتلاف.

وفى ١٤ ديسمبر تألفت مظاهرة فى الساعة العاشرة صباحًا، من فتيات المدارس بدمنهور تتقدمهن طالبات مدرسة المعلمات وصرن يهتفن بحياة جلالة الملك الشعبى وحياة الزعماء والائتلاف ومصر فوق الجميع، وقد أنهت المتظاهرات مظاهرتهن أمام سراى مدير البحيرة.

ويتواصل عطاء الطلاب فى دمنهور، ففى ١٦ ديسمبر اجتمع اتحاد لجنة طلبة دمنهور وقرروا بالإجماع الابتهال إلى الله تعالى أن يحفظ صاحب الجلالة الملك ذخرًا للبلاد، وتهنئة الأمة وعلى رأسها زعماء الجبهة الوطنية بعودة دستور الأمة وتأييد قرارات اللجنة التنفيذية.

وفى إطار تحرك اللجنة العليا بالقاهرة لتكوين لجان وكوادر فى الأقاليم، قام بعض أعضاء اللجنة بزيارة مدينة دمنهور ونجحوا فى تكوين لجنة تنفيذية لطلاب دمنهور، بعد ذلك طاف الجميع على بعض بلاد المديرية ونجحوا فى تكوين لجان بها، وبعد الانتهاء من كل هذه النشاطات اجتمعت اللجنة التنفيذية لاتحاد طلبة دمنهور فى أول جلسة لها، وقررت شكر الملك على عطفه السامى على الأمة بإعادة الدستور، وشكر الجبهة الوطنية وتعضيدها فى مهمتها والاستمرار فى الجهاد، وإرسال وفد من اللجنة لتقديم العزاء لأسر الشهداء فى طنطا والإسكندرية والقاهرة.

وفى ٢٧ ديسمبر عقد أول مؤتمر عام لطلبة دمنهور وبحضور بعض أعضاء اللجنة العليا بالقاهرة، أصدر المجتمعون قراراتهم بتشجيع كل ما هو مصرى والاستعداد للجهاد حتى تنال البلاد استقلالها.

وفى ٣٠ ديسمبر عقد الطلاب مؤتمرهم الثانى بنادى الشبان الوفديين، بمناسبة إزاحة الستار عن النصب التذكارى بدمنهور، وقد حضر المؤتمر بعض أعضاء اللجنة

التنفيذية العليا بالقاهرة، وأصدر المؤتمرون قراراتهم برفع آيات الإخلاص والولاء للملك، وتأييد الجبهة الوطنية وتأييد اللجنة التنفيذية العليا فى كل قراراتها، ومطالبة الوزارة بإصدار قانون العفو العام عن الطلبة المحكوم عليهم والدعوة لتشجيع الصناعات المصرية والاستعداد للتضحية.

ولم يمر يومان على هذا المؤتمر، حتى كان موعد محاكمة بعض الطلاب الذين اشتركوا فى المظاهرات السابقة فى ٢ يناير ١٩٣٦، وفى صباح هذا اليوم امتنع جميع طلبة مدارس دمنهور الصناعية ودمنهور الثانوية والزراعة المتوسطة عن دخول مدارسهم، وأرادوا الاجتماع بدار المحكمة للاطمئنان على مصير زملائهم ولكن البوليس منعهم، عندئذ تجمع نحو ألفى طالب بمنتزه البلدية بشكل منظم، واصطفوا على شكل مستطيل ووقف بعض الطلاب بين زملائهم يهتفون لمصر والجبهة الوطنية، وأثناء ذلك أرسل الطلاب أربعة منهم لحضور الجلسة وموافاتهم بالنتيجة، وعندما حكمت المحكمة ببراءتهم جاء بهم زملاؤهم، حيث تعالى الهتاف بعدالة القضاء. وبعد ذلك قرر الطلاب أن يسير كل الطلاب إلى مدارسهم، ولم يحدث صدام بينهم وبين البوليس.

وفى اليوم الثانى ٣يناير وجه مدير المديرية نداء مكتوبًا إلى الطلاب وأولياء أمورهم جاء به «أن الطلاب - وهم رجال المستقبل - وديعة فى أيدينا يقضى واجب الأمانة بأن نتعهدهم بالعناية حتى يجتازوا مرحلة التعليم الشاقة بسلام ويصبحوا رجالا يضطلعون بدورهم بأعباء الخدمة العامة بما اكتسبوا من علم، وأحرزوا من ثقافة.

ولقد طافت بالبلاد ظروف عصيبة أدت إلى اضطراب حالتهم وخروجهم على النظام، وكان حرصنا عظيما على مصلحتهم عند القيام بواجب المحافظة على الأمن وتنفيذ القانون.

ويسرنا أن انتهت هذه الحالة بدائرة المديرية على أحسن حال.

على أنه مما يوجب الأسف أن نرى بعض الطلبة ما زالوا ينزعون إلى الإضراب وإحداث الشغب فى هذا الوقت الذى تقتضى فيه مصلحة البلاد بالإخلاد للسكينة والتزام الهدوء حتى يتوفر بذلك الجو الصالح للعمل المثمر.

لذلك نناشد الطلبة بأن يتدبروا مصلحتهم وينصرفوا إلى الدرس والتحصيل .

«كما ندعوا أولياء أمورهم إلى أخذهم بالنصح تحقيقًا للفائدة والبعد عمايخالف القانون الذى ينفذ بكل دقة» .

وفى الفترة ما بين إصدار هذا البيان وحتى يوم ٢٧ يناير يوم الحوادث الدامية فى دمنهور ، كما سنبين شهدت المدينة حالة من الهدوء ، فقد انتظمت الدراسة بالمدارس ، وأقام طلبة مدرسة الزراعة المتوسطة حفلا لإزاحة النصب التذكارى للشهداء فى ٩ يناير حضره جمع كبير من رجال المدينة . ومع حالة القلق التى بدأت تنتاب البلاد بين تقديم وزارة نسيم لاستقالتها وتشكيل وزارة على ماهر انفجر الموقف فى ٢٧ يناير ، عندما امتنع طلبة مدرسة دمنهور الزراعية عن تلقى دروسهم فى صباح هذا اليوم ووقفوا فى فناء المدرسة يهتفون هتافات وطنية إظهاراً لشعورهم بمناسبة الحالة الحاضرة .

وسمع هتافهم طلبة مدرسة دمنهور الثانوية فخرجوا منها قاصدين الانضمام إليهم ، إلا أن قوات البوليس ـ التى كانت مرابطة فى الطريق ـ حاولت منعهم فحدث صدام بين الفريقين ، اقتحم فى أثنائه رجال البوليس أبواب مدرسة الزراعة ، ثم أطلقوا الأعيرة النارية على الطلبة المجتمعين فى فنائها ، فأصابوا بعضهم ، كما تهشمت نوافذ المدرسة من جراء طلقات الرصاص .

وقد نقل المصابون إلى المستشفى ، وقام أعضاء لجنة الوفد بالتوجه لمقابلة المدير ، الذى أعلن أسفه لهذا الحادث .

وبسبب هذه الحالة ، ومايمكن أن يحدث استدعيت قوة من الجيش للمحافظة على الأمن ، وفى مساء نفس اليوم استشهد الطالب حمزة محمود الرومى الطالب بمدرسة الزراعة وعاشت المدينة ليلة قلقة كانت مقدمة لما حدث فى اليوم التالى .

وفى صباح اليوم التالى ٢٨ يناير ، عندما علمت الإدارة بموت الطالب المذكور ، اتخذ رجالها الإجراءات اللازمة لنقله إلى قريته «قلاقة» ، فأحضروا إحدى عربات الإسعاف ووضعوا فيها الجثمان ثم انطلقت به فى طريق قريته مسرعة . غير أن بعض الطلبة والشبان الوفديين علموا بذلك فاستأجروا سيارات حاولوا بها اللحاق بسيارة

الإسعاف حتى يتسنى لهم العودة بالجثمان إلى دمنهور للاحتفال به احتفالاً شعبيًا، ولكنهم لم يستطيعوا لأن سيارة الإسعاف كانت أسرع. عندئذ عاد الطلبة أدراجهم وعقدوا العزم فيما بينهم على تنظيم جنازة شعبية فى الساعة الحادية عشرة صباحًا يشترك فيها جميع أهالى دمنهور، ووزعوا نشرات على الدمنهوريين حددوا فيها هذا الموعد بعد أن نجحوا فى وقف عملية دفن جثمان الشهيد.

وما وافت الساعة المحددة حتى احتشد جمع كبير من مختلف الهيئات، كل هيئة بعَلمها الخاص، وابتدأ سير الجنازة فى تمام الساعة الواحدة بعد الظهر تتقدمها الدراجات، ففرق الكشافة، فالنعش محمولاً على أكتاف زملائه الطلبة، فطالبات مدرسة المعلمات، فطلبة مدرسة الزراعة والصناعة والثانوية والوهبية والرابطة الإسلامية والتعاون، فأعضاء لجان الشبان الوفديين بأعلامهم الخاصة، فأعضاء الهيئة الوفدية ونظار المدارس ومدرسيها والأعيان والأطباء والتجار والعمال. واخترقت المظاهرة شارع فاروق فشارع كوبرى «قلاقة»، فوصلت إلى منزل الشهيد ووضع الجثمان فى النعش ولف فى العلم المصرى. ثم استأنف الجميع السير إلى مدافن الأسرة حيث ووري الشهيد مثواه الأخير، وبعد أن ألقيت الكلمات الحماسية، عاد الجمع إلى دمنهور، وهم يرددون الهتافات الوطنية بحياة مصر والاستقلال والوفد ورئيسه، وما كادوا يصلون إلى قلب المدينة حتى حدث صدام عنيف بينهم وبين رجال البوليس، أطلقت فيه الأعيرة النارية، فأصابت إحداها طالبًا صغيرًا فى الثامنة من عمره يدعى محمد محمد رزق المسلمانى، كما أصيب طالب آخر يدعى سعد توفيق أنطونيوس بمدرسة الأقباط الابتدائية. كما أصيب آخرون وألقى القبض على سبعين شخصا. واشتد هياج الجماهير، فاتجه البعض منهم إلى منزل الحكمدار وهتفوا بسقوطه وأتلفوا منزله. وعاشت المدينة حالة من الفوضى والاضطراب، فحطمت جميع المصابيح الكهربائية، وهدمت جميع أسوار الحدائق العامة، وكذا سور محطة السكة الحديدية، كذلك امتد التخريب إلى بعض المحال التجارية، وبعض دواوين الحكومة، ووصلت درجة الاضطراب أن الجنود غير المسلحين أجبروا أمام الجماهير الغاضبة التى كانت تركض خلفهم إلى الهروب للبيوت والمقاهى العامة، وقد نال الأخيرة جانباً من التخريب بسبب قذف الجماهير للجنود بالأحجار وشتى المقذوفات.

وفى اليوم التالى ٢٩ يناير استشهد الطالب محمد محمد رزق المسلمانى، متأثراً بجراحه، وخوفًا من حدوث اضطرابات أخرى، تم دفن الجثمان سرًا فى مدافن أسرته.

وأمام هذه الحالة السيئة، التى لم تصل إليها مدينة إقليمية فى البلاد، أصدر مدير المديرية بيانا إلى الشعب فى ٢٩ يناير جاء فيه:

نظرًا لما حدث أمس من حوادث التعدى والتخريب الموجب للأسف نلفت نظر الجمهور من جديد إلى أن الاجتماعات والمظاهرات ممنوعة بجميع أنواعها، وسيقوم البوليس بتفريق ما قد يحصل فيها بكافة الوسائل الممكنة محافظة على الأمن وتنفيذًا للقانون.

وإنا لنرجو أن يجد نداؤنا هذا من الأهالى أذنًا واعية، فيخلدوا للسكينة ويلتزموا الهدوء، منعًا من سوء العقبى وحتى لايجد الغوغاء وذوو الغايات سبيلا للعبث بالمرافق العامة وتعريض مصالح الجمهور للخطر.

ولمزيد من الحيطة والحذر اجتمع مدير المديرية بمأمورى المراكز وألقى عليهم أوامر الداخلية التى وصلت إليه.

ولامتصاص غضب الجماهير، استدعت وزارة الداخلية حكمدار البحيرة القائمقام محمود صالح فى ٢٩ يناير لمناقشته فيما حدث، ويبدو أن المسئولين شعروا بخطورة إعادته إلى عمله فمنحوه أجازة وحل محله مؤقتًا الأميرالاى على بك عبد الهادى مفتش النظام والخفر بمديريتى البحيرة والغربية، والذى كان يتمتع بسمعة طيبة بين أهالى مديرية البحيرة، ولا أدل على ذلك ما قام به بعض وجهاء المديرية وأهل دمنهور بزيارته للترحيب بمقدمه.

وبسب الحوادث السابقة شهدت المدينة فى الأيام التالية، العديد من المؤتمرات والاجتماعات ففى ٣١ يناير اجتمع طلاب جامعة الأزهر والجامعة المصرية وأصدروا بيانا يحتجون فيه على وسائل العنف التى استخدمها البوليس وتعزية أسر الشهداء. وفى أول فبراير اجتمعت اللجنة التنفيذية لطلبة مدرسة دمنهور الصناعية وأصدرت قراراتها بإدانة البوليس وتعزية أسر الشهداء وشكر الملك على مجهوداته

نحو الأمة وتأييد الجبهة الوطنية، والوفد المصرى، واللجنة العليا وأن يكون يوم الأربعاء ٥ فبراير موعدًا لإزاحة الستار عن النصب التذكارى المقام بفناء المدرسة. وفى ٤ فبراير عقد طلبة مدرسة دمنهور الزراعية مؤتمرًا داخل مدرستهم، وبعد إلقاء الكلمات المناسبة للحفل، أصدر المجتمعون قراراتهم بإدانة الحكمدار والاحتجاج على تصرفاته وتهنئة وزارة على ماهر ومناشدتها الاهتمام بالتحقيق مع الحكمدار وتخليد ذكرى شهيد المدرسة بوضع اسمه على النصب التذكارى بالمدرسة وفى لوحة خاصة داخل المدرسة، والثقة بالوفد ورئيسه، وإقامة حفل تأبين للشهيد يعلن عنها فيما بعد، وانتداب وفد من الطلبة لزيارة قبر الشهيد، ثم قدموا فى بيان لهم شكرهم لكل من واساهم فى مصاب الوطن طالب المدرسة الزراعية حمزه الرومى، وكان رئيس الوفد على رأس من وجه إليه الشكر، مع إصرارهم على أن يقدموا أرواحهم فداء الوطن، وفى ١٣ فبراير أقيم فى نفس المدرسة حفل تأبين للشهيدين حمزة الرومى ومحمد محمد رزق، وقام وفد من القسم الداخلى بالمدرسة بزيارة قبر الشهيد حمزة الرومى فى بلدته «قلاقة»، وبعد انتهاء الحفل خرجت من المدرسة مظاهرة صامتة جابت شوارع المدينة وانتهت بسلام.

وكذلك أقامت مدرسة الصناعة حفلا كبيرًا فى ٦ فبراير أزيح فيه الستار عن النصب التذكارى للشهداء. وفى ١٨ فبراير أقامت مدرسة دمنهور الثانوية حفلا كبيرًا أزيح فيه الستار عن النصب التذكارى للشهداء، وبعد الحفل طافت مظاهرة من طلاب المدرسة أرجاء المدينة. وكان قد حدث قبل ذلك وبالتحديد فى ١٥ فبراير، أن أضرب طلاب المدارس الثلاث الثانوية والصناعية والزراعية عن تلقى دروسهم ونظموا موكباً كبيراً طاف أرجاء المدينة، وأمام مبنى المديرية وقف الجميع يهتفون بسقوط الحكمدار محمود صالح، ومنددين بعدم ظهور التحقيقات معه، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى منزل القائم بأعمال الحكمدار الأميرالاى على بك عبد الهادى فهتفوا بحياته، ثم وقف فيهم خطيباً مسديًا النصح إليهم مما كان له الأثر فى عودتهم إلى مدارسهم.

وفى الوقت الذى كان يجرى فيه ما سبق وصفه، كانت التحقيقات والمحاكمات تجرى لمن ألقى القبض عليهم فى المظاهرات، وبعد إجراء التحقيقات وتقديمهم

للمحاكمة، كان الحكم ببراءة ١٧ وبغرامة خمسة جنيهات على ١٤ وبجنيهين لشخصين، وبالحبس شهرين على ثلاثة وبالتأديب لثلاثة أشخاص أيضًا.

وقبل أن نترك هذه الحوادث الدموية، التى جرت على ثرى دمنهور، نتوقف أمام حادثة لم يكن لها نظير جرت فيها.. فأثناء مظاهرات يوم ٢٨ يناير، وبينما كان المتظاهرون يرشقون البوليس بالحجارة عند محطة السكة الحديد، مزق أحد هذه الأحجار العلم البريطانى المرفوع أمام مقر المستر «أتروبيل»، قنصل إنجلترا بدمنهور، وعلى الفور احتج القنصل وكذا دار المندوب السامى على هذا الحادث من منطلق أنه إهانة وجهت للعلم البريطانى، وعلى الفور رأى المسئولون أن يعاد رفع العلم إلى مكانه فى حفلة رسمية من قبيل الترضية، ولإزالة كل أثر قد يعلق بالأذهان عن أن ما حدث كان عملاً مقصودًا به توجيه أية إهانة.

وفى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٣٠ يناير، اصطفت فرقة من جنود الجيش المصرى، بموسيقاها أمام دار القنصلية بقيادة ضباطها وبحضور قنصل بريطانيا بالإسكندرية وأفراد الجالية البريطانية بالمدينة ومدير البحيرة وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين، وبدأت الحفلة بأن عزفت الموسيقى السلام الملكى البريطانى وأعيد العلم إلى مكانه، ثم عزف السلام الملكى المصرى وأدى الجنود بعد ذلك التحية العسكرية، لتنتهى مراسم رفع العلم البريطانى.

أما خارج مدينة دمنهور، فلم تكن الحوادث على نفس المستوى بشكل أو باخر، ففى «رشيد»، اجتمعت لجنة الوفد فى المدينة فى ١٥ نوفمبر وأعلنت الاحتجاج على تصريح هور وعلى مسلك الحكومة وتأييد الوفد تحت قيادة مصطفى النحاس.

أما أعضاء مجلس محلى رشيد، فعند اجتماعهم لأول مرة بعد تصريح هور، أعلنوا فى بيان لهم الاحتجاج على هذا التصريح واستنكار أعمال العنف والقسوة التى استخدمت فى منع المظاهرات وتأييد الوفد وكافة فئات الأمة التى احتجت على التصريح وعلى مسلك الحكومة.

ثم يأتى دور العمال فى رشيد ففى ٧ ديسمبر اجتمع العمال بدار الاتحاد المركزى للنقابات، وأصدروا بيانًا أعلنوا فيه احتجاجهم على موقف بريطانيا إزاء دستور الأمة، وعلى تصريح هور الذى مثل اعتداء صارخًا على حقوق الأمة، ويستنكرون

تصرفات البوليس فى منع المظاهرات السلمية وإعلان الثقة بالوفد المصرى وتأييده فى كل خطواته.

وفى أعقاب عودة الدستور، شهدت مدينة رشيد مساء يوم ١٣ ديسمبر مظاهرة كبيرة قادها كبار الأعيان والشبان الوفديون والطلبة والعمال وكان المتظاهرون يهتفون بحياة الدستور والاستقلال والملك والجبهة الوطنية والائتلاف، وبعد أن طافت المظاهرة معظم شوارع المدينة، توقفت أمام سراى رئيس لجنة الوفد سعيد رمضان فهتفوا للوفد ورئيسه.

أيضا كان للعمال نصيب آخر فى الاحتفال بعودة الدستور، عندما عقدوا اجتماعاً بناديهم فى ١٤ ديسمبر قرروا فى ختامه المساهمة مع المجلس الأعلى للعمال فى تخليد ذكرى شهيد العمال إسماعيل الخالع، وإعلان الحداد العام بدار الاتحاد وتهنئة الوفد ورئيسه بعودة الدستور.

وفى «كوم حمادة»، كان رد الفعل من قبل حزب الأحرار والذى تمثل فى اجتماع لجنته فى ٢٣ نوفمبر وإعلان استنكار حوادث العنف والاحتجاج على تصريح هور، وتأييد خطة رئيس حزب الأحرار فى سبيل إنقاذ البلاد والاحتجاج على الوزارة.

كذلك وافتنا المصادر بأن الطلبة الأزهريين اجتمعوا هناك فى ٤ ديسمبر وقرروا تأييد اللجنة التنفيذية العليا للطلبة فى كل قراراتها، والاحتجاج على الذين انشقوا على اللجنة.

وعند عودة الدستور وجه أعضاء مجلس محلى كوم حمادة رسالة شكر للملك لإعادته دستور البلاد، أما فى باقى بلاد المديرية مثل المحمودية وشبراخيت وإيتاى البارود وكفر الدوار والدلنجات وأبى حمص وإدكو وغيرها من المناطق التى سجلتها لنا المصادر، لم يخرج العمل السياسى بها عن حيز الاحتجاج على تصريح هور والحكومة والتبرع لأسر الشهداء وحفلات الحداد والابتهاج بعودة الدستور وعقد بعض المؤتمرات والإضراب حداداً على أرواح الشهداء.

وقبل أن نترك مديرية البحيرة نتوقف أمام عدة إيضاحات هى:

* أن مثلث القلق وقيادة المظاهرات فى دمنهور كان محصوراً فى المدارس الثلاث الثانوية والصناعية والزراعة المتوسطة .

* أن تدهور الأحوال والتى وصلت إلى هذا الشكل الدموى فى أواخر يناير يرجع السبب فيه إلى سوء تصرف الحكمدار ولايعفى معه من المسئولية مدير المديرية الذى كانت بياناته محشوة بكثير من ألفاظ التهديد والوعيد .

* كان حزب الوفد أكثر الأحزاب السياسية نشاطًا ليس فى دمنهور وحدها بل فى بقية البلاد، صحيح أن دوره فى الأيام الأولى لم يكن قد برز بعد، إلا أنه مع سخونة الأحداث كان الأول بين الأقران تنظيمًا وتخطيطًا وتفاعلا .

* تميزت الحركة السياسية فى مديرية البحيرة بنوع من المركزية، نقصد بها أن دمنهور سيطرت على مجريات العمل السياسى والحركة السياسية لدرجة حجبت الأضواء عن كل البلاد الأخرى، والتى لم تكن الحركة السياسية بها على نفس مستوى دمنهور .

* أن حادث تمزيق العلم البريطانى ووقوع ساريته على الأرض، والسرعة التى تم بها احتواء الموقف تعكس مدى الهوان الذى كانت عليه الوزارة . وكيف أن الإنجليز استغلوا مثل هذا الحادث البسيط كى يثبتوا للمصريين أن قبضتهم على البلاد ما تزال حديدية .

محافظة الإسكندرية:

ويأتى دور الإسكندرية ثانى كبرى مدن مصر بعد القاهرة، والتى تكتظ بالأجانب من كافة الجنسيات، والذين يمارسون أنشطة متنوعة ويتمتعون بالرعوية الأجنبية، ولم تنج هذه المدينة بسبب هذا التواجد الأجنبى فيها من حدوث صدامات بين الأجانب والمصريين مثل مذبحة الإسكندرية قبيل الاحتلال البريطانى لمصر وكذا حوادث مايو ١٩٢١ والتى راح ضحيتها العديد من المصريين والأجانب واستغلتها إنجلترا أسوأ استغلال أثناء مفاوضات عدلى كيرزون ١٩٢١ .

ويبدو أن جهات الأمن، كانت واعية تماما لما يمكن أن يحدث فى المدينة لو انفجر الموقف فيها مثلما حدث بالقاهرة وطنطا والمنصورة ودمنهور. ومن ثم تبدو حقيقة حية من البداية وهى إحكام قبضة الأمن على المدينة تحسبًا لمايمكن أن يحدث، وكذا وعى القيادات السياسية بها من مغبة حدوث صدامات تؤدى إلى الصدام مع الأجانب، كانا لهما دور بارز فى انتفاء حدوث صدامات مع الأجانب، بل تميزت المظاهرات فى المدينة كما سنرى، بعدم العنف إلا فى النادر وبشكل ملفت للنظر.

ولتكن بدايتنا ١٣ نوفمبر، ففى هذا اليوم كانت المدينة هادئة تمامًا، فلم توافينا الأخبار إلا بإضراب طلاب مدرسة محمد على الصناعية فى ١٢ نوفمبر، ولم يكن السبب هو ذكرى ١٣ نوفمبر، بل كان تمردًا من الطلاب واحتجاجًا على فرض رسوم جديدة ثم ما لبثوا أن انتظموا فى الدراسة بعد أن نصحهم الأساتذة بالعودة.

أما البداية الحقيقية فكانت من خلال احتفال لجنة الوفد بالإسكندرية بدار سينما «جومون»، ففى هذا الحفل ألقيت الكلمات التى تعرض ملقوها إلى ذكرى هذا الاحتفال، والأدوار التى مرت بها الحركة الوطنية منذ ١٩١٨ وحتى الآن، وكان نصيب الوزارة من الهجوم كبيرًا عندما وصفت بأنها وزارة خارجة على إرادة الأمة، وتستحق جزاء الخارجين. ودعا البعض إلى مقاطعة المتاجر الأجنبية وخرج المجتمعون فى مظاهرة لم يحدث خلالها مايخل بالأمن والنظام.

وإذا كان البوليس قد سمح للوفد، بعقد اجتماعه، ربما خوفًا من مغبة مايمكن أن يحدث لو مُنع هذا الاجتماع نظرًا لشعبيته الكبيرة، فقد اختلف الأمر كثيرًا مع «جماعة مصر الفتاة» عندما منع البوليس اجتماعاً لها فى ١٣ نوفمبر بدارها فى شارع ابن الخطاب بل ألقى البوليس القبض على بعض أعضاء الجماعة وهم محمد صبيح وعبد الحميد المشهدى وملاك منصور، وإبراهيم محمد شرف الدين، ويوسف الشنتناوى، ومحمد عبد المنعم فؤادى، وأحمد زكى على، وإبراهيم الشاذلى، وحسنى فاروق ومحمد سعد الدين منيرى، ومنيريوسف، وابو بكر عزام وفؤاد الأنصارى، ومحمد عبد المنعم خورشيد. وتنتهى حالة الهدوء التى انتابت المدينة، وتبدأ موجة من المظاهرات الهادئة - إذا جاز لنا هذا التعبير - بدأها طلبة

مدرسة العباسية الثانوية، عندما هتفوا داخل مدرستهم فى ١٤ نوفمبر بحياة دستور ١٩٢٣ وسقوط صمويل هور والحكومة، بل أعلنوا الإضراب فى هذا اليوم وأرسلوا احتجاجًا بذلك إلى وزارة الخارجية البريطانية والصحف الإنجليزية. وفى اليوم التالى ١٥ نوفمبر أضرب طلاب مدارس رأس التين الثانوية والمعاهد الدينية، والمدرسة الفريدية، وأرسل طلاب مدرسة رأس التين تلغرافات إلى كبير الأمناء ورئيس الوزراء ورئيس حزب الوفد يحتجون فيها على تصرفات الوزارة فى مواجهة المظاهرات.

وفى ١٦ نوفمبر اتسع نطاق الاضطرابات التى قام بها كثير من المدارس بالمدينة، ولما حاولت بعض المدارس الخروج لزيارة قبر محمد عبد المجيد مرسى - الذى استشهد فى القاهرة ودفن فى مدافن أسرته بالإسكندرية دون جنازة خوفاً من حدوث اضطرابات فى المدينة، عندما حاولت بعض المدارس ذلك منعها البوليس وسمح للقليل من الطلاب بزيارة قبره.

ويبدو أن جهات الأمن استشعرت خطورة مايمكن أن ينجم عن اتساع نطاق الاضطرابات، فقامت باستدعاء بعض أعضاء لجنة الوفد المركزية بالإسكندرية لمقابلة القائمام «جيز بك» مأمور قسم الضبط، الذى أبلغهم ضرورة نصح لجان الوفد الفرعية بالمدينة، بعدم إقامة المظاهرات حتى لايترتب عليها إحداث قلاقل، ووجه نظرهم إلى خطورة الحالة بالإسكندرية نظرًا لأنها تحوى عددًا كبيرًا من مختلف العناصر الأجنبية، وأخطرهم بما تم حول دفن جثمان محمد عبد المجيد مرسى دون جنازة وأنه لا داعى للاستعداد لعمل جنازة.

فى نفس الوقت قامت وزارة المعارف بنشر المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ والخاص بمعاقبة من يتجمهر أو يدعو إلى التجمهر والذى صدر أيام وزارة محمد محمود ورغم هذه الإجراءات، فقد استمر إضراب بعض المدارس، وفى نفس الوقت قامت المدرسة العباسية الثانوية بعمل بطاقات للطلاب الذين لم يضربوا تجيز لهم دخول المدرسة. وأبلغت الوزارة بأسماء الطلاب الذين استمروا فى الإضراب، أيضًا حاولت طالبات مدرسة الأميرة فايزة الثانوية أن يقمن بمظاهرة فتجمعن فى فناء مدرستهن وأخذن فى الهتاف ثم حاولن الاتصال بطلبة مدرسة

التجارة المتوسطة، فحالت قوات البوليس - القريبة من المدرستين - دون حدوث ذلك.

أيضًا اجتمعت لجنة الوفد العامة، فى اليوم التالى لمقابلة مأمور الضبط، وبعد البحث فى الحالة السياسية أصدرت قراراتها بتأييد الوفد بالاحتجاج لدى عصبة الأمم على تصريحات وزير الخارجية البريطانية وطلب انتداب هيئة تسافر إلى جنيف لتعزيز مطالب مصر وبث الدعاية الواجبة دفاعاً عن الوطن، وتأييد قرارات الوفد بمطالبة الوزارة بعدم التعاون مع الإنجليز بالتخلى عن الحكم احتجاجا على تدخلهم الماس باستقلال مصر كدولة ذات سيادة، والاحتجاج لدى وزارة الداخلية على تعدى القوة المسلحة على الأبرياء وانتهاك حرمة الأفراد، والاعتداء على بيت الأمة وتشييد مقبرة للشهداء فى الإسكندرية ونقل رفات الشهداء إليها على أن تكتتب المدينة للنفقات اللازمة لذلك بحسب نظام تضعه اللجنة.

أيضا اجتمع الاتحاد المركزى للعمال بالإسكندرية فى ١٩ نوفمبر، ولكن البوليس القى القبض على الموجودين به وهو ما جعل الاتحاد يصدر قراراً بإدانة تصريح هور والاحتجاج على تصرفات البوليس إزاء المظاهرات وتقديم شكوى ضد حكمدار بوليس الإسكندرية بسبب انتهاك حرمة دار الاتحاد.

أيضا لم يأبه بعض شباب مصر الفتاة لما حدث لبعضهم من قبل، ففى مساء يوم ١٨ نوفمبر حاولوا تأليف موكب حدادا على أرواح الشهداء، فذهب البوليس إليهم وفرقهم وتم اعتقال أثنى عشر شخصا منهم وتم اقتيادهم إلى مخفر العطارين. أما المحامون المصريون أمام القضائين المختلط والأهلى فقد اجتمعوا فى ١٩ نوفمبر بمنزل عزيز أنطون المحامى وبعد الاجتماع أصدروا بيانا استنكروا فيه تصريح هور الماس بحقوق مصر، والعمل على إعادة دستور ١٩٢٣ والعمل بكل الوسائل لبسط قضية البلاد العادلة فى جميع الأوساط الأجنبية واستنكار التجاء البوليس للقوة فى قمع المظاهرات والاشتراك مع لجنة الوفد فى عمل مقبرة للشهداء بالإسكندرية، وتأييد الوفد فى كل خطواته وقراراته.

ويحل ميعاد يوم الحداد العام، وبناء على ما قررته لجنة الدفاع الوطنى بالإسكندرية باعتبار يوم ٢١ نوفمبر يوم حداد عام يغلق أصحاب المحال التجارية

أبوابها، ويشاركهم المشاعر أصحاب المتاجر من الأجانب، وكذلك أضرب المحامون والعمال واحتياطيًا لما يمكن أن يحدث وزع البوليس فى كثير من الأماكن التى كان يخشى من اندلاع المظاهرات فيها، وقد ألقى البوليس القبض على شخص فى حى الجمرك ويدعى محمد إبراهيم متولى الزكى لقيامه بتوزيع المنشورات التى تحض الجمهور على غلق المحال وتنكيس الرايات احتجاجاً على إنجلترا والحكومة وحداداً على أرواح الشهداء.

وحتى لايحدث ما لا تحمد عقباه سمح البوليس للبعض من أبناء المدينة بالذهاب إلى قبر محمد عبد المجيد مرسى لوضع أكاليل الزهور عليه.

ومن طرائف هذا اليوم أن بعض أصحاب المحال التجارية كتبوا على الواجهات الزجاجية لمحالهم من الداخل عبارات حماسية، مما جعل البوليس يقوم بدهان زجاج المحال من الخارج باللون الأسود، مما شوه صورة واجهات هذه المحال وهو ما جعل أصحابها يقاضون البوليس.

وفى اليوم التالى ٢٢ نوفمبر، والذى وافق يوم الجمعة، خشيت قوات البوليس من أن يستغل المصلون فترة التجمع لأداء الصلاة فيقومون بمظاهرات ومن ثم قامت قيادات البوليس بتوزيع رجالها على مختلف مناطق المساجد-وبخاصة مسجد «المرسى أبو العباس»، ولكن حدث فى ميدان المنشية أن قام البعض بقيادة مظاهرة صغيرة اصطدم بها البوليس وفرقها بسرعة، وألقى القبض على عدة أشخاص، وقدموا لمحاكمة عاجلة والتى أصدرت بدورها أحكاماً بالغرامة البسيطة على البعض وبراءة البعض الآخر.

وتنشط اللجان الفرعية لحزب الوفد بالمدينة لإثبات وجود الحزب ومدى فاعلية تحركاته، ففى ٢٣ نوفمبر عقدت لجنة الرمل اجتماعها الذى قررت فيه إدانة الحكومة بسبب توليها الحكم على غير إرادة الأمة ومسلكها مع المتظاهرين وتأييد الوفد ومهاجمة إنجلترا وتصريح هور، وعلى نفس النمط كانت قرارات لجنتى الجمرك وكفر عشرى.

وفى ٢٥ نوفمبر اجتمع المحامون الأهليون بالمدينة فى مكتب إسماعيل حمزة المحامى، وبعد مناقشة الحالة الحاضرة أصدروا قرارات بإدانة الحكومة لاستخدامها

الشدة مع المتظاهرين وعدم التعاون مع الإنجليز، ودعوة الوزارة للتخلى عن كراسى الحكم حتى تسحب بريطانيا تصريحها وتسوى المسألة المصرية تسوية ترتضيها البلاد، والقيام بجنازة صامتة للشهداء بشكل عام ولشهيد الإسكندرية محمد عبد المجيد مرسى بشكل خاص، على أن تخرج الجنازة من منزله وحتى مثواه الأخير وقرر لها الساعة الثانية بعد ظهر الأحد أول ديسمبر .

ولترجمة القرار الأخير ترجمة عملية أرسل المحامون خطابًا بتاريخ ٢٦ نوفمبر إلى محافظ الإسكندرية حسين باشا صبرى يبلغونه بقرارهم، وخط سير الجنازة الصامتة، ولكن المحافظ رفض إقامة الجنازة وأبلغ وفد المحامين الذى ذهب لمقابلته بدار المحافظة أن الداخلية رفضت السماح لهذه الجنازة .

وقد عبر المحامون عن غضبهم من هذا القرار فى بيان بتاريخ ٢٩ نوفمبر نشرته الصحف جاء فيه :

«بيان للشعب السكندرى عن منع الجنازة الصامتة :

كان من بين القرارات التى وضعها حضرات المحامين أمام محكمة الإسكندرية الأهلية عمل جنازة صامتة للمرحوم محمد أفندى عبد المجيد مرسى الذى استشهد فى القاهرة، ونقل جثمانه ليلاً إلى الإسكندرية وأُلزم أهله بمواراته التراب بغير احتفال، وتوخى المحامون أن يكون عملهم فى حدود القانون، فقدموا إخطاراً بقرارهم للسلطة المختصة وأعلنوها بأن لجنة مؤلفة من خمسين محاميًا ستتولى المحافظة على النظام وفى أثناء سير الجنازة، وقد وقع أعضاء اللجنة جميعًا على الإخطار وأرسلوه للمحافظة . ولكن محافظة الإسكندرية أبلغتنا بأن وزارة الداخلية أصدرت أمرها بمنع هذه الجنازة .

وليس فى وسعنا إزاء هذا المنع، إلا أن نعلن أسفنا واحتجاجنا عليه لما فيه من اعتداء على الحرية وإمعان فى مصادرة شعور البلاد الطبيعى بإزاء أعمال العنف والقوة التى انتهت بإراقة دماء الأبرياء الطاهرة من خيرة شباب مصر المثقفين» .

وفى نفس اليوم ٢٩ نوفمبر اجتمع اتحاد طلاب الإسكندرية وكان ضمن القرارات التى أصدرها إدانة تصرف الوزارة فى منع هذه الجنازة .

وشهدت المدينة بعد ذلك حالة من الهدوء التام، حتى كان يوم ١٠ ديسمبر ففى مساء هذا اليوم كان الاحتفال بالليلة الختامية لمولد المرسى أبو العباس، ورغم الاحتياطات الأمنية الواسعة إلا أنه فى الساعة العاشرة مساء، حاول البعض السير فى مظاهرة، وهتفوا للدستور والاتحاد فتدخل رجال البوليس وتمكنوا من تفريق المتظاهرين بعد أن أعملوا فيهم العصى مما نتج عنه إصابة بعض المشتركين فى المظاهرة، واعتقال عدة أشخاص، أفرج عنهم فيما بعد.

وفى مساء اليوم التالى ١١ ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة فى حى محرم بك اشترك فيها الكثير من الطلاب والأهالى، وعلى عجل هرعت قوات البوليس التى كانت ترابط بالقرب من المكان إلى المظاهرة واشتبكت مع المتظاهرين، الذين سارعوا إلى مصابيح الشوارع فأعملوا فيها التخريب، وفى ١٢ ديسمبر اتفق الطلاب على عقد مؤتمر لهم بعد انصرافهم من المدارس، على أن يعقد هذا المؤتمر فى النادى السعدى بحى الأنفوشى، وفى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، احتشد الطلاب داخل النادى، وبينما هم يتشاورون ويتبادلون الخطب فاجأتهم قوات كبيرة من رجال البوليس وبلوك الخفر وأخذوا يفرقونهم بالقوة.

وكان الطلاب الذين قدموا لحضور المؤتمر قد فطنوا إلى انتواء البوليس أن يفوت عليهم فرصتهم فاتجه البعض منهم إلى دار خالية واجتمعوا بها بعيدًا عن رجال البوليس وعلى إثر الانصراف من النادى الوفدى والدار المشار إليها سار الطلبة متظاهرين فى شارع رأس التين ومنه إلى الميدان.

هذا وقد شاركت طالبات بعض المدارس فى هذه المظاهرة والتى استطاع البوليس التصدى لها وتفريقها.

وقبيل ساعات الإفطار تألفت مظاهرة كبيرة، واصطدم بها البوليس فى شارع فرنسا وألقى القبض على عدة طلاب ثم أفرج عنهم بعد ذلك.

وتأتى مسألة تكوين الجبهة الوطنية وإعادة دستور ١٩٢٣، مما أعطى صفة الاستمرارية للمظاهرات ففى صباح يوم ١٣ ديسمبر ماجت معظم أحياء المدينة بالمظاهرات ابتهاجًا بعودة الدستور، وساعد على إزدياد حجم هذه المظاهرات أن

الطلاب عندما ذهبوا إلى مدارسهم لم يكن عندهم علم بقرار وزارة المعارف بغلق المدارس اعتباراً من ١٤ ديسمبر وحتى نهايته، ومن ثم انصرف الطلبة زرافات وتألفت منهم المظاهرة فى هذا اليوم.

ولمواجهة هذا الكم من المظاهرات الذى لم تر له المدينة نظيراً كان تصرف البوليس بعنف ملحوظ مما نتج عنه إصابات كثيرة، مما حدا ببعض الصحف أن تهاجم رجال البوليس ووصفت ما اقترفوه بأنه «عنف قبيح» لا تسوغه حالة المتظاهرين الذين كان يسودهم البشر ولم يقع منهم أى اعتداء.

وكانت حصيلة هذا اليوم إلقاء القبض على مايقرب من أربعين من الطلاب إلى جانب المصابين وتحطم مصابيح الشوارع فى منطقتى محرم بك وكرموز.

وفى ١٤ ديسمبر، حاول الطلاب الاجتماع فى النادى الوفدى فى منطقة الجمرك، ولكن البوليس حال دون ذلك واستعمل الشدة فى تفريق الطلبة. وهو ما جعل رئيس النادى يرسل ببرقية احتجاج على تصرف البوليس مع الطلاب وإتلافه أثاث النادى.

ويبدو أن تعطيل المدارس قد أعطى الطلاب الفرصة لعقد مؤتمراتهم التى أدانوا فيها الحكومة وتصريح هور والدعوة إلى إصدار قانون العفو، ثم كان إصرارهم - أى الطلاب - فى أحد مؤتمراتهم فى ١٧ ديسمبر عمل حفلة تأبين لشهيد الإسكندرية محمد عبد المجيد مرسى، وحدد لهذا الحفل مساء يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر.

وخلال هذه التحركات، اجتمع فى ٢٢ ديسمبر لفيف من شباب الأحزاب بالإسكندرية، واتفقوا فيما بينهم خلال اجتماعهم على تناسى خلافاتهم الحزبية وحزازاتهم السياسية وتأييد الجبهة الوطنية العليا فى سياستها والعمل على تحقيق أغراضها، واتفق المجتمعون فيما بينهم على أن يطلقوا على أنفسهم اسم «الجبهة الوطنية لشباب الإسكندرية»، وفى ختام اجتماعهم أصدروا بيانا طالبوا فيه الوزارة بإصدار عفو شامل عن جميع المقبوض عليهم فى قضايا المظاهرات، وإلغاء القانون الصادر بتقييد حرية الصحافة والوقوف أمام كل من تسول له نفسه بالخروج على الجبهة، وتتبع اللجنة تعليمات الجبهة المتحدة فيمايختص بالانتخابات، والعمل على فوز مرشحيها.

ومن جانب آخر عقدت لجان الوفد بالإسكندرية مؤتمرًا عاما فى مساء ٢٣ ديسمبر، وأصدر المجتمعون فى ختامه بيانا قدموا فيه الشكر لكل من ساهم فى بناء الجبهة الوطنية وتدعيمها، وإعلان الثقة بالوفد ورئيسه وتنفيذ قرار الوفد الخاص بدفاتر الانتخاب، والمساهمة فى الاكتتاب لتخليد ذكرى شهيد الإسكندرية محمد عبد المجيد مرسى. والإصرار على ضرورة توقيع معاهدة ١٩٣٠ طبقًا لقرار الوفد وفى الموعد المحدد لحفل التأبين، اجتمع بدار سينما «ركس» جمع غفير من أبناء الإسكندرية ومن كل التيارات السياسية لتأبين شهيدهم وابن مدينتهم، وقد حرص الجميع على أن يخرج الحفل على أحسن مايكون، وفى ختامه كان القرار بفتح اكتتاب لإقامة تمثال لشهيد الإسكندرية. ولم يحدث مايخل بالأمن إلا تلك المظاهرة البسيطة التى قادها بعض الطلاب وفرقها البوليس بسهولة.

وعاشت المدينة حالة من الهدوء وهو ما أعطى الفرصة للجبهة الوطنية لشباب الإسكندرية كى تتحرك، ففى مساء ٣١ ديسمبر عقدت هذه الجبهة اجتماعًا وبعد التشاور فيمايجب اتخاذه أرسلوا تلغرافًا إلى كبير الأمناء طالبوا فيه الوزارة بسرعة إصدار قانون العفو العام، وعدم الاعتداد بالقول بأن إنجلترا تعارض فى هذا العفو، ومناشدة طلاب الجامعة التضامن فى الموقف الحالى الذى يتطلب العمل للوطن، وتنفيذ قرار تشجيع المصنوعات المصرية، وأرسل المجتمعون تلغرافات تهنئة بمناسبة عيد الفطر إلى زعماء الجبهة الوطنية.

ثم عقدوا اجتماعًا ثانيًا فى ٦ يناير ١٩٣٦ وتباحث المجتمعون فى مسألة تأخر الوزارة عن إصدار قانون العفو العام وأصدروا بيانًا مقتضبًا لفتوا فيه نظر الوزارة إلى ما تطلبه الأمة بهذا الشأن، والأمل فى أن يصدر هذا العفو فى أقرب وقت حتى تتحقق رغبة الجبهة الوطنية والشعب الذى يشد أزرها، وأنه إذا لم تنظر الوزارة إلى هذه الرغبة العامة فإنها سترى من الشباب معارضة شديدة وشاركهم نفس المشاعر والمطلب طلاب الجامعة بالمدينة فى بيانهم الذى أصدروه.

وطوال شهر يناير، لم تشهد المدينة أى حوادث مظاهرات يعتد بها كثيرًا، حتى كانت المظاهرات التى تفجرت فى القاهرة والأقاليم فى ٢٧ يناير والتى انعكس أثرها على المدينة بشكل مباشر، ففى ٢٦ يناير وبعد احتفال طلاب مدرسة محمد على

الصناعية بإقامة النصب التذكارى للشهداء خرجوا فى مظاهرة بعد الحفل، وحدث صدام بينهم وبين البوليس، وفى اليوم التالى ٢٧ يناير، اتسع نطاق الإضرابات الطلابية والمظاهرات لتشمل نسبة كبيرة من المدارس والمعاهد الدينية، ونظرًا لأن الإضرابات والمظاهرات كانت تنطلق من مدارس العباسية، والتجارة المتوسطة ورأس التين، فقد أصدرت وزارة المعارف قرارها بإغلاق هذه المدارس إلى أجل غير مسمى. ولكن طلاب مدرسة محمد على تحدوا هذا القرار وذهبوا إلى المدرسة صباح يوم ٣٠ يناير وحطموا باب المدرسة ودخلوا الفناء وساروا إلى النصب التذكارى حيث هتفوا للاستقلال والشهداء، إلا أن ناظر المدرسة نجح فى إقناعهم بالخروج من المدرسة والانصراف إلى منازلهم، ولكن بعد خروجهم ألفوا مظاهرة اخترقت بعض الشوارع إلا أن البوليس تصدى لها وفرقها دون حدوث إصابات وهو ما لوحظ على الأيام الثلاثة لهذه المظاهرات، حيث كانت احتكاكات البوليس مع المتظاهرين فى نطاق ضيق.

وبعد تشكيل وزارة على ماهر تعود الحالة فى المدينة إلى طبيعتها، وتكون فرصة لكى يعبر الناس عن مشاعر الفرح بهذه الخطوة وليكون حفل إحياء ذكرى الشهداء فى ١٥ مارس أخر ملامح الانتفاضة فى المدينة.

ويجد الباحث نفسه أمام عدة أمور يجب رصدها وهى:

* أنه بخلاف ما أوردناه فى بداية الحديث عن الإسكندرية، يمكن إضافة حقيقة مهمة وهى أن الوفد كان أبرز الأحزاب السياسية التى سيطرت على مجريات الحركة فى المدينة بفضل تنظيماته وحسن تصرف قياداته فى المدينة، فلم ترصد لنا المصادر إلا حركة ضيقة لجماعة مصر الفتاة أو برقيات تهنئة من بعض تشكيلات حزب الأحرار. ولم ينه دور الوفد ذلك التشكيل الذى أطلق عليه «الجبهة الوطنية لشباب الإسكندرية» والذى انتهى سريعًا. فلم نسمع له صوتاً بعد الاجتماع الثانى والأخير الذى عقد فى ٦ يناير والذى أشرنا إليه.

* أن بعض المصادر فى تحليلها لظاهرة الهدوء الذى ساد المدينة معظم فترات الانتفاضة لم يكن مبالغًا عندما أشار إلى أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن حكمدار البوليس فى المدينة وأعوانه من كبار الضباط عرفوا فى السنوات الأخيرة

بالميل إلى مقاومة حوادث المظاهرات وما شاكلها بقوة التدبير بدلا من قوة السلاح فى غالب الأحيان .

ومع تسليمنا بهذه الحقيقة ، فلايمكن إنكار أن درجة الوعى فى المدينة من قبل القيادات السياسية والطلابية والأهالى ، بمايمكن حدوثه من جراء انفجار المظاهرات وتحولها إلى الشكل العنيف ، كان عاملا أساسيا فى أن صارت على الحالة التى أوردناها فى سياق الدراسة .

مديرية المنوفيــة :

أما مديرية المنوفية ، فالبداية جاءت من «شبين الكوم» عاصمة المديرية ، حيث كانت من أكثر البؤر استجابة للأحداث ففى ٢٣ نوفمبر ، قامت المديرية بتوزيع رجال البوليس أمام المدارس ، عندما عُلم فى اليوم السابق أن الطلاب اعتزموا الإضراب فى الغد بمناسبة ذكرى عيد الجهاد ، وما وافت الساعة العاشرة حتى كان جميع طلاب المدارس الابتدائية والثانوية قد أعلنوا إضرابهم عن تلقى دروسهم احتجاجًا على تصريح هور وخرجوا من مدارسهم ، وألفوا مظاهرة كبيرة ضمت أكثر من ألفى طالب واخترقت أهم شوارع شبين الكوم وهم يهتفون بحياة ذكرى سعد وأم المصريين وبحياة مصر وخليفة سعد وذكرى عيد الجهاد الوطنى .

وتكرر نفس المشهد فى اليوم التالى ١٤ نوفمبر ، واستمر إضراب المدارس فى ١٥ نوفمبر ، وفى صباح ١٦ نوفمبر اجتمع طلاب المدرسة الزراعية فى فناء مدرستهم وهتفوا للاستقلال ، وخرجوا فى شكل مظاهرة ، بعد أن اقتلعوا الأشجار المغروسة فى المدرسة ، كما ألقوا بالمدفع الموجود أمامها لإطلاقه وقت الظهر ، ألقوه فى النيل (بحر شبين) ، وفى شارع الأمير فاروق ، التقى هؤلاء بطلاب المدرسة الثانوية ومدرسة الصنايع ومدرسة المعلمين مما تزايد معه عدد المتظاهرين ، ولما رأى البوليس عجزه عن مواجهة هؤلاء ، طلب مأمور المركز إمداده بكل القوات الموجودة والتى سرعان ما حضرت وعلى رأسها حكمدار المديرية ، واصطدمت بالمتظاهرين وأعملت فيهم العصى والهراوات ، مما زاد من هياج الطلاب الذين أمطروا رجال البوليس بالأحجار وسقط من جراء هذا الصدام عدد من الجرحى من الجانبين وقد

أبلغت النيابة على الفور وبدأت فى التحقيق مع الذين ألقى القبض عليهم، وقامت نقابة المحامين بتكوين لجنة للدفاع عن كل المقبوض عليهم. كذلك أغلقت المدارس الثلاث فى هذا اليوم وحتى تأتى تعليمات أخرى إلى إداراتها.

وفى صباح ١٨ نوفمبر، امتنع طلاب مدرسة الزراعة من دخول حجرات الدراسة، وأخذوايهتفون فى فناء المدرسة، ولم يمتثلوا لنصح الناظر والمدرسين، وأحدثوا بعض التخريب مما جعل ناظر المدرسةيبلغ المديرية بما يحدث فأمر المدير من فوره بتعزيز القوة الموجودة حول المدرسة، واتجه الحكمدار ووكيل المديرية إلى المدرسة وحاولا تهدئة الطلاب حتى خرجوا منها تحت إشراف البوليس حتى لا تحدث مظاهرات.

وفى الساعة الحادية عشرة امتنع طلاب المدرسة الثانوية والمعلمين عن دخول حجرات الدراسة، وصاروا يهتفون بهتافات مختلفة، مما اضطر ناظرا المدرستين إلى مخاطبة الوزارة والتى أمرت بإخراج الطلاب، وقام البوليس بمراقبتهم بعد خروجهم.

ولسد الطريق على المظاهرات، أصدرت الوزارة قرارها بوقف الدراسة فى مدرسة الزراعة والمدرسة الثانوية لمدة أسبوع اعتباراً من ١٨ نوفمبر.

وقد استشعرت المديرية الخطر من مبالغة بعض الصحف فى وصف الصدام الذى حدث بين البوليس والطلاب فى ١٦ نوفمبر، ومايسببه ذلك من مشاكل أمنية فى المستقبل، ومن ثم أصدرت المديرية بيانا جاء به:

«أخذ بعض الكتاب، ممن يكاتبون الصحف اليومية فى نشر أخبار الحوادث فى شبين الكوم بعبارات لايتجنب فيها المبالغة، وقد اضطرت المديرية إزاء هذه الحالة، ورغبة فى نشر الأخبار الصحيحة، لأن تضع نظامًا لإذاعة أنباء الحوادث على مراسلى الصحف وعهدنا بتنفيذ هذا النظام إلى قلم الضبط فى ديوان المديرية.

ومايذكر دلالة على المبالغة فى الأخبار التى أذاعها فريق من المراسلين، أن الجنود أطلقوا بعض الأعيرة النارية على المتظاهرين فأصابوا عدداً منهم إصابات خطرة، ولكن الواقع يخالف ذلك، فالجنود لم يطلقوا بنادقهم على أحد حتى ولا فى الهواء

بقصد الإرهاب والتخويف. وليس أصدق من الدلالة على عدم صحة الأخبار من خروج الثلاثة الذين أصيبوا بإصابات طفيفة نتيجة لاحتكاكهم برجال البوليس».

وقد أهاب مدير المديرية «خلوصى بك» بمراسلى الصحف أن يتحروا صحة الأخبار التى يرسلونها إلى جرائدهم، وأنه على استعداد لإمدادهم بتفصيل مايرون تفصيله من الحوادث.

وخوفًا من تدهور الحالة بالمدينة، وصلت إليها فى مساء ١٧ نوفمبر قوة من الجيش مؤلفة من ٥١ جنديا.

أما بالنسبة للمقبوض عليهم فى مظاهرات ١٦ نوفمبر فقد أفرج عن بعضهم بالضمان المالى وعلى البعض الأخر بالضمان الشخصى، أما بقية المقبوض عليهم فقدموا إلى محكمة عاجلة، أصدرت حكمها ببراءتهم عدا ثلاثة حكم عليهم بغرامة جنيهين.

ويحل يوم الحداد، فيعلن المحامون إضرابهم، ويحاول التجار محاكاة المحامين، ولكن قوات الأمن ألقت القبض على بعض التجار، ثم أفرجت عنهم بعد أخذ التعهد عليهم، وهو ما جعل فكرة إضراب التجار لا تخرج إلى حيز التنفيذ.

وعندما عاد طلاب مدرسة الزراعة إلى مدرستهم فى ٢٤ نوفمبر بعد أسبوع القلق، قاموا بعد تناولهم وجبة الغذاء، بالهتاف للاستقلال، وبتحطيم أدوات الطعام وزجاج النوافذ وكل ما وصلت إليه أيديهم، وما أن بلغ الخبر إلى المديرية حتى قام المدير والوكيل، وأخرجوا الطلاب من المدرسة دون احتكاك البوليس، وإن كان واقع الحال أكد أنه ألقى القبض على بعض الطلاب وباشرت النيابة التحقيق فى الحادث. وتبع ذلك قرار الوزارة بغلق المدرسة لمده أسبوع آخر.

وفى ٢٥ نوفمبر قام طلاب مدرسة المعلمين بمظاهرة كبيرة، وأثناء اتجاه مأمور البندر إلى هناك لتفريق المظاهرة ومعه ضابطان، اصطدمت سيارتهم بسيارة نقل كبيرة، فسقطت سيارة البوليس فى بحر شبين، وتم إنقاذ المأمور والذين معه ونقلوا إلى المستشفى بسبب إصاباتهم الخطيرة. ونجح البوليس فى تفريق المظاهرة.

وقبل أن يحل موعد عودة طلاب مدرسة الزراعة فى ٣٠ نوفمبر كانت إدارة المدرسة قد أرسلت إلى أولياء أمور الطلبة خطابات تطالبهم بدفع ٣٠ قرشًا غرامة على كل طالب تعويضًا لما حطمه الطلبة من أدوات الأكل وبطاقة تخول للطلبة الدخول إلى المدرسة، وعندما حل ميعاد العودة كان البوليس لايسمح بدخول المدرسة إلا لمن يحمل هذه البطاقة، وبسبب ذلك بلغ عدد الغائبين عند العودة ١٣٩ طالبًا من مجموع الطلاب البالغ عددهم ٣١١ يستثنى منهم ٤٠ طالبًا أبعدهم البوليس قبل الدراسة بيوم واحد إلى بلادهم فى سيارات الحكومة لاتهامهم بتحريض زملائهم، وهو ما كان مدعاة لأن يرسل طلاب المدرسة تلغراف احتجاج على إبعاد زملائهم ومعاملة إدارة المدرسة.

وينعكس الانشقاق الذى حدث فى اللجنة العليا بالقاهرة، على الطلاب فى المنوفية، وينطلق الانشقاق من مدرسة الزراعة - بؤرة القلق فى شبين الكوم - عندما ينشر أحد طلابها ويدعى محمود محمد أبو العينين بياناً فى الأهرام يعلن فيه انفصال طلاب هذه المدرسة عن لجنة الطلبة العليا للانشقاق الذى حصل بين الطلبة، وأدى إلى تقرير طلبة الطب والهندسة العودة إلى المدرسة يوم السبت ٣١ ديسمبر، والذى دعا طلبة مدرسة الزراعة إلى تقرير العودة إلى دروسهم فى ذلك اليوم حتى لا تضيع عليهم السنة الدراسية مع استعدادهم للجهاد عند الحاجة.

وعلى الفور أصدرت اللجنة التنفيذية لطلبة المدرسة بيانًا لها أعلنت فيه استنكارها لتصرف زميلهم لأنه لم يأخذ رأيهم فيما أقدم عليه، وأنهم يؤيدون كل التأييد لجنة الطلبة العليا، وأن طلاب المدرسة سيستمرون فى جهادهم حتى ترجع إلى مصر كل حقوقها غير منقوصة، وأن هذا القرار من الطالب المذكور لايخرج عن كونه صوت خافت مخنوق لايسمعه إلا صاحبه.

كذلك أعلن طلاب الجامعة بشبين الكوم فى بيان لهم استنكار ما حدث من انشقاق فى صفوف الطلاب، وأدانوا بشدة الأعضاء الذين انشقوا على اللجنة واتهموهم بالتواطؤ وأنهم من أصحاب العزائم الواهنة، وتأييد اللجنة العليا فى كل قراراتها واستنكار تلك الدسيسة.

وحذا حذوهم طلاب الأزهر فى اجتماعهم الذى عقدوه فى ٦ ديسمبر، وكذا

طلاب مـدرسـة المسـاعى المشكورة، عندمـا أعلنوا فى البـيـانات التى أصـدروها استنكارهم للطلبة المنشقين والدعوة لتوحيد الصفوف، وتأييد الوفد، وكذا اللجنة العليـا للطلبـة. ولتفشل هذه الخطوة التى أقدم عليـها البـعض أمام وحدة الطلبة.
وتسـود المدينة حـالة من الهـدوء المشـوب بالحـذر بسـبب قـرار الوزارة بغلق مـدرسـة الزراعة للمرة الثالثة، حتى كان يوم ٩ ديسمبر، عندما امتنع طلاب مدرسة المساعى الثانوية عن الدخول إلى فصولهم ووقفوا فى فناء المدرسة يهتفون هتافات مختلفة، وعندما اتصل ناظر المدرسة بالوزارة أمرت بإخراجهم من المدرسة ووقف الدراسة. وفى نفس اليـوم تظاهر طلاب مـدرسـة المعلمـين فى داخل المدرسة، وعندمـا اتصل الناظر بالوزارة أيضًا طلبت إخراجهم من المدرسة.

أما الموقف فى مـدرسـة الصناعـات فكان أقوى ففى ١٠ ديسـمبـر، تظاهر طلاب المدرسة بداخلها وخارجها، وعندما قدمت قوة من البوليس إلى المدرسة اشتد هياج الطلاب فأخـذوا يحطمـون زجـاج النوافذ، وعليـه قـام الناظر بإبلاغ المسئـولين عن الذين يحرضـون على التظاهر، وعلى الفور عقدت محكمـة عـاجلة فى نفس اليـوم لمحاكمة الطلبـة وكان قرارها ببـراءة الطالب سـامى جرجس رزق الله، وتغريم فـتح الله عبد المجيد صقر مائتى قرش، وبحبس محمد عثمان السيد ومحروس أغا عشرة أيام مع إيقـاف التنفيـذ هذا فى الوقت الذى قـامت فيـه الوزارة بغلق المدرسـة إلى أجل غير مسمى.

ويعود دستور ١٩٢٣ وتشهد المدينة فى ١٣ ديسمبر مظاهرة كبيرة هاتفة بحياة الدستور والاستقلال كان عمادها الطلاب وشارك فيها العديد من الأهالى، ولأول مرة تنضم النساء إلى المظاهرات ولم يحدث احتكاك بين المتظاهرين والبوليس.

وابتـهـاجًـا بعـودة الـدسـتـور يرسل طلاب الآداب والحـقـوق والتـجارة والزراعـة والهندسة والطب بالمديرية تلغرافًا إلى أعضـاء الجبهة الوطنية جاء فيه:

«إن الطلبـة الذين دعـتـهم مصر فلبـوا نداءها بأرواحهم قبل أجسـامـهم وبقلوبهم قبل صدورهم ليتقدمون للأمة المصرية الكريمة بالتهنئة القلبية على تضامن كلمة أبنائها وتوحيد صفوفهم مما كان لطمة قاسية وهزة عنيفة للاستعمـار البريطانى سلم

بعدها بآمالنا. فسيروا على بركة الله يا زعماء مصر، تهتف لكم أرواح الشهداء فى سماء عليائها وتؤيدكم مصر بقلوب أبنائها مقسمين للأمة بالله والأمة والوطن وشهدائه، وأن الطلبة سيبقون جنود الوطن المخلصين ولحق مصر مطالبين وللجهاد صامدين. فإما أن نعيش عظامًا أو نبيد كراماً، وسلام على الأمة المصريةيوم ثارت ويوم اتحدت ويوم بعثت دستورها حيا».

ولمزيد من إثبات الوجود، قررت لجنة الطلبة التنفيذية عقد مؤتمر بنادى الأعيان بشبين حُدد له يوم ٢٢ ديسمبر، وقد دعى لحضوره نواب المنوفية وشيوخها وأعيانها وتجارها وطلابها، وبعد أن ألقيت الخطب والكلمات المناسبة قرر المجتمعون إعلان الثقة بالوفد ورئيسه، وتأييد الجبهة الوطنية والعمل على تقوية الائتلاف، والإصرار على المطالبة بإمضاء معاهدة النحاس ـ هندرسون ١٩٣٠، وتشجيع المصنوعات المصرية والعمل على رواجها، وتأييد لجنة الطلبة التنفيذية العليا فى جميع قراراتها واستمرار الجهاد إلى أن تنال البلاد استقلالها كاملا غير منقوص، وإقامة حفل تأبين للشهداء وانتداب وفد لزيارة قبورهم.

ومرة أخرى يعود الهدوء إلى المدينة، وإن كان قد تخلل هذه الفترة بعض مظاهر القلق غير الخطر، مثل الموكب الذى قاده بعض الأعيان فى شبين أول أيام عيد الفطر (٢٩ ديسمبر) حداداً على أرواح الشهداء والذى اجتاز بعض شوارع المدينة دون حدوث صدامات. وكذا إضراب بعض مدارس شبين فى ٣١ ديسمبر وعدولهم فى اليوم التالى عن الإضراب بعد خطبة النحاس باشا فى بورسعيد، وتلك البيانات الشحيحة التى كانت تنشر من حين لآخر من قبل بعض الطلاب لدعوة زملائهم إلى الاتحاد وبعض البيانات التى أخذت خطًا مخالفا للجنة التنفيذية العليا بالقاهرة، مثل البيان الذى صدر بتكوين اللجنة التنفيذية لطلبة مدرسة شبين الزراعية والموقع من الطالب محمود محمد أبو العينين، الذى سبق وذكرنا انشقاقه على اللجنة العليا، وكذا بعض النداءات لإنشاء ناد يجمع طلاب المدارس بالمنوفية.

ومن طرائف هذه الفترة ما نشرته الصحف من أن ممثلى اللجنة التنفيذية للطلبة بالمنوفية ذهبوا إلى مدير المديرية والتمسوا منه تحقيق رغبتهم بإقامة نصب تذكارى للشهداء بأحد ميادين شبين فوعدهم بالنظر لإجابة ملتمسهم، وعندما حاولوا تنفيذ

رغبتهم بإقامة النصب، رفضت الإدارة ذلك، فما كان من الطلاب إلا التوجه إلى منزل أحد قيادات الوفد ويدعى الصاوى حبيب والذى كان يطلق على منزله «بيت الأمة بالمنوفية» فأقاموا النصب فى حديقته، وعندما علمت الإدارة بذلك اتجه المأمور إلى المنزل المذكور وطلب من الطلاب عدم نقل النصب إلى أى ميدان فى المدينة، إلا بعد الحصول على إذن من الإدارة ولم تنل المدينة مطلبها بإقامة هذا النصب إلا فى ١٢ سبتمبر ١٩٣٦.

وفى فترة القلق السياسى ما بين استقالة وزارة نسيم وتشكيل وزارة على ماهر، وانفجار المظاهرات فى ٢٧ يناير، لم يكن حظ المدينة منها كبيراً، فلم ينفذ طلاب مدرستى الزراعة والصناعة ما اعتزموا عليه من القيام بمظاهرة بسبب الإجراءات التى اتخذتها الإدارة واستجابة نسبة كبيرة من الطلاب لنصائح ناظرى المدرستين، واحتياطا لما يمكن أن يجد أصدرت الوزارة قرارها بغلق المدرستين على اعتبار أنهما - وبخاصة مدرسة الزراعة - بؤرة التمرد فى المدينة.

أما خارج شبين، فقد ساهمت بعض البلاد وعلى رأسها المراكز والمدن الكبيرة وبعض القرى بنصيب فى الأحداث، ففى «قويسنا» كان أول رد فعل عندما اجتمعت لجنة الوفد المركزية بالمدينة فى ١٧ نوفمبر وأصدرت قراراتها بإدانة الحكومة وإنجلترا وتصريح هور، وإعلان الثقة بالوفد والمطالبة بعودة الدستور، كما أرسل أعيان المدينة تلغرافات إدانة نشرتها الصحف. وعندما يحل موعد يوم الحداد العام تشارك المدينة من خلال إضراب تجارها ومحاميها، وعندما يعلن عن إعادة الدستور، تشارك المدينة فرحة مصر بمظاهرة كبيرة لم تصطدم بالبوليس كما أقام أحد التجار والعضو بلجنة الوفد بالمدينة ويدعى الشيخ عبد الغنى إبراهيم أبو الزين، أقام حفل شاى بمنزله ابتهاجًا بهذه المناسبة، حضرها جمع كبير من أعيان ووجوه المدينة، حيث ألقيت الكلمات التى تضمنت الولاء للملك، وتأييد الوفد والجبهة الوطنية. كما احتفلت اللجنة فى ٢٦ ديسمبر بذكرى الشهداء، وبعد انتهاء الحفل أصدرت قراراتها بشكر جلالة الملك على إعادة الدستور وشكر الجبهة الوطنية على اتحادها وشكر الطلبة على ما أبدوه وتأييد الوفد، أما عن الطلبة فقد كونوا لهم لجنة مركزية فى اجتماع عقدوه فى ٢٨ ديسمبر، وكانت أول قراراتها

تأييد اللجنة التنفيذية فى جميع قراراتها وتأييد الجبهة الوطنية وتشجيع الصناعات المصرية وشكر الصحافة على موقفها من الطلبة وحركتهم .

أما فى بلدة «دمهوج» إحدى القرى التى تتبع مركز قويسنا فقد نشرت الصحف أن لجنة الوفد بها أقامت حفلا فى ٢٣ ديسمبر بمناسبة مرور أربعين يومًا على استشهاد إسماعيل الخالع ابن البلدة المذكورة، وأنه بعد الحفل ألف المجتمعون جنازة صامتة اجتازت شوارع القرية .

وفى «تلا» اجتمع لفيف من الأهالى، من ذوى الميول الوفدية، وأصدروا بيانًا فى ١٥ نوفمبر أعلنوا فيه تجديد الثقة التامة بالوفد ورئيسه وتأييد الوفد فى كل خطواته، وما جاء فى خطبة رئيسه فى ١٣ نوفمبر وشكر جريدتى الكوكب والجهاد على ما تبذلانه من جهد وجهاد فى سبيل مجد الوطن. كذلك كون الطلبة بالمدينة لجنة تنفيذية فى ٢٥ ديسمبر، وفى أول اجتماع لهم من خلال هذه اللجنة أعلنوا ثقتهم بالوفد، وتأييد الجبهة الوطنية ولجنة الطلبة العليا وتشجيع المصنوعات المصرية وبث الدعوة فى جميع القرى التابعة لمركز تلا بكافة الوسائل المشروعة .

وفى «سبك الضحاك» كانت البداية متأخرة، عندما سجلت لنا المصادر أنها كانت فى ٧ ديسمبر عندما اجتمع لفيف من شباب الجامعة الأزهرية ودار العلوم بناحية سبك الضحاك وبعض البلاد المجاورة مثل البرانقة وكفر القرنين، وميت البيضا، وكانت قراراتهم بالاحتجاج على تصريح هور وتأييد الوفد، وكذا اللجنة العليا للطلبة واستنكار خروج الأقليات السياسية على الوفد، وعندما يعاد دستور ١٩٢٣ يسطر أبناء سبك تهانيهم فى شكل تلغرافات نشرتها الصحف، وفى ٢٥ ديسمبر يجتمع لفيف من طلبة المدارس العليا والجامعة والمدارس الثانوية والصناعية والابتدائية والمعلمين والتحضيرية بسبك ويكونون لجنة تنفيذية، ويصدرون قراراتهم بتأييد الوفد والثقة التامة برئيسه وتأييد الجبهة الوطنية، وتأييد لجنة الطلبة العليا وتشجيع المصنوعات المصرية وشكر الصحافة على موقفها من القضية الوطنية، والإصرار على أخذ تصريح من الحكومة الإنجليزية بتعجيل تنفيذ معاهدة (النحاس - هندرسون ١٩٣٠)، وإقامة حفل تأبين للشهداء .

وفى «منوف» كانت البداية عندما اجتمع طلبة الجامعة ودار العلوم فى ٢٠

ديسمبر وكونوا لجنة تنفيذية خاصة بهم أصدرت بدورها قراراتها بتأييد الوفد والجبهة الوطنية والتهنئة بعودة الدستور وتشجيع المصنوعات المصرية، وتأييد اللجنة التنفيذية للطلبة فى كل قراراتها، وكان أبرز نشاطاتها ذلك المؤتمر الذى عقد فى ٢٧ ديسمبر بمنوف حيث ألقيت الخطب والكلمات الوطنية، كما دعا المتحدثون الأهالى إلى التأهب للحركة الانتخابية، كذلك أصدر المجتمعون قراراتهم القاضية بشكر الملك على إعادة الدستور وتأييد الجبهة الوطنية وتشجيع التجارة والصناعة المصرية، وتأييد اللجنة التنفيذية العليا والتضامن معها فى قراراتها، ومواصلة الجهاد حتى تتحقق الأمانى المصرية وتأييد الوفد.

وفى «مليج» وافتنا المصادر أنه فى نوفمبر أغلق التجار محلاتهم احتجاجا على الحالة الحاضرة، ولما وصل إلى علم البوليس أن عدداً من التجار كانوا وراء هذه الفكرة ألقى القبض على بعضهم، وخوفا من تدهور الحالة أرسلت قوة من الجيش إلى هناك للمحافظة على الأمن والنظام.

وفى ١٥ ديسمبر اجتمعت لجنة الطلبة التنفيذية بمليج والمكونة من طلاب الجامعة والجامعة الأزهرية والمعاهد والمدارس. وكان قرار المجتمعين بالتهنئة بعودة الدستور، وتأييد لجنة الطلبة التنفيذية العليا والجبهة الوطنية المتحدة.

وفى ٢٢ ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة بمناسبة عودة الدستور والاحتفال بتأبين الشهداء، قادها الطلاب وانضم إليهم الكثير من الأهالى حتى وصل عدد من شملتهم المظاهرة عشرة آلاف، وكان المتظاهرون يهتفون بحياة الملك الدستورى وحياة زعماء الجبهة الوطنية، والاستقلال التام واستمرار الجهاد حتى تفوز مصر بعقد معاهدتها المنشودة، ولم يحدث صدام مع البوليس الذى كان يراقب المظاهرة.

كما ساهمت بعض القرى مثل «كفر السلامية»، و«الكمايشة»، و«زاوية القبلى»، و«مناوهلة»، و «شبرا خلفون»، و«عزبة الشيخ»، و«كفر العجايزة»، و«بهناى»، و«أشمون»، ساهمت بشكل أو بآخر سواء بتكوين لجان تنفيذية للطلبة تؤيد بقراراتها الوفد والجبهة الوطنية واللجنة التنفيذية العليا، أو بإرسال برقيات تهنئة بالدستور، وإدانة الحكومة وإنجلترا وتصريح هور.

وقبل الانتقال إلى بقعة أخرى من أرض مصر، يجب التوقف أمام عدة حقائق خاصة بمديرية المنوفية:

* أن الوفد امتلك ناصية العمل السياسى فى هذه المديرية بدرجة حجبت نشاطات كل القوى السياسية فيها مدناً وقرى، واستغل تشكيلاته النشطة فى الإعداد مبكراً للانتخابات فقدمت له الانتفاضة خدمة كبيرة.
* أن الحركة الطلابية فى شبين الكوم، وإن كانت مدرسة الزراعة قد قادتها إلا أنها اقترنت بأعمال تخريب فى بعض المدارس مثل مدرستى الزراعة والصناعة، كذلك كانت انطلاقة الانشقاق فى الحركة الطلابية من هذه المدرسة من خلال بعض طلابها الموالين لبعض أحزاب الأقلية.
* أن نجاح الحركة الطلابية فى احتواء الانشقاق الذى انطلق من مدرسة الزراعة المتوسطة يرجع إلى سيطرة الوفد على الحركة الطلابية فى المدينة، وفى كافة المراكز والقرى بالمديرية.

مديرية الشرقية:

وتنقلنا الحوادث إلى بقعة أخرى، إنها مديرية الشرقية، ولتكن بدايتنا كالعادة من العاصمة «الزقازيق»، كانت البداية فى ١٤ نوفمبر عندما اجتمعت لجنة الوفد بمنطقتى «النحال» و«الحريرى»، وأصدرت بيانها بالاحتجاج على تصريح هور وتأييد الوفد. ثم ثنى الطلاب فى ١٦ نوفمبر عندما أعلنوا الإضراب وخرجوا فى مظاهرة كبيرة انضم إليها كثيرون من الأهالى وطاف المتظاهرون بالشوارع الرئيسية فى المدينة، وعندما وصلوا إلى محطة السكة الحديد تصدوا لرجال البوليس ورشقوهم بالحجارة، فما كان من رجال البوليس - وباعتراف البلاغ الذى أصدرته وزارة الداخلية - إلا إطلاق نيرانهم على أرجل المتظاهرين فأصيب اثنان من طلاب مدرسة الصنايع. وألقى القبض على آخرين من طلاب المدرسة الثانوية، كما أصيب بعض رجال البوليس.

وفى مساء ذات اليوم أبرق طلاب مدرستى الزقازيق الثانوية، وفؤاد الأول

الثانوية بتلغرافات احتجاج إلى رئيس مجلس الوزراء يحتجون فيها على التصرفات الغاشمة للبوليس وكان تلغراف مدرسة الزقازيق أكثر شمولاً عندما أعلن كاتبوه تأييد الوفد ورئيسه والاحتجاج على عدم استقالة الوزارة النسيمية وما حدث فى عهدها الأخير والاحتجاج على إنجلترا وتصريح هور.

وفى نفس اليوم أعلن تجار المدينة الإضراب العام، فى بيان لهم أصدروه، أوضحوا فيه أنها خطوة يعبرون بها عن سخطهم على تصريح هور وتصرفات البوليس.

وخوفًا من تفاقم الأوضاع بالمدينة، أرسلت قوة من الجيش لمعاونة قوات البوليس فى حفظ الأمن والنظام.

وفى ١٨ نوفمبر قام طلاب المدرسة الثانوية والصنايع والنجاح وفؤاد والنهضة والمعلمين والفاروقية ومدرسة البنات، قاموا بجنازة صامتة شارك فيها المحامون والتجار واخترقت الجنازة أهم شوارع المدينة متجهة إلى المقابر، وهناك قابلهم البوليس والقى القبض على ستة منهم.

أما عن الطلاب الذين ألقى القبض عليهم، فقدموا إلى محكمة عاجلة، أصدرت حكمها ببراءة بعضهم وبغرامات بسيطة وأجلت إصدار الحكم على البعض منهم إلى ميعاد آخر.

وردًا على تصرفات البوليس ولإثبات الوجود، اجتمعت لجنة الوفد العامة بالشرقية فى ١٩ نوفمبر، وأعلنت قراراتها بتأييد رئيس الوفد فى كل ما ورد فى كلمته فى ذكرى عيد الجهاد، والاحتجاج على بقاء الوزارة الحاضرة، وعلى خطة العنف والاعتداء على الأبرياء وإزهاق الأرواح من قبل البوليس.

وعندما حل ميعاد يوم الحداد أعلن المحامون عن إضرابهم بالمدينة، وأعلنوا فى بيان لهم احتجاجهم على خطة الحكومة.

أما الأطباء، فقد وحدوا كلمتهم وأصدروا بيانًا لهم جاء فيه:

«يحتج أطباء مديرية الشرقية بكل ما أوتوا من قوة على اعتداء إنجلترا الشائن على شئون مصر الداخلية، وفى مقدمتها دستور الأمة الذى هو من حق جلالة الملك

والشعب دون سواهما ويستنكرون الاعتداء من جانب القوة المسلحة على شباب الوطن الأبرياء ويرسلون تحيتهم لأرواح الشهداء الأبرار».

أما القوى السياسية الأخرى فى المدينة، فكان تحركها محدودًا فلم نر إلا البيان الذى أصدرته اللجنة العامة لحزب الشعب بالزقازيق، والذى أيدت فيه إسماعيل صدقى نائب رئيس الحزب وبياناته عن الحالة الحاضرة وإبلاغه رجاء اللجنة سرعة تأليف الجبهة المتحدة للدفاع عن استقلال البلاد، واستنكار الاعتداء الذى وقع على بيت محمد محمود.

ويعود الطلاب إلى المظاهرات مرة أخرى ففى ٥ ديسمبر قام طلاب المدرسة الثانوية الأميرية والمدرسة الفاروقية والأهلية بمظاهرة كبيرة، اصطدم بها البوليس ووقع تصادم كبير نشأ عنه تحطيم زجاج نوافذ تلك المدارس، وإصابة العديد من الجانبين، والقى القبض على عشرين طالبا، أفرجت النيابة فى نفس اليوم عن سبعة منهم واستمر التحقيق مع الباقين بحضور بعض المحامين، ثم صدر الحكم فى ١٠ ديسمبر ببراءة البعض والحكم على البعض الآخر بالحبس خمسة عشر يومًا مع إيقاف التنفيذ.

وفى ١٠ ديسمبر قام جميع طلاب المدارس بالمدينة بمظاهرة كبيرة جابت أهم شوارعها ثم اتجه المتظاهرون إلى المدرسة الثانوية الأميرية وأحدثوا بها تلفًا كبيرًا، وقد اصطدم البوليس مع هؤلاء ولكنه لم ينجح فى تشتيتهم، مما حدا بقيادات البوليس أن تطلب إلى رجالها ركوب اللوريات ومتابعة المتظاهرين للمحافظة على النظام ومنع التخريب.

وفى ٨ ديسمبر ذهب وفد من طلبة مدرسة الزقازيق الثانوية إلى ديوان المديرية، وقدموا للمدير أحمد بك عزمى الشكر على توسطه لدى إدارة المدرسة فى أمر بعض الطلبة الذين تقرر فصلهم من المدرسة وأعيدوا إليها وانتظموا فى الدراسة. غير أن المصادر وافتنا أنه فى ١٢ ديسمبر أضرب طلاب المدرسة المذكورة عن تلقى دروسهم وعندما اتصل ناظر المدرسة بالوزارة، أشارت عليه بإخراجهم من المدرسة حتى لايقع منهم أى اعتداء وهو ما نفذ بحكمة.

ويعاد إلى البلاد دستورها وتحفل الصحف ببرقيات التهنئة بعودة الدستور من

أبناء المديرية، واحتفالا بهذه المناسبة وبمناسبة إقامة حفلات تأبين الشهداء . اجتمعت اللجنة التنفيذية العامة للطلبة بالشرقية بمقرها فى الزقازيق فى ٢٠ ديسمبر وقررت تأييد اللجنة التنفيذية العليا، وتهنئة المصريين والجبهة الوطنية بعودة الدستور، مع اعتباره الخطوة الأولى لتحقيق الاستقلال المنشود والرضوخ لأمر زعيم الأمة وزعيم الجبهة الوطنية مصطفى النحاس بعدم التظاهر وتهيئة الجو الصالح للزعماء لكى يشتغلوا لخير مصر فى هدوء وإقامة حفلة تأبينية للشهداء يعلن عن موعدها ودعوة أعضاء اللجنة العليا لحضورها، واعتماد هذه اللجنة رسميًا من اللجنة العليا بالقاهرة .

ولترجمة قرار إقامة حفلة تأبينية ترجمة عملية، توجه وفد من طلاب الجامعة بالزقازيق، إلى المديرية ولكن المدير قابلهم مقابلة جافة، وأبلغهم عزمه عدم التصريح بالاحتفال، وعليه قامت اللجنة بإرسال تلغرافات إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وجميع الزعماء، يحتجون فيها على مسلك المدير ويلتمسون من وزير الداخلية التصريح لهم بالاحتفال، وعلى نفس الخط كان احتجاج اللجنة العامة للوفد بالشرقية، كذلك كان احتجاج اللجنة التنفيذية العليا بالقاهرة على مسلك مدير الشرقية .

ويبدو أن المدير تراجع عن قراره، بعد أن تعهدت اللجنة بعدم حدوث مايقلق، وعليه حُدديوم الأحد ٢٩ ديسمبر كميعاد لإقامة الحفل، الذى تكفل بالإنفاق عليه لجنة الوفد وفى الموعد حضر بعض أعضاء اللجنة العليا بالقاهرة، والكثير من الأعيان ووجهاء المدينة وطلابها وتجارها وأهلها، وبعد أن ألقيت الكلمات أرسل المجتمعون تلغرافا إلى الملك يطلبون فيه العفو عن زملائهم، وبعد ذلك تليت قرارات المؤتمر، والتى أعلن فيها الثقة التامة بالجبهة الوطنية، والوفد، وتهنئة الأمة بعودة دستورها وتأييد اللجنة العليا فى جميع قراراتها . هذا وقد سبق الحفل جنازة صامتة حدادًا على أرواح الشهداء اجتازت أهم شوارع مدينة الزقازيق .

وإذا كان الانشقاق الذى حدث فى صفوف الطلاب، قد ترك تأثيره على كل البلاد التى مررنا عليها، فإنه ترك نفس التأثير على مديرية الشرقية، فقد انشطر طلاب دار العلوم بالشرقية على أنفسهم، عندما تباروا فى إصدار بيانات يؤيد بعضها اللجنة العليا والبعض الآخر اللجنة القومية، وفى الزقازيق تكونت لجنة

للطلبة القوميين، عقدت اجتماعاً بها فى ٢٥ ديسمبر وكان من الطبيعى أن تصدر قراراتها بعدم الاعتراف باللجنة العليا للطلبة حتى تعود للطلبة وحدتهم وتحذير الطلاب من أن يكونوا آلة طيعة للحزبية ومقاطعة الحفل الذى ستقيمه اللجنة فى الزقازيق تأبيناً للشهداء فى ٢٩ ديسمبر وعدم الاعتراف بالقرارات التى ستصدرها، والرجاء من أمين يحيى باشا أحد القيادات السياسية بالإسكندرية وأحد القادة السياسيين فى مصر ـ أن يعمل على ضم صفوف الطلاب حتى يصيروا كتلة واحدة تعمل من أجل الوطن.

غير أنه تبقى هناك حقيقة مهمة مؤداها أن المتتبع للحركة السياسية فى الشرقية ـ والتى رصدتها المصادر ـ يقر بأن الأصوات التى خرجت على اللجنة العليا لم يكن لأصحابها تأثير كبير، وهى مسألة ترجع فى المقام الأول إلى سلامة القاعدة الطلابية والتى كانت موالية للجنة العليا، وهى القاعدة التى كانت الغالبية العظمى منها وفدية.

ومع استمرار حالة القلق بين الطلاب ما بين مؤيد للعودة للدراسة ومؤيد للإضراب بالقاهرة وافتنا المصادر بقيام طلاب المعهد الدينى بالزقازيق بالتجمع فى فناء المعهد، والهتاف لذكرى الشهداء ودعوا للإضراب إلا أن شيخ المعهد نجح فى إقناعهم بدخول حجرات الدراسة والاستمرار فى تلقى دروسهم.

أيضا لم ينتظم طلبة مدرسة الزقازيق الثانوية، بعد العودة من أجازة عيد الفطر، ودعوا إلى الإضراب والاستمرار احتجاجا على تأخر صدور العفو عن زملائهم. وقد سافر وفد من المدرسة فى ٢يناير لزيارة زعماء الجبهة الوطنية وإعلان تأييدهم وأنهم لايميلون إلى ناحية معينة أو حزب بعينه، ومطالبة الزعماء بالتدخل لإصدار العفو العام عن زملائهم الطلاب وغيرهم حتى يخلدوا إلى السكينة ويعودوا إلى دروسهم.

كذلك ساهم طلاب مدرسة الصناعة بالزقازيق بدور من خلال لجنتهم التنفيذية، عندما اجتمعت هذه اللجنة فى ١٢يناير بمنزل أحد القيادات الوفدية بالمدينة، وأعلنت تأييدها لحزب الوفد ورئيسه وللجنة التنفيذية العليا، وكذا تأييد الاتحاد العام لطلبة الشرقية بالزقازيق والمكون من جميع مدارس ومعاهد الزقازيق.

أما آخر عهد هذه المدينة بالمظاهرات فكان ما حدث كرد فعل لأحداث مديريتي الدقهلية والبحيرة، ففي ٢٨ يناير ١٩٣٦، اجتمع طلاب المدارس الثانوية والصناعية والأهلية دفعة واحدة، واتجهوا ناحية معهد الزقازيق، وحاولوا دخول المعهد عنوة ولكن البوليس منعهم، وخوفًا من حدوث ما هو أكبر قام شيخ المعهد بفتح أبواب المعهد للطلاب الذين التقوا في فناء المعهد مع طلابه وأخذوا يهتفون للاستقلال، وعقد الجميع مؤتمرًا داخل المعهد تبارى فيه الخطباء والشعراء وأصدروا قراراتهم بتأييد الجبهة والوفد واللجنة العليا والمطالبة بإصدار قانون العفو، ولما انتهى المؤتمر، فكر الطلاب في الخروج في مظاهرة ولكن شيخ المعهد نجح في إقناعهم بالعدول عن ذلك من خلال خطبة ألقاها فيهم. ولما علمت إدارة المعاهد بالقاهرة بما حدث في معهد الزقازيق، وخوفا من حدوث صدامات في الأيام التالية، أصدرت قرارها بإيقاف الدراسة إلى أجل غير مسمى.

وفي شارع الحمام بالزقازيق اجتمعت لجنة الطلبة في أول فبراير، وبعد الوقوف حدادًا على الشهداء، أقسموا اليمين الآتية:

« أقسم بالله العظيم أن أكون جندياً من جنود الوطن المخلصين، وأضحي مع المضحين، وأفتدي مصر العزيزة بكل ما أملك من قوة وتضحية، وأن أكون تحت لواء الوفد الأمين وأن أحترم قوانين اللجنة وقراراتها، وألا أفشي أي سر من أسرارها، والله والوطن شهيدان على ما أقول».

ثم أصدر المجتمعون قراراتهم بشكر الملك على عطفه على الشعب وتأييد الوفد ورئيسه في كل قراراته والاحتجاج على حوادث مديريتي البحيرة والدقهلية وتعزية أسر الشهداء. وليكون هذا البيان هو آخر عهد هذه المدينة بحوادث الانتفاضة.

أما خارج الزقازيق، فكانت « بلبيس» أكثر المدن في المديرية بعد العاصمة، حيوية وكانت البداية فيها وفدية من خلال اجتماع لجنة الشبيبة الوفدية في المدينة في ١٧ نوفمبر وبيانها الذي أصدرته بإدانة تصريح هور وإنجلترا ومطالبة الحكومة بالاستقالة وتأييد الوفد وقياداته.

وخوفًا من حدوث اضطرابات في المدينة وزعت جنود السواري والبيادة (المشاة) والهجانة على الميادين الكبيرة.

وفى يوم الحداد تشهد المدينة فى ٢٢ نوفمبر، وعقب صلاة الجمعة مظاهرة كبيرة خرجت من مسجد الشيخ الزاهد، هاتفة بحياة الدستور وسقوط هور وتصريحه، وقد استطاعت قوات البوليس تفريق المظاهرة بسلام.

وفى ٢٤ نوفمبر قرر التجار وأصحاب المهن الحرة بالمدينة فى بيان لهم تأييد حزب الوفد ورئيسه، وإعلان الإضراب العام فى ٢٦ نوفمبر حداداً على أرواح الشهداء واحتجاجا على السياسة الإنجليزية وتصريح هور.

وفى اليوم المحدد كانت الاستجابة للإضراب كبيرة، وقامت فى المدينة مظاهره انتهت بسلام.

وفى ١٣ ديسمبر وبمناسبة إعادة الدستور، ألف العمال فى المدينة مظاهرة طافت أنحاء المدينة هاتفة للملك والدستور والائتلاف، بعد صلاة الجمعة فى ذات اليوم خرجت مظاهرة أخرى مؤلفة من طلبة الجامعة والمدارس، وانضم إليها أثناء سيرها بعض الأعيان والتجار، وانتهت المظاهرة بسلام.

أما فى باقى البلاد فى المديرية مثل «فاقوس»، و«منيا القمح»، و«الهيصمية»، و«مهدية»، و«البتانون»، و«البلاشون» فقد اتخذت الحركة فيها صوراً شتى من تكوين لجان طلابية مؤيدة للوفد وللجنة العليا والجبهة الوطنية إلى الاحتفال بعودة الدستور - والاحتجاج على موقف الحكومة من المظاهرات - كما قام وفد من عربان «الهنادى» فى ٢٤ نوفمبر بزيارة قصر عابدين، ورفعوا احتجاجهم على تصريح هور وعلى الوزارة وموقفها من المظاهرات.

وتفرض الدراسة علينا أن نبدى ملاحظات عن الانتفاضة فى الشرقية، والتى يمكن تلخيصها فيمايلى:

* أن الحركة هنا كانت وفدية خالصة غذّاها الوفد بداية ونهاية ومن كافة الوجوه لدرجة لم تترك للقوى الأخرى - والتى لم نر منها سوى حزب الشعب - مساحة من المساهمة يعتد بها بسبب ضآلة شعبيتها.

* أن الانتفاضة لم يستأثر بها الطلاب وحدهم، فقد شارك فيها بنصيب لا باس به الأطباء والتجار والعمال.

* أن تأثر الحركة هنا، بالانشقاق كان كبيراً، لدرجة تكونت فيها لجنة للطلبة القوميين المنشقة. ولكن سرى عليها ما سرى على هذه اللجنة فى بقية البلاد من أن تأثيرها كان محدوداً.

* إننا مع عدم قناعتنا بالاحتماليات فى التاريخ، إلا أنه كان يمكن أن يحدث ما لا تحمد عقباه لو أن مدير الشرقية أصر على موقفه فى عدم إقامة حفل تأبين الشهداء فى ٢٩ ديسمبر خاصة وأن سوء تصرفات القيادات المحلية فى الغربية والدقهلية والبحيرة كان سببًا فى إراقة الدماء.

منطقـة القنـاة :

بورسعيد :

لمنطقة القنال حساسية خاصة ووضعية متميزة فى مصر، ونعنى بهذا التواجد الأجنبى المكثف. وخاصة بورسعيد التى كان يقطنها كثيرون من الأجانب العاملين فى شركة القناة وغيرهم من الذين استشعروا الأمان فى هذه المنطقة نظرًا للتواجد الأجنبى، ونفس الشيء ينطبق على الإسماعيلية والسويس.

ولقد أدرك المصريون جيداً هذه المسألة، فلم يستغلوا هذه الانتفاضة للنيل من الأجانب أو الاعتداء عليهم أو على ممتلكاتهم حتى ولو كان وجودهم يمثل استفزازاً لمشاعرهم ويجعلهم يشعرون أن ما حل ببلادهم، هؤلاء يساهمون بنصيب كبير فيه هم وحكوماتهم.

ولتكن البداية من «بورسعيد» فما رصدته لنا المصادر يؤكد أن البداية كانت مبكرة وواعية ففى ١٦ نوفمبر حاول طلاب المدرسة الثانوية القيام بمظاهرة صباح هذا اليوم عندما خرجوا من مدرستهم واتجهوا إلى المدرسة الصناعية، وعندما علم البوليس بذلك قام بتفريقهم ونصحهم مأمور القسم الثانى بالعودة إلى مدرستهم فاستجابوا وقبلتهم المدرسة على أمل ألايعودوا إلى ذلك. أما طلاب المدرسة الصناعية فقد امتنع فريق منهم عن الدراسة وألفوا مظاهرة هتفوا فيها بسقوط هور وعلى الفور قام البوليس بتفريقهم.

أما العمال فقد اجتمعوا بدار الاتحاد المركزى ببورسعيد فى ١٧ نوفمبر وأعلنوا الاحتجاج على الحكومة بسبب موقفها من المظاهرات كما بعث المجتمعون ببرقية تأييد للوفد ورئيسه، أما لجنة الوفد المركزية فعقدت جلستها فى ١٨ نوفمبر، وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة أصدر المجتمعون قراراتهم بإدانة تصريح هور وإنجلترا وتحميلها مسئولية أرواح الأبرياء والاحتجاج على بقاء الوزارة النسيمية وإعلان الثقة بالوفد. وفى يوم الحداد العام ٢١ نوفمبر أغلق التجار وأصحاب المقاهى والمصانع محلاتهم وشاركهم فى الإضراب أصحاب المصالح من الأجانب وسائقى السيارات التاكسى والأوتوبيس فى المدينة، وكذا كان موقف المحامين الشرعيين والأهليين عندما أعلنوا الإضراب طبقا لقرار النقابة.

وبينما المدينة على هذا الحال، إذ بمجموعة من الصبية تقوم بمظاهرات متفرقة، وأخذوا فى رشق مصابيح الشوارع بالحجارة، وفى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر قام فريق من الشباب الوفدى بجنازة صامتة فى شارع سعد زغلول، وعندما علم البوليس بأمر هذه المظاهرة الصامتة، اتجه إليها، وحدث اشتباك بين المتظاهرين والبوليس أصيب من جرائه عدد المتظاهرين ورجال البوليس. كما ألقى القبض على بعض المتظاهرين وبعض الصبية الصغار حيث تولت النيابة التحقيق معهم. وفى مساء نفس اليوم أفرج عن بعض الغلمان الذين سلموا لذويهم بعد أخذ التعهدات عليهم. أما الباقون ففى جلسة ٢٣ نوفمبر حكم على ١٤ بغرامة مائة قرش، وحبس عشرين آخرين شهراً مع التنفيذ وضرب سبعة عشر غلاما وهم الذين لم يتجاوزوا السن القانونية عشر عصى. وقد استأنف المحكوم عليهم بالحبس الحكم، ونشر أن محكمة الاستئناف بالزقازيق ستنظر فى هذا الاستئناف فى موعد لم يحدد تاريخه.

وعندما يعود للبلاد دستورها، تنفعل المدينة بالحدث، وتكون لجنة الوفد هى المشعل لهذا الانفعال، ففى مساء ١٢ ديسمبر - أى يوم عودة الدستور - وزعت لجنة الوفد منشوراً يفيد بعودة الدستور ويبشر أهل المدينة بانتصار الوفد وإعلاء كلمته مع الرجاء بأن يوفق الزعماء فى ظل جلالة الملك إلى الاتفاق الشريف مع إنجلترا بإمضاء معاهدة ١٩٣٠ (النحاس - هندرسون)، وعلى إثر صدور هذا المنشور خرج الحاضرون من دار الاتحاد المركزى للعمال حيث كانت تعقد الجمعية العمومية للاتحاد، خرجوا فى مظاهرة طافت أرجاء المدينة، واستمرت المظاهرات حتى

منتصف الليل وساعدهم على ذلك حالة اليقظة فى المدينة بمناسبة شهر رمضان، وكانت المظاهرات كلما فرقها البوليس فى مكان تجمعت فى مكان آخر، ولم يصب إلا أحد الصولات الإنجليز .

وفى ١٤ ديسمبر استمرت المظاهرات طوال اليوم وفى مساء هذا اليوم، قرر الطلاب عمل حفلة بدار سينما «الكوزموغراف» لإعانة أسرة الطالب طه عفيفى شهيد دار العلوم وبعد انتهاء الحفل تألفت مظاهرة كبيرة انتهت بسلام .

وفى ١٤ ديسمبر ألف طلبة مدرسة الأقباط الكبرى مظاهرة كبيرة بعد عودتهم من المدرسة بسبب تعطيل الدراسة وفقًا لمنشور وزارة المعارف، وانضم إليهم طلبة المدرسة الثانوية والمدرسة الصناعية، وقد اصطدم البوليس بهم اصطداما خفيفًا أصيب من جرائه أحد الطلاب ولكن الطلاب استمروا فى مظاهراتهم إلى أن تعرض لهم البوليس مرة أخرى، وعندما حاول مأمور قسم ثانى بورسعيد وبعض الضباط والجنود أخذ العلم من الطلاب، ثارت ثائرة الطلاب ولم يحل هذه المشكلة سوى تدخل القائمقام «مايلز بك» وكيل الحكمدار، والذى وصل إلى مكان الحادث فسلم العلم للطلاب وصدرت الأوامر إلى البوليس بعدم التعرض للمتظاهرين، الذين انضم إليهم بعض طالبات مدرستى الجمعية الخيرية الإسلامية والأميرية وسرن وسط المتظاهرين .

وفى ١٥ ديسمبر انتهز عمال شركة القناة، فرصة عطلة يوم الأحد (١٥ ديسمبر) ونظموا هم والشبان الوفديون مظاهرة كبرى للإعراب عن شعورهم، طافت أنحاء المدينة هاتفة للملك والدستور والائتلاف وبسقوط هور وإنجلترا وانتهت المظاهرة دون حدوث مايخل بالأمن .

وفى مساء نفس اليوم اجتمعت الجمعية العمومية لنقابات العمال ببورسعيد بدار الاتحاد المركزى للعمال، للنظر فى الحالة الحاضرة، وبعد المناقشة كان القرار بالدعاء للملك بأن يمن عليه بالصحة وشكر الوزارة النسيمية على ما قامت به من تنفيذ رغبات الأمة بإعادة دستورها والثقة التامة بالوفد المصرى وزعيمه الجليل مصطفى النحاس لما قام به من تكوين الجبهة الوطنية وعودة دستور الأمة وسعيه وصحبه المخلصين فى إبرام معاهدة «النحاس ـ هندرسون» مع الحكومة الإنجليزية، وشكر

المجلس الأعلى للعمال على إقامته نصبا تذكاريا لشهيد العمال محمد إسماعيل الخالع وفى ١٦ ديسمبر ، أقيمت صلاة الغائب على أرواح الشهداء بالمسجد العباسى ، وبعد الصلاة خرجت مظاهرة كبيرة شارك فيها كثيرون من أبناء المدينة وانتهت دون حدوث مايخل بالأمن . وتأكيدًا لقدرة لجنة الوفد على تحريك الجماهير وقيادتها ، أصدرت فى مساء نفس اليوم بيانا جاء فيه :

« . . لقد أحسنتم التعبير عن شعوركم تلقاء الحوادث الوطنية فكانت غضبتكم الكريمة فى سبيل الوطن مظهراً قويا عجل لمصر نعمة الظفر بدستورها الذى نشدته بالدماء الزكية والأرواح الغالية .

« . . والآن وقد تم لكم هذا الفوز الباهر وارتاحت النفوس إلى توحيد الصفوف واتحاد الآراء على العمل فى سبيل مصر حتى تفوز بتحقيق كامل أمانيها القومية . ولما كان تحقيق المطالب الوطنية بعد إصدار الدستور عملايخص الزعماء ، ويستوجب أن يكون جو هذا العمل مشبعا بالهدوء والسكينة فقد ناشدكم الوفد على لسان دولة رئيسه الجليل أن تكفوا عن المظاهرات فى الوقت الحاضر لأنها تضر بمصالح البلاد ، كما قررت هيئة الطلبة التنفيذية الكف عن إقامة المظاهرات الآن » .

ولتنشيط الحركة الطلابية فى بورسعيد توجه بعض أعضاء اللجنة العليا للاشتراك فى المؤتمر العام للطلبة ببورسعيد . وفى الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٢ ديسمبر عقد المؤتمر بدار الاتحاد المركزى لنقابات العمال ، وتكونت لجنة تنفيذية للطلبة فى بورسعيد وقد مثل فيها طلاب من المدرسة الثانوية ، ومدرسة الصنايع ومدرسة الأقباط ، وفى ختام المؤتمر تقرر بالإجماع ، تأييد اللجنة العليا بالقاهرة ، وتأييد رئيس الجبهة الوطنية وأعضائها فى خطتها لإبرام المعاهدة بين مصر وإنجلترا على أساس معاهدة النحاس ـ هندرسون ، والاستعداد لاستئناف الجهاد بكل الوسائل وطلب اعتماد لجنة بورسعيد لدى اللجنة العليا حتى تكون على اتصال دائم بها .

ومع انفجار المظاهرات فى ٢٧ يناير ، لم يخرج رد فعل المدينة عن قرار لجنة الطلبة فى اجتماعها بتاريخ ٢٨ يناير ، بتأييد سياسة الوفد ، وأن يتكاتف الطلبة أعضاء اللجنة العليا والاحتجاج على تدخل إنجلترا فى شئون مصر ومطالبة الطلبة بالإخلاد إلى الهدوء ، وإقامة نصب تذكارى للشهداء ببورسعيد أسوة بالبلاد

الأخرى . كذلك اجتمع عدد كبير من سيدات بور سعيد فى أول فبراير بمنزل السيدة هانم البحراوى وقررن تأييد دولة النحاس وتجديد عهد الولاء لصاحبة العصمة أم المصريين والجهاد النسائى المتواصل بزعامة السيدة شريفة رياض رئيسة اللجنة السعدية للسيدات وتقديم العزاء لأسر الشهداء .

وفى ٦ فبراير أقيم بدار الاتحاد المركزى للعمال حفل لتخليد ذكرى الشهداء ليكون هذا الحفل آخر حوادث الانتفاضة فى المدينة .

السويس:

وفى «السويس» كان رد الفعل والاستجابة للتطورات بطيئًا وهادئًا، فلم تسجل المصادر لنا سوى ما أشيع فى ١٨ نوفمبر من أن هناك نية من قبل بعض الأهالى للقيام بجنازة صامتة على أرواح الشهداء، وهى مسألة جعلت البوليس ينتشر فى المدينة تحسبًا لما يمكن أن يحدث، غير أنه فى ٢١ نوفمبر (يوم الحداد) قامت مظاهرة بالمدينة، استطاع البوليس فضها، وألقى القبض على خمسة أشخاص، أفرج عنهم فى نفس اليوم. كذلك أعلن تجار المدينة غلق محلاتهم فى ٢٩ نوفمبر حدادًا على الشهداء واحتجاجًا على هور . أما عن حزب الوفد، فقد اجتمعت لجنته التنفيذية فى ١٩ نوفمبر، وأصدر بيانها بتأييد الوفد ورئيسه والترحيب باستئناف الجهاد تحت راية الوفد، والاحتجاج على تصريح هور، وكذا الاحتجاج على بقاء الوزارة النسيمية فى الحكم رغم ظهور نيات الحكومة الإنجليزية ورغم تخلى الوفد عن تأييدها. والاحتجاج على القانون الصادر بالحد من حرية الصحافة، وكذا الاحتجاج على انتهاك الجنود لحرمة بيت الأمة وقتل الأبرياء .

أما أعضاء مجلس محلى السويس، فقد أرسلوا احتجاجا بتاريخ ٧ ديسمبر إلى رئيس المجلس جاء فيه :

« . . تعلمون عزتكم ذلك التصريح المشئوم الذى أدلى به السير صمويل هور وزير خارجية إنجلترا فكان كارثة على أمانى البلاد ومحنة من محن الاحتلال الذى بلينا به .

« . . ولقد هبت البلاد من أقصاها إلى أقصاها مستنكرة هذا الاعتداء الصارخ على حقوقها وتقرير مصيرها واختيار دستورها، الأمر الذى يتنافى مع الكرامة، فما كادت البلاد تهب هبتها حتى كانت الحكومة تحشد جندها لتقابل صيحات الشباب بدوى الرصاص حتى أصبحت البلاد كلها تغلى كالمرجل، وحتى كان من نتيجة هذه السياسة أن استشهد ستة من شبابنا ذهبت أرواحهم ضحية القسوة التى أتبعت فى قمع المظاهرات.

« . . ولما كنا ممثلين للسويس يهمنا أن تبلغ غضبتها إلى الجهات المختصة وترفع صوتها بالاحتجاج. رأينا أن نطلب من عزتكم عقد جلسة المجلس المحلى للنظر فى المقترحات التالية وإقرارها:

أولا: إيقاف الجلسة خمس دقائق حداداً على أرواح الأبرياء الذين استشهدوا.

ثانيًا: الاحتجاج الصارخ على تصريح السير صموئيل هور الذى ناقض به أقواله فى جنيف حين ادعى بحق الشعوب فى أن تعيش حرة وكشف سياسة إنجلترا فى مصر فأظهرها بمظهر المتدخل بغير حق فيما لايعنيه مناقضاً بذلك تصريح ٢٨ فبراير الذى صدر من جانب حكومته.

ثالثًا: الاحتجاج على حوادث القمع والشدة التى استعملتها الحكومة مما أدى إلى قتل ستة من شباب البلاد وإصابة الكثيرين بجروح مختلفة.

رابعًا: الاحتجاج على القانون الذى أصدرته الحكومة للحد من حرية الصحافة.

خامسًا: الاحتجاج على بقاء الوزارة فى الحكم. بعد أن انكشفت نيات الإنجليز بما يضمرونه للبلاد ورغم تحديهم لإرادة الأمة.

وفى خضم احتفال البلاد بعودة الدستور، خرجت مظاهرة كبيرة فى مساء يوم ١٥ ديسمبر، هتف المتظاهرون بحياة الملك والدستور والاستقلال ورجال الجبهة الوطنية، مخترقة عدة شوارع فى المدينة، وقد اصطدم البوليس بالمتظاهرين وألقى القبض على حامل علم المظاهرة وشرع فى التحقيق معه.

كذلك اجتمعت نقابات العمال بالسويس بدار الاتحاد المركزى للعمال فى ١٩

ديسمبر وأصدروا قراراتهم بتأييد الوفد وتهنئة البلاد بعودة الدستور وإقامة نصب تذكارى لشهيد العمال محمد إسماعيل الخالع .

وبتخطيط مشترك شرع الاتحاد المركزى للعمال مع لجنة الوفد فى الإعداد لإقامة نصب تذكارى للشهداء فى المدينة . ولم توافينا المصادر عما إذا كان هذا الموضوع قد خرج إلى حيز التنفيذ أم لا ، ويبدو أنه على الأرجح قد رأى النور .

الإسماعيلية :

أما «الإسماعيلية» فجاء رد فعلها متأخراً وهادئًا ، ففى يوم الحداد (٢١ نوفمبر) أغلق تجار المدينة محلاتهم وشاركهم المحامون نفس المشاعر عندما أعلنوا الإضراب حداداً على أرواح الشهداء . وفى ذات اليوم فكر بعض شباب المدينة فى إقامة جنازة صامتة ، وأحضروا نعشًا وحملوه وساروا به فى عدة شوارع بالمدينة ، وعندما وصلوا إلى شارع فؤاد الأول التقى بهم رجال البوليس وطلب منهم رئيس القوة أن ينصرفوا فأطاعوا . وإن كان هذا لم يمنع البوليس من إلقاء القبض على أربعة أشخاص ، وبدأت النيابة التحقيق معهم وقد حضر التحقيق السيد أفندى حسنين المحامى وسكرتير لجنة الوفد بالإسماعيلية وبعد التحقيق أفرج عن أحدهم ، ثم أفرج عن الباقين بعد ذلك .

وبعد عودة الدستور ، اجتمعت الجمعية العمومية لنقابات العمال بالإسماعيلية بدار الاتحاد المركزى فى ١٩ ديسمبر وأعلنوا شكرهم للملك على إعادة الدستور وإعلان الثقة بالوفد والوقوف حداداً على أرواح الشهداء . وفى ٢٨ ديسمبر أزيح الستار عن النصب التذكارى للشهداء ، فى حفل حضره بعض أعضاء اللجنة العليا بالقاهرة ، وبعد الحفل خرجت مظاهرة كبيرة طافت أرجاء المدينة .

وفى ذات الوقت واستعداداً للانتخابات عقد بمنزل رئيس لجنة الوفد بالمدينة الشيخ محمد حسين ، اجتماعًا فى ٢٩ ديسمبر أعلن المجتمعون خلاله تجديد الثقة بالوفد ورئيسه وتأييد الجبهة الوطنية ، وإرسال وفد لمقابلة رئيس حزب الوفد لتجديد الثقة والإعراب عن رغبات الناخبين الاجتماعية .

ووضع هذه المنطقة بالصورة التى عرضنا بها يجعلنا نتوقف أمام عدة نقاط جديرة بالاهتمام:

* أن بروز دور العمال فى مدينة كبورسعيد مسألة طبيعية لظروف المدينة حيث مجال العمل فى شركة القناة، وقد برز هذا الدور من خلال الاتحاد المركزى للعمال بالمدينة والذى كان يضم نقابات العمال بها.

* لقد نجح الوفد نجاحا كبيراً فى أن يجعل المنطقة رهن إشارته، فلا الطلاب خرجوا على إرادته ولا العمال الذين كان الوفد يسيطر على اتحادهم المركزى ويوجه سياسته، ومن ثم لم نر أثراً للانشقاق الذى حدث بين صفوف الطلاب، فالمنطقة كانت وفدية لحماً ودمًا.

* يلاحظ فتور الحركة السياسية فى مدينتى السويس والإسماعيلية، فلم نر إلا تحركًا ضئيلا للعمال بمظاهرة الوفد وهى مسألة طبيعية فلم تكن المدينتان على نفس مستوى بورسعيد من ناحية العمران وعدد العمال وحجم العمل. ومن هنا كان التحرك محدودًا.

* أن عدم تعرض المصريين، وخاصة فى بورسعيد حيث تتشعب المصالح الأجنبية وعلى رأسها شركة القناة، عدم تعرضهم للأجانب يدل دلالة قاطعة على مدى الوعى السياسى للجماهير فلم تسجل المصادر حادثة واحدة اعتدى فيها على أجنبى فى منطقة القناة كلها.

مديرية القليوبية:

وتأتينا مديرية القليوبية، وفى «بنها» عاصمة المديرية انطلقت الشرارة فى المدينة من مدرسة بنها الثانوية، فعندما علم رجال البوليس فى ١٦ نوفمبر باعتزام طلبة المدرسة المذكورة الإضراب انتشروا حول المدرسة وباقى المدارس بالمدينة وأشرف على التوزيع حكمدار القليوبية محمد بك توفيق ومساعده ومأمور مركز بنها، وفى صباح ١٧ نوفمبر تجمهر طلاب المدرسة فى فنائها وألقى بعضهم خطباً وطنية كما هتفوا بسقوط هور وبحياة الوفد ورئيسه، وعندما حاولوا الخروج من المدرسة فى

مظاهرة منعهم البوليس، ولم يسمح لهم البوليس بالخروج إلا متفرقين بعد الساعة الثانية عشرة.

وفى ١٨ نوفمبر ألقى البوليس فى المدينة القبض على ثمانية من شباب المدينة المنتمين لحزب الوفد، لأنهم حاولوا التجمهر وشرعوا يهتفون بهتافات مختلفة، ولكن مدير المديرية وصل إلى مكانهم ونصحهم بالتفرق فاستجابوا لنصحه، ويبدو أن البعض لم يستجب لنصحه فألقى القبض عليه، كما ألقى البوليس القبض على بعض الأشخاص الذى اشتبه فيهم.

وقد استشعر مدير المديرية خطورة مايمكن أن ينتج عن مظاهرات الطلاب، فدعا إلى مكاتبة بعض أولياء الأمور، وأوصاهم بأن يلاحظوا أبناءهم وينصحوهم بالتزام الهدوء والانتظام فى الدراسة والتحصيل.

ويحل يوم الحداد العام فيغلق الأهالى فى المدينة محلاتهم، ويعلن المحامون الإضراب فى هذا اليوم حدادًا على أرواح الشهداء وتضامنًا مع سائر الأمة فى مشاعرهم، تسير فى بعض شوارع المدينة مظاهرة فرقها البوليس وألقى القبض على أحد الشبان بتهمة التحريض على المظاهرات.

وينفجر الموقف مرة ثانية فى مدرسة بنها الثانوية، عندما أصدرت الوزارة قرارها بفصل سبعة من طلاب المدرسة فصلاً نهائيًا، وفصل ثمانية آخرين لمدة أسبوع، بسبب التحريض على المظاهرات، عندها أعلن الطلاب الإضراب فى ١٠ ديسمبر احتجاجًا على فصل إخوانهم، وفى ١١ ديسمبر، ومع عدم وجود بارقة أمل فى إعادة الطلاب المفصولين، اجتمع الطلاب فى فناء المدرسة، وأخذوا يهتفون بهتافات مختلفة واندفعوا نحو مخزن الكشافة، فاستولوا على ما به من عصى وتسلحوا بها، وانقضوا على حجرات الدراسة بالطابق العلوى فهشموا الزجاج، كما حطموا متحف التاريخ الطبيعى وغرفة المدرسين، كما حطموا جميع الآلات الكاتبة ومضخات الحريق وآلة التليفون.

ولما رأى ناظر المدرسة الحالة هكذا نصح المدرسين الإنجليز بالمدرسة بمغادرتها منعًا من احتكاك الطلاب بهم ففعلوا. ثم قام بإبلاغ المدير، الذى أرسل من فوره قوة من رجال البوليس حاصرت المدرسة، وكان بداخلها ٨٣ طالبا، أما الباقون

فخرجوا قبل وصول البوليس وباشرت النيابة التحقيق، وقد اتهمت إدارة المدرسة ثلاثة طلاب بالتحريض والتخريب وهم حسين ذكرى، ومحمود دياب، وعبد الرحمن كريم، وقد أفرج عن الطلبة جميعًا وألزم كل تلميذ منهم بدفع ٣٠ قرشا مع أخذ التعهدات على أولياء أمورهم، أما الطلاب الثلاثة فقدموا لمحاكمة عاجلة، حيث أمر قاض محكمة بنها الجزئية بجلسة ١٤ ديسمبر حكمه بالإفراج عنهم بكفالة مالية جنيه واحد لكل منهم، ثم نظرت هذه القضية بعد ذلك فتأجلت لجلسة ١١ فبراير ١٩٣٦.

وتصادف أنه أثناء نظر قضية هؤلاء الطلبة أمام محكمة بنها الجزئية، أن كانت البلاد تحتفل بعودة الدستور فاستغل الحاضرون فى المحكمة فرصة الحكم الذى صدر بالإفراج عن الطلبة، فكان الهتاف بعدالة القضاء وللدستور والملك الدستورى، وخرجت من مبنى المحكمة مظاهرة كبيرة اجتازت أهم شوارع مدينة بنها، فى نفس الوقت الذى قام فيه وفد برئاسة مدير القليوبية بالتوجه إلى القاهرة لتهنئة الوزارة بعودة الدستور وشكرها على هذه الخطوة.

بعد ذلك اجتمعت اللجنة التنفيذية لطلبة مدرسة بنها الثانوية وقررت تأييد الوفد وقيادته ولجنة الطلبة العليا القاضى بالامتناع عن المظاهرات كى يعمل الكل فى هدوء لإبرام المعاهدة مع بريطانيا. فى ذات الوقت اجتمعت لجنة الطلبة بمديرية القليوبية فى ١٨ ديسمبر، وأصدرت قراراتها بوقف المظاهرات فى الوقت الحالى، والاستعداد لمواصلة الجهاد إذا دعا داعى الوطن، وتأييد الجبهة الوطنية واللجنة العليا ومطالبة الحكومة بإلغاء القوانين الاستثنائية ومطالبة الحكومة البريطانية بإبرام معاهدة شريفة على أساس مشروع معاهدة ١٩٣٠ (النحاس-هندرسون) وتقديم العزاء لأسر الشهداء وعمل حفل تأبين للشهداء يقام فى مساء يوم ١٩ ديسمبر بمبنى جمعية الشبان المسلمين ببنها.

وفى الموعد المحدد أقيم الحفل، الذى حضره مندوبون عن اللجنة العليا بالقاهرة، كما حضره المحامون والأعيان والقيادات السياسية بالمديرية.

وفى ٢٢ ديسمبر زار وفد من لجنة الطلبة بالقليوبية، دار جريدة الجهاد، وأبلغوا

القائمين على الجريدة أن اللجنة عملت اكتتابًا لإقامة نصب تذكارى للشهداء يقام فى منتزه البلدية الواقع أمام دار السيد محمد الشعراوى عضو الهيئة الوفدية .

وتشهد المدينة حالة من الهدوء حتى كانت المظاهرات فى ٢٧ يناير وحوادث المنصورة ودمنهور ، والتى كان رد فعلها مقصوراً على إضراب طلاب المدرسة الثانوية فى ٥ فبراير ثم خروجهم فى مظاهرة انضم إليه طلاب المدرسة التحضيرية ، ولكن رجال البوليس نجحوا ، ومعهم ناظر المدرسة الثانوية فى إقناع الطلاب بالعودة إلى الدراسة ، فعاد طلاب المدرسة الثانوية إلى مدرستهم أما طلاب المدرسة التحضيرية فعادوا إلى منازلهم .

وفى ٧ فبراير أقيم حفل كبير فى بنها لإزاحة الستار عن النصب التذكارى للشهداء . ليكون هذا الحفل آخر عهد المدينة بحوادث الانتفاضة .

وتنقلنا الحوادث إلى مدينة «طوخ» ، والتى انفعلت بالحوادث قبل مدينة بنها ، فتوافينا المصادر أنه فى ١٤ نوفمبر أضرب طلاب مدرسة طوخ الصناعية ، وخوفاً من تطور الأمور بالمدرسة حاصرها البوليس ، واستدعى مدير المديرية بعض أولياء الأمور للاستعانة بهم فى نصح الطلبة باستئناف الدراسة مما كان له أثر فى عدم استمرار الإضراب .

أما لجنة الوفد بالمدينة ، فعقدت اجتماعها فى ٢٠ نوفمبر ، وأصدرت قراراتها بإدانة الحكومة وتصريح هور ، وتأييد الوفد والاحتجاج على تصرفات البوليس وتعامله مع المتظاهرين مما تسبب فى إراقة الدماء .

وابتهاجًا بعودة الدستور تظاهر طلاب مدرسة طوخ الصناعية فى ١٤ ديسمبر ، وتحول الهتاف للاستقلال والدستور ومصر ، إلى عملية تخريب نالت من زجاج المدرسة ، وأثناء ذلك حضر حكمدار القليوبية ومعه مأمور المركز وبعض الضباط والجنود وأسدوا النصح للطلاب بعدم التمادى فى التخريب والانصراف ، فانصاعوا لهم ، وتولت النيابة التحقيق لتحديد المسئولية . وفى إطار تحرك اللجنة العامة لربط اللجنة بلجان الأقاليم ، قام أعضاء اللجنة بزيارة طوخ فى ١٩ ديسمبر ، وعلى إثر ذلك تكونت لجنة تنفيذية لطلبة طوخ تعمل على مبادئ اللجنة العليا ،

وأصدرت هذه اللجنة بعد تكوينها عدة قرارات بتأييد الجبهة الوطنية والوفد وتهنئة الأمة بعودة دستورها والقيام بالدعاية لتنظيم الشباب فى قرى طوخ .

ومع فترة القلق السياسى ما بين استقالة وزارة نسيم وتشكيل وزارة على ماهر، وانفجار المظاهرات كان اجتماع اللجنة المركزية لطلبة طوخ فى ٢٩ ديسمبر وإعلانها الاحتجاج على غلق الجامعة والمدارس الثانوية وإعلان تضامنهم مع زملائهم حتى ينجلى الموقف .

أما «مشتهر» فكان طلاب مدرسة الزراعة المتوسطة محور الأحداث هناك، ففى ١٦ نوفمبر أضرب طلاب هذه المدرسة، وعندما علم البوليس بذلك اتجه إلى هناك وحاصر المدرسة، وعندما حاولت القوات منع الطلاب من الخروج تفاهم الطلاب معهم على السماح لهم بالخروج وأنهم سيتوجهون إلى القاهرة، ولما تأكد البوليس من جدية مسلكهم، سمح لهم، ثم اتجهوا من فورهم إلى القاهرة وهم يرددون الهتافات الوطنية، لزيارة رئيس الوفد وتقديم تحياتهم له وللوفد، والذهاب لزيارة المصابين وتقديم الهدايا لهم .

وقبل تحركهم إلى القاهرة أصدروا بياناً أعلنوا فيه الإضراب لمدة ثلاثة أيام قابلة للتجديد، والاحتجاج على تعسف السياسة البريطانية فى مصر ومطالبة الوزارة بالاستقالة طبقاً لقرار الوفد وتأييد قرار الوفد فى جميع جزئياته .

وفى ٨ ديسمبر ثار طلبة المدرسة، بعد عودتهم للدراسة، بسبب فصل المدرسة ١١ طالباً من طلابها والذين كانت تشير أصابع الاتهام إليهم بأنهم يحرضون الطلاب على الإضراب والتظاهر، ولما علم ناظر المدرسة بأن الطلاب فى نيتهم حرق معمل الكيمياء أبلغ الأمر إلى رجال الإدارة الذين اتخذوا الاحتياطات حول المدرسة بقيادة حكمدار القليوبية، وسمح للطلاب بالخروج وهم يهتفون بهتافات مختلفة . ليكون هذا الحادث آخر المطاف فى حركة الطلاب فى مدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر .

وفى «قليوب» لم توافينا المصادر سوى بإضراب المحامين فى ٢١ نوفمبر حداداً على أرواح الشهداء وكذا الإضراب الذى قام به التجار والصناع والحرفيين فى ٢٦

نوفمبر، وفى مساء هذا اليوم قامت مظاهرة اتجهت إلى سراى الشواربى هاتفة للاستقلال والوفد والجبهة الوطنية وسقوط هور.

أما «شبلنجة» وهى إحدى القرى القريبة من بنها فلم تحفظ لنا المصادر سوى تكوين لجنة طلابية بها تعمل على مبادئ اللجنة التنفيذية العليا، وفى الاجتماع الذى عقدته فى ٢٣ ديسمبر كانت قراراتها بتأييد الجبهة الوطنية وتشجيع المصنوعات المصرية وشكر الصحافة على ما بذلته فى سبيل خدمة حركة الطلاب وإقامة حفل تأبين للشهداء وطلب اعتماد اللجنة من اللجنة العليا، وفى ٢٤ ديسمبر أقامت اللجنة حفلا لتأبين الشهداء بمنزل محمد عبد الحليم هاشم.

وفى «المرج» لم تحفظ المصادر لنا سوى اجتماع طلبة الجامعة بها فى ٢٤ ديسمبر وقرارهم بتهنئة الأمة بعوده الدستور وتهنئة الجبهة الوطنية التى ظهرت بشكل رائع، ويناشدونها أن تتصدى للصحف الأجنبية التى تتقول عليها، وتأييد اللجنة التنفيذية العليا ومطالبة الوزارة بالعفو عن الطلاب.

وقبل استكمال الدراسة يجب التوقف أمام بعض الملاحظات:

* أن الحركة الطلابية بها اتسمت بطابع العنف، وبشكل ملفت للنظر، ويبدو أن السبب وراءه كان فى القرب من القاهرة والتأثر بموجة العنف التى سادتها، مضافاً إليه سوء تصرف بعض المسئولين فى بعض المدارس.

* أن الانشقاق الذى حدث فى صفوف الحركة الطلابية، لم يترك أثره على الحركة الطلابية فى مديرية القليوبية، وهى مسألة ترجع فى رأينا إلى أن القاعدة الطلابية فى المديرية كانت وفدية بحتة.

محافظة دمياط:

وفى دمياط المحطة الأخيرة بالوجه البحرى، كانت البداية مبكرة ففى ١٤ نوفمبر أضرب طلاب مدرسة دمياط الصناعية، وقاموا بمظاهرة هاتفين فيها بحياة دستور الأمة وبحياة الوفد وبحياة دولة رئيسه وسارت المظاهرة فى الشوارع الرئيسية بالمدينة وانتهت دون أن يتعرض لها البوليس.

ويلتقط الوفد الخيط من أول لحظة عندما يقوم بعض شبابه بنشر رسالة موجهة إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٧ نوفمبر جاء فيها:

«شباب دمياط الوفدى يستنكر بشدة تعنت الوزارة الإنجليزية ووقوفها عقبة فى طريق الدستور الذى هو حق من حقوق مصر الداخلية ويعلن سخطه الشديد على تصريح وزير خارجيتها الذى هدم به آمال أمة راقية بسطت يدها تريد الصداقة، ولا تريد الاستجداء، كما أننا نهيب بصاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا أن يقدم استقالته محتجاً على تدخل الإنجليز. وفى الوقت نفسه نعلن تأييدنا التام وثقتنا التى لا حد لها لحضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا، وحضرات أعضاء الوفد المصرى الأبرار الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه. وليعلم الإنجليز أننا دائما على استعداد تام للتضحية فى سبيل الوطن فما تغلو تضحية من أجل مصر.

ويحل ميعاد يوم الحداد ٢١ نوفمبر، فيعلن المحامون والتجار والصناع وأصحاب المهن فى ٢٣ نوفمبر الإضراب العام احتجاجا على تصريح هور، كما نشرت لجنة الوفد احتجاجًا على الحالة الحاضرة. أما الطلاب، فقد أعلنوا الإضراب فى نفس اليوم وساروا فى مظاهرة فرقها البوليس بسلام. وعندما عاد الدستور، ألف طلاب دمياط مظاهره كبيرة فى ١٢ ديسمبر طافت شوارع المدينة وفرقها البوليس باستخدام خراطيم المياه.

وفى ٢٠ ديسمبر اجتمع فريق من شباب دمياط وطلاب المدارس العالية والثانوية والخصوصية والمعاهد الدينية، وعقدوا اجتماعا فى منزل حسين بك البدرى للنظر فى الحالة الحاضرة، وبعد إلقاء الكلمات المناسبة أصدر المجتمعون قراراتهم بشكر الملك على تفضله بإعادة الدستور وفقا لرغبة الشعب، وشكر زعماء الجبهة الوطنية على اتحادهم فى العمل لمصالح الوطن ومواصلة الجهاد وتأليف لجنة تنفيذية لمراقبة الحالة العامة.

وعندما تكونت اللجنة التنفيذية للطلبة، عقدت أول اجتماع لها فى ٢٥ ديسمبر وأصدرت قراراتها بتأييد الوفد والجبهة الوطنية واللجنة العليا للطلبة، ثم أقامت فى ٢٧ ديسمبر حفلاً لتأبين الشهداء.

أما عن حوادث المظاهرات فى ٢٧يناير ١٩٣٦ فلم يكن تأثيرها على المدينة سوى قرار اللجنة التنفيذية لمعهد دمياط بالإضراب حتى ينجلى الموقف .

هكذا كانت صورة الانتفاضة فى محافظة دمياط والتى اتسمت بالهدوء الشديد فلم يحدث حادث واحد عكر صفو الأمن وهى مسألة تلفت النظر ، ولكن يبدو أن اشتغال أهلها وخاصة فى دمياط العاصمة بالحرف والانكباب على العمل ، طبع أهلها بطابع اللاعنف . كذلك لايمكن أن يفوتنا الإشارة إلى مسألة أخرى ، وهى أن الوفد كان له نفوذ كبير فى المدينة ، لايمكن إنكاره فالقدر الذى أوردناه عن المحافظة يشعر فيه الإنسان بتأثير الوفد الواضح .

مسألة ثالثة جديرة بالاهتمام ، وهى أن الحركة الطلابية ، لم يكن للانشقاق الذى حدث بالعاصمة تأثير واضح عليها نظرًا لسيطرة الوفد عليها .

مسألة رابعة تسترعى الانتباه ، وتتصل بالنقطة الأولى وهى أنه رغم وجود طبقة عاملة فى دمياط على مستوى لا بأس به إلا أننا لم نشعر مطلقًا بأى دور لها ، إذا قارنا ، ذلك بمنطقة مثل بورسعيد ، ولكن يبدو أن الوجود الأجنبى فى بورسعيد كان عاملاً حماسيًا وحاسمًا بل وفاعلاً فى أن يكون للعمال دور فى بورسعيد وأن يتقلص دورهم أوينعدم فى دمياط .

خلاصة القول أن ما عرضنا له من أحداث الوجه البحرى أكد بما لايدع مجالاً للشك أن تضحياته جاءت أكبر وأن غضبته جاءت أكثر عنفًا وهو ما أضاف حيوية على ذلك الحدث الخطير .

الفصـــل الثالث

الانتفاضة فى الوجه القبلى

إذا كان هذا هو حال الوجه البحرى من الغليان والعنف والشهداء، فإن الأمر اختلف مع الوجه القبلى الذى جاءت الانتفاضة به هادئة إذا ما قورنت بما حدث فى القاهرة والوجه البحرى وهو ما سنتناوله بالتفصيل.

وتنقلنا الحوادث إلى «مديرية أسيوط»، والتى قدمناها على بقية مديريات صعيد مصر، لأنها كانت أكثر المناطق هناك انفعالا بالأحداث، ففى «أسيوط» عاصمة المديرية كانت البداية فى ١٦ نوفمبر، ففى الساعة الثامنة صباحاً أضرب طلاب المعهد الدينى وبعض المدارس بالمدينة عن تلقى دروسهم وساروا فى مظاهرة كبيرة وحاول المتظاهرون إخراج بقية مدارس المدينة للاشتراك معهم، إلا أنه لم يقدر لهم النجاح، فقد أغلق نظار تلك المدارس أبوابها، كما استدعى البعض الآخر رجال البوليس لمنع الطلاب من الخروج، وقد استمرت هذه المظاهرة حتى الثانية بعد الظهر، بعد أن أعلن الطلاب الإضراب وعدم العودة إلى مدارسهم. ولم يحدث فى المظاهرة أى صدام مع البوليس.

وفى ١٩ نوفمبر خرج طلاب وشباب المدينة فى مظاهرة صامتة، وأثناء سيرهم عند مدرسة المعلمين الأولية، اصطدمت بهم قوة من البوليس على رأسها الحكمدار، الذى هددهم وانتزع منهم بعد مشادة كبيرة علمًا وعندئذ ثارت ثائرتهم، وتحصنوا داخل مدرسة المعلمين، وظلوا يقذفون الحكمدار ومن معه من رجال البوليس بوابل من الأحجار والزجاج مما أدى إلى إصابة الحكمدار، وهو ما جعله

يطلق ثلاث طلقات من مسدسه فى الهواء للإرهاب، ولما حضر المدير بسيارته، قام المتظاهرون بقصف سيارته بالحجارة أيضًا، فعاد من حيث أتى، واتصل من فوره بناظر إحدى المدارس يطلب منه تهدئة المتظاهرين، فقام من فوره، وتمكن بعد إسداء النصح للطلاب من تهدئة خاطرهم، وانصرفوا فى هدوء.

وقد ألقت قوات البوليس القبض على الكثيرين، ثم أطلقت سراحهم عدا أحد طلاب المعهد الدينى ويدعى محمد حسن، أما المصابون فكان معظمهم من طلاب المعهد.

وفى اليوم التالى ٢٠ نوفمبر اجتمع اتحاد طلاب وطالبات أسيوط معلنين احتجاجهم على ما حدث، كما أهابوا بالزعماء توحيد صفوفهم، وتعزية أسر الشهداء والاكتتاب لهم، والاحتجاج على تصرفات رجال البوليس، وشكر الشباب المصرى لتلبية نداء الوطن، وتوجيه نداء إلى تجار وعمال أسيوط وأعيانها للقيام بنصيبهم نحو الوطن.

أما لجنة الوفد العامة بأسيوط ففى اجتماعها فى ١٨ نوفمبر أصدرت قراراتها بالاحتجاج على الوزارة وإنجلترا وتصريح هور والاحتجاج على بقاء الوزارة فى الحكم.

وتتفاعل المدينة مع الأمة فى يوم الحداد، فيعلن الإضراب العام فى ٢٢ نوفمبر، ومشاركة فى الحداد يعلن مستشارو محكمة استئناف أسيوط والأطباء والتجار وأعضاء المجلس المحلى فى بيانات لهم الاحتجاج على تدخل إنجلترا فى شئون مصر الداخلية، وعلى بقاء الوزارة النسيمية فى الحكم والاحتجاج على أساليب العنف التى استخدمها البوليس مع المتظاهرين.

ويبرز الوفد دوره، فيعلن الطلبة الوفديون فى اجتماع لهم مساء ٣ ديسمبر، قراراتهم بتأييد حزبهم ورئيسه، والاحتجاج على بقاء الوزارة فى الحكم وتعاونها مع الإنجليز بعد تصريح هور المشئوم والاحتجاج على القوانين الرجعية وتقييد حرية الصحافة، وإقامة حفل تأبين كبرى للشهداء، ويشاركهم فى احتجاجهم بعض أهالى أسيوط من المنتمين لحزب الوفد من خلال بيان لهم نشر فى ديسمبر.

وتسترد الأمة دستورها المسلوب نتيجة تضحية بنيها، فيعلن شباب أسيوط الوفدى عن اجتماع لهم بهذه المناسبة فى مساء الجمعة ١٣ ديسمبر، ألقيت فيه الكلمات الوطنية وخرج المجتمعون فى مظاهرة ليلية جابت بعض شوارع المدينة هاتفة للدستور ومصر والوفد والملك والجبهة الوطنية وذكرى الشهداء وانتهت المظاهرة فى الساعة الثانية عشرة مساء دون صدام مع البوليس.

كما أرسل المجلس المحلى بأسيوط بهذه المناسبة، رسالة شكر إلى الملك لإعادته دستور البلاد كما عقد مجلس إدارة نقابة سائقى وعمال السيارات بأسيوط اجتماعا بهذه المناسبة، أعلنوا فيه شكرهم للملك على إعادة الدستور، والإعلان عن إقامة نصب تذكارى لشهيد العمال إسماعيل الخالع.

وفى إطار إيجاد ركائز للجنة العليا بالقاهرة، كان الالتحام بين اللجنة والطلاب فى أسيوط، عندما عُقد اجتماع فى ٢٢ يناير ضم لفيفا من طلبة الجامعة المصرية والأزهرية والمدارس الثانوية والخصوصية، وبعد المداولات كانت قراراتهم بتهنئة الأمة بعودة دستورها، ومواصلة الجهاد، والدعوة لمقاطعة البضائع الإنجليزية وتشجيع الصناعات المصرية، ومطالبة الوزارة بإلغاء ما تبقى من القوانين الاستثنائية وقيود الصحافة، وإقامة حفل تأبين للشهداء يحدد موعده فيما بعد، كما وجه المجتمعون بيانًا إلى الطلاب جاء فيه:

«لقد كان من نعمة الله على الشعب المصرى الكريم أن وفق الطلبة الأبرار لعملهم الخالد الذى سجلوا به فى سجل التاريخ صورة المجد وآية الوفاء الكريمة ساعة أن أذَّن مؤذن الجهاد، وأهاب بهم المجد وهتفت بهم المروءة. ولقد أعجب العالم أجمع بهذه الحركة المباركة فى مشارق الأرض ومغاربها، الأمر الذى جعلهم يشرفون على موارد النصر. ولقد راعنا ما قرأناه فى الصحف السيارة من عبارات يشتم منها انقسام بين صفوف الطلبة.

«وها نحن أولاء، نناشدكم الله والوطن أن تكونوا بررة بأمتكم أوفياء بوطنكم فلا تثلم الصفوف ولا تُصدَّع الأركان ولا تجرح عزة الوطن بالانقسام بل كونوا يداً واحدة وقلباً واحداً فى سبيل تخليص الوطن المعذب.

« يا شباب الأمة، عارٌ عليكم أن تكونوا قدوة فى انقسام الصفوف بعد أن نزل

الزعماء على إرادتكم، واحترموا رأيكم، واستمعوا لكلمتكم، فوحدوا الكلمة، وكونوا لله والوطن قبل أن تكونوا للزعماء والأفراد، إن الوطن فى خطر والساعة رهيبة، وأن الجهاد لم ينقض بعد، وأن الشدة ستأتى حين يتنكر الغاصب لإرادة الشعب.

« بارك الله فيكم وجعل منكم قُدوة للأجيال» .

والبيان على صورته السابقة، يعكس إلى حد كبير تأثير الانقسام الذى حدث فى صفوف الطلاب وكيف ألقى بظلاله على الأقاليم والحركة السياسية بها.

وفى ٢٥ ديسمبر اجتمعت لجنة الطلبة بأسيوط، وأصدرت قراراتها القاضية بإقامة حفل تأبين للشهداء، وتنظيم لجنة فرعية للقيام بمشروع قرش الطلبة لإعانة أسر الشهداء واتخاذ نشيد (مصر يا أمى العزيزة) شعاراً لها، وتأييد الجبهة الوطنية والولاء التام لمصطفى النحاس والوفد المصرى، وبذل النفس رخيصة فى سبيل الاستقلال.

وفى ٣٠ ديسمبر تقيم اللجنة التنفيذية للطلبة بدار السينما الجديدة بأسيوط، حفل تأبين للشهداء، وفى اليوم الثانى ٣١ ديسمبر تعقد لجنة الطلبة التنفيذية بأسيوط اجتماعاً لها، ناشدوا فيه الطلاب توحيد الصفوف حتى تتألف لجنة تنفيذية عليا تمثل الطلبة تمثيلا حقيقيًا، وتأييد الجبهة الوطنية واستنكار عدم إصدار الحكومة قانون العفو الشامل والدعوة لعقد مؤتمر عام لجميع طلبة المدارس بأسيوط سيعلن عن موعده.

والملفت للنظر حقًا أن البيان الذى أوردناه منذ قليل، والذى حوى ما يشير إلى انقسام فى صفوف الطلاب والذى أوردته صحيفة الشعب فى عدد ٢٣ ديسمبر، وبالصورة التى نقلناه بها، وكذا قرارات لجنة الطلبة فى اجتماعها فى ٣٠ ديسمبر وقرارها الأول بمناشدة الطلاب توحيد الصفوف حتى تتألف لجنة حقيقية، والذى أوردته صحيفة الشعب أيضا، يؤكد حقيقة مهمة أن الذى كان يغذى هذه الانقسامات فى أسيوط، هى أحزاب الأقلية مثل حزب الشعب وكذا بعض الجماعات مثل مصر الفتاة. وما نقلناه يؤكد هذه الحقيقة وما سنورده بعد قليل يزيد الأمور جلاء.

ففى ٣ يناير عقد طلاب أسيوط مؤتمرًا كبيرا بدار المعهد الدينى، وبعد إلقاء الخطب حول الموقف الحاضر وتطوراته تليت قرارات المؤتمر والتى جاء بها، اعتبار الرد البريطانى غير مرض للجانب المصرى، ودعوة الطلبة بأسيوط وجميع الأقاليم إلى التزام الهدوء والسكينة حتى يصدر قرار حاسم من الجبهة الوطنية، ومناشدة طلبة الجامعة الاتحاد حتى لا تتمزق الوحدة ويضيع المجد، والاحتجاج الشديد على اعتداء البوليس على المتظاهرين وطلاب الجامعة الأزهرية، وعقد مؤتمر آخر بمدينة أسيوط يحدد زمانه ومكانه فيما بعد، ومناشدة الصحف الكف عن إثارة الشئون الحزبية بين الطلبة.

وفى ٢٣ يناير اجتمع لفيف من أبناء أسيوط من مختلف الكليات والمدارس بنادى الجامعة، لتكوين رابطة لهم بالقاهرة، وبعد أن استعرضوا الحالة الحاضرة أقروا بالإجماع تأييد الرابطة للوفد المصرى كل التأييد وتعلن ثقتها التامة برئيس الوفد وإسناد شرف رياسة الرابطة إلى محمود بسيونى عضو الوفد المصرى، وإقامة نصب تذكارى للشهداء فى مدينة أسيوط، ثم أعلن فى ختام الاجتماع عن أعضاء هذه الرابطة.

ولكن هذا الاتجاه الوفدى لم يعجب بعض الطلاب فنشر طالب من دار العلوم ويدعى محمود حسن إسماعيل، بيانًا فى الصحف أشار فيه، أنه عندما انضم إلى الطلبة الوفديين بأسيوط كان على أساس التعاون مع لجنة المديرية العامة، وأن انتخابه لسكرتارية هذه اللجنة كان غيابيًا دون أن يؤخذ رأيه، ولهذا يعلن أنه بعيد كل البعد عن هذه اللجنة ولا صلة له بها مطلقا.

أما عن رابطة أبناء أسيوط التى أشرنا إليها منذ قليل، فقد نشر لفيف من طلبة أسيوط الذين وردت أسماؤهم فى تشكيلها، نشروا بياناً بالصحف، أشاروا فيه إلى أن ما نشر عن هذه الرابطة من أن لجنة الطلبة صدقت على تشكيلها، غير صحيح، وأن الأسماء التى ذكرت فى الصحف هى لأشخاص لا ينتسبون إلى المديرية وتوقيعات وهمية مختلفة لا نصيب لها من الحقيقة، والواقع أن المجتمعين قرروا تكوين رابطة تعمل على تأييد الجبهة الوطنية وتدعو الأحزاب إلى الاستماع إلى نصح جلالة مليك البلاد، وأنهم عاهدوا الله أن يكونوا حراسا للجبهة حتى لا تنفصم عرى الوحدة القومية ويحملون التبعة من يخرج عليها.

وهكذا بدأ أبناء البلد الواحد يتنابذون ويكذب بعضهم البعض، ولعبت الحزبية برءوسهم وانشغلوا في الوقت الذي تفجرت فيه المظاهرات مرة ثانية في ٢٧ يناير، وسقط شهداء جدد على طريق الانتفاضة.

أما خارج أسيوط، فقد انحصرت الحركة في بلاد محدودة، ففي «ملوى»، جاء رد الفعل متأخراً حسبما سجلت لنا المصادر ذلك، ففي ٨ ديسمبر أضرب تجار وعمال وصناع بندر ملوى احتجاجا على الحالة الحاضرة بناء على ما ورد في المنشور الذي وزعته لجنة الطلبة على أهالي المدينة، ولم ينته موقف المدينة عند هذا الحد، فنشرت الصحف، أنه ما وافت الساعة التاسعة صباحا حتى وفد المئات على المساجد والكنائس حيث أدوا صلاة الغائب على أرواح الشهداء، وفي مسجد البيومي بالمدينة ألقى بعضهم بعد الصلاة، بعض الخطب الحماسية، وانتهى اليوم دون حدوث إخلال بالأمن. يبدو أن رجال الإدارة شعروا بأن بالمدينة تياراً نشطًا، ومن ثم منعوا إقامة حفل تأبين في المدينة كان محدداً له يوم الأربعاء ١١ ديسمبر، هي مسألة أثارت غضب بعض أهالي وأعيان وتجار المدينة وكذا أعضاء الهيئات النيابية، فأعلنوا في بيان لهم بتاريخ ١٣ ديسمبر احتجاجهم على منع هذا الحفل، كما أعلنوا احتجاجهم على مسلك البوليس مع الطلبة، وتأييد حزب الوفد وتأييد قراراته، وشكر لجنة الطلبة العليا على ما قدمته من مجهودات صادقة.

واحتفالا بعودة الدستور، أقام أحد أبناء المدينة ويدعى محمد على الإسلامبولي الطالب بالحقوق، حفلا في منزله في ١٨ ديسمبر، وقد دعى إلى هذا الحفل الكثير من الوجهاء والأعيان والمحامين والأطباء ومندوبي الصحف.

وعلى غرار ما حدث في كثير من بلاد القطر تكونت لجنة تنفيذية للطلبة بملوى في ٢٣ ديسمبر تكون على اتصال باللجنة العليا بالقاهرة، وعقب تكوينها أصدرت قراراتها بإعلان الثقة باللجنة العليا، وتأييد الجبهة الوطنية ومطالبة الحكومة الحالية بإلغاء القوانين الاستثنائية واستمرار الجهاد، وتقديم العزاء لأسر الشهداء، وإقامة نصب تذكاري للشهداء يحدد يوم إقامته فيما بعد.

وفي «منفلوط»، أرسلت اتحادات طلاب بعض المدارس في المدينة برقيات احتجاج على تصريح هور وموقف الحكومة من المظاهرات، كما شاركت لجنة الوفد

بالمدينة فى الاحتجاج من خلال قراراتها التى أصدرتها، كما أضرب أهالى المدينة عندما حل يوم الحداد العام، وعندما أعيد للبلاد دستورها ذهب وفد من بعض البلاد التابعة لمنفلوط لتهنئة رئيس الوفد.

أما سائر بلاد المديرية والتى انحصرت فى «ديروط»، و«أبى تيج»، و«القوصية» و«المراغة»، و«بنى خالد»، فقد شاركت إما بتلغرافات احتجاج، أو تشكيل لجان طلابية مرتبطة باللجنة العليا أو الابتهاج بعودة الدستور.

وقبل أن ننهى الحديث عن الانتفاضة فى مديرية أسيوط يجب التوقف عند بعض الملاحظات وهى :

* أن الانتفاضة هنا اتسمت بالهدوء النسبى، فلم تسجل لنا المصادر حوادث عنيفة إلا ما نشر عن مظاهرة ١٩ نوفمبر، كما لم تسجل المصادر أية أخبار عن متظاهرين قدموا للمحاكمة أو للتحقيق معهم وهى مسألة فى تصورنا ترجع إلى السلوك الهادئ لرجال البوليس وكذا نظار المدارس وتحليهم بالحكمة فى معالجة المظاهرات.

* أن الانشطار الذى حدث فى صفوف الطلاب فى القاهرة، كان له صداه الواضح فى أسيوط وهى مسألة يمكن إرجاعها إلى التواجد الحزبى الملحوظ، فكان لحزب الوفد أغلبية، كما كان لحزب الأحرار شعبية، رغم أنها ليست كبيرة، إلا أنه لا يستهان بها، كذلك كان هناك تواجد حزبى بسيط لحزب الشعب وجماعة مصر الفتاة، وهو ما أثر بشكل واضح على الطلاب لدرجة أنه كان يوجد خلاف بين الطلبة فى أسيوط وآخر بين طلبة أسيوط بالقاهرة، وهو ما سجلته لنا الصحف.

* أن حزب الوفد، كان أكثر الأحزاب فى المديرية تحركًا وأكثر تأثيراً عن أى حزب آخر رغم ما أوردناه عن انشطار فى صنوف الطلاب.

مديرية جرجا :

ولتكن بدايتنا من «سوهاج»، عاصمة المديرية وفيها كان الانفعال سريعًا ومبكراً، ففى صباح ١٣ نوفمبر أضرب جميع طلاب المدارس الحكومية والأهلية

عن تلقى دروسهم احتفالا بعيد الجهاد الوطنى واحتجاجا على تصريح هور، وألفوا جميعًا مظاهرة بدأ سيرها من ميدان المديرية ومرت بشوارع المدينة الرئيسية وانتهت عند دار اتحاد العمال، ولم يحدث أى صدام مع رجال البوليس.

وعاد الطلاب إلى مدارسهم إلا أن الأمر اختلف بالنسبة لطلبة مدرسة سوهاج حيث واصلوا إضرابهم وأرسلوا تلغرافات إلى الجهات المعنية جاء فيها: «أضربنا عن الدراسة مضحين بأنفسنا على الدوام ثابتين على المبدأ العظيم، وحداداً على الشهداء، واحتجاجا على تصريح وزير خارجية بريطانيا المشئوم، وتصرفات البوليس ضد الشعور الوطنى وإلى الأمام».

كما أبلغوا الصحف بقراراتهم التى أصدروها والتى احتجوا فيها على تصريح وزير خارجية إنجلترا بشأن الدستور، والاحتجاج على مسلك الوزارة الحاضرة ومناشدة الأحزاب الائتلاف وتوحيد الصفوف والاحتجاج على استخدام القوة الغاشمة لفض المظاهرات.

وشاركهم فى الإضراب طلاب مدرسة سوهاج الصناعية، الذين أعلنوا فى تلغراف لهم احتجاجهم على تصريح هور وعلى الحوادث الأخيرة والتى تمثلت فى قمع البوليس للمظاهرات.

أما طلاب مدرسة الأمير فاروق الثانوية ـ وهى واحدة من المدارس المهمة فى سوهاج. فقد امتنعوا يوم ١٦ نوفمبر عن الدراسة، عندما رفضوا دخول الفصول هاتفين لمصر ودستورها والاحتجاج على هور وتصريحه والوزارة النسيمية، ولم تفلح محاولات ناظر المدرسة فى إقناع الطلاب بدخول حجرات الدراسة وظل البوليس محاصراً المدرسة حتى الظهر، حيث سمح للطلاب بالخروج فرادى حتى لا يكونوا مظاهرة أو يتجهون إلى المدارس الأخرى، والتى ضرب البوليس والهجانة حصاراً عليها.

أما عن نشاط الأحزاب الأخرى فلم توافينا المصادر إلا بالاجتماع الذى عقدته لجنة الشبان الوفديين فى ١٧ نوفمبر والقرارات التى أعلنتها بإدانة الحكومة وإنجلترا وهور وتصريحه» وتأييد الوفد ومطالبة الوزراء بالاستقالة والدعوة لاستمرار الجهاد بالطرق المشروعة للذود عن البلاد.

وفى ١٨ نوفمبر قام طلبة المدارس بجنازة صامتة تكريما للشهداء وتعبيرا عن الاحتجاج على قسوة البوليس ولما علم المدير بخبر هذه المظاهرة أرسل إلى البوليس لاتخاذ الاحتياطات اللازمة، ونجح هو والحكمدار فى إقناع الطلبة بالعدول عن الاستمرار فى المظاهرة، فانصرفوا إلى منازلهم.

ولم يقف الأمر عند حد الطلاب أو بعض التجمعات السياسية، ففى يوم الحداد كان المحامون أول المضربين حداداً على أرواح الشهداء، كما شارك البعض من أبناء المديرية فى الإدلاء برأيهم فى الموقف الحالى من خلال بعض المقالات التى نشرتها الصحف لهم، والتى أدانوا فيها قوات البوليس، وأنه يجب أن يطالب المصريون الإنجليز بثمن أرواح الشهداء، وأن الثمن هو الاستقلال التام والحرية التى يجب أن تتمتع بها مصر.

أيضا سجلت لنا المصادر أنه فى ٢٦ نوفمبر وأثناء انعقاد جلسة المجلس المحلى طلب نجيب ساويرس المحامى وأحد الأعضاء بالمجلس النظر فى اقتراح قدمه باحتجاج هيئة المجلس على تصريح هور، وعلى إثر رفض المدير باعتباره رئيس المجلس لأن المجلس ليس من اختصاصه النظر فى مثل هذه الموضوعات، قام العضو بنشر الاحتجاج فى الصحف، وكان يدور حول إدانة تصريح هور وتدخل الإنجليز فى شئون مصر الداخلية والاحتجاج على اعتداء البوليس على الأبرياء.

ويعود إلى البلاد دستورها، وتخرج فى ١٣ ديسمبر مظاهرة كبيرة عقب أداء صلاة الجمعة من مسجد العارف شارك فيها جميع أهالى المدينة، وانتهت عند ميدان المديرية، دون أن يحدث صدام مع البوليس. وفى مساء نفس اليوم اجتمعت لجنة الطلبة وأرسلت العديد من برقيات التهانى لزعماء الجبهة الوطنية.

وفى ٢٠ ديسمبر شهدت مدينة سوهاج مظاهرة ثانية، ابتهاجًا بعودة الدستور قادها الطلاب والعمال والأعيان وبعد أن مرت المظاهرة بالكثير من الشوارع هاتفة للدستور والاستقلال، عقد المتظاهرون مؤتمرًا كبيرًا وأصدروا عدة قرارات بتهنئة الزعماء والأمة وطلبة الجامعة بعودة الدستور، ومواصلة الجهاد، ومباركة وحدة الجبهة الوطنية، والعمل على إقامة نصب تذكارى لشهداء الجامعة والحركة وتسجيل الشكر والتقدير لمجهود اتحاد الجامعة المصرية.

وفى ٢٢ ديسمبر اجتمع لفيف من طلاب الجامعة والمدارس، وقرروا إقامة حفل تأبين للشهداء يعقد فى مساء يوم الأربعاء٢٥ ديسمبر بمنزل الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى نائب سوهاج ووجهت الدعوات للأعيان والوجهاء بالمدينة لحضور هذا الحفل.

وعندما يحدث الخلاف بين صفوف اللجنة العليا يترك هذا الخلاف أثره الواضح على الطلبة فى سوهاج، فقد نشرت الصحف بيانًا لطلبة سوهاج أعلنوا فيه السخط على الطلاب الذين خرجوا على قرارات اللجنة العليا بدعوتهم للإضراب وهتافهم بهتافات غير لائقة أثناء انعقاد مؤتمر الجراحة.

ويحتوى الوفد العناصر الموالية له، عندما تجتمع هذه العناصر فى ١٦ يناير بالنادى السعدى لتكوين ما سمى «رابطة طلبة مديرية جرجا» وتصدر هذه الرابطة فور تكوينها بيان لها جاء فيه:

«إن فكرة الإضراب التى بدت بالأمس إنما هى فكرة مصطنعة ودسيسة مدبرة أقل ما يقال فيها تشويه لحركتنا وإنقاص لأعمالنا البريئة، فواجبنا أن نقابل الأمور بعقل باحث وفكر متزن. لهذا توجه الرابطة نداءها إلى أبناء المديرية جميعًا المقيمين بالقاهرة وفى المديرية، ألا يتركوا لمثل هذه الدسائس سبيلا إلى نفوسهم والعمل على إفساد خطط المفسدين».

وعلى الفور تنشر صحيفة السياسة، «أن لفيفًا من أبناء المديرية اجتمعوا فى ١٩ يناير بنادى الجامعة المصرية وتناولوا موقف اللجنة التى تدعى أنها تمثل طلبة المديرية، وفى الحق أنها لا تمثل إلا نفسها، وأنه رغبة فى أن ينضوى الجميع تحت لواء واحد بعيداً عن الحزبية قرروا انتداب ممثل عن كل كلية لتكوين لجنة مهمتها التوفيق بين وجهتى نظر اللجنتين واتحادهما، وتنقيح الدستور الذى ستسير عليه الرابطة».

وفى اجتماع تال أصدر المجتمعون بيانًا جاء فيه :

«منعًا لكل لبس، وحسمًا لكل نزاع مع الجمعيات الأخرى نعلن نحن طلبة مديرية جرجا المجتمعين بنادى الجامعة، بأنه قد استقر الرأى على استبدال

اسم«رابطة طلبة مديرية جرجا» وأن رابطتنا بعيدة كل البعد عن الخوض فى غمار المسائل السياسية والخلافات الحزبية. وهذا لا يمنع مطلقا من أن لكل فرد الحرية التامة فى اعتناق ما يشاء من المذاهب السياسية، وإنما الغرض الأساسى من رابطتنا هو الإصلاح الاجتماعى والتعاون لرفع شأن مديرية جرجا عاليًا بين مديريات القطر».

وفى غمرة المظاهرات التى حدثت فى ٢٧ يناير، لم نسمع صوتاً للمدينة، فلم تذكر لنا المصادر سوى هذا الخبر عن النصب التذكارى للشهداء الذى سيقام فى سوهاج.

أما خارج سوهاج، فقد استطاعت بعض البلاد إثبات وجودها ففى«طهطا» وفى إطار الاحتفال بيوم«الحداد» اجتمع بعض أهالى المدينة فى منزل سابا بك يسى نائب طهطا الأسبق وبعد الوقوف حداداً على أرواح الشهداء أصدر المجتمعون قراراتهم بالاحتجاج على تصريح هور لما فيه من الاعتداء على دستور الأمة وعلى كرامة مصر واستقلالها، والاحتجاج على وزارة نسيم وبقائها فى الحكم رغم إرادة الأمة وانتهاكها حرمة بيت الأمة، وإصدارها القوانين الاستثنائية وتأييد الوفد فى كل قراراته وتجديد الثقة برئيسه.

أيضًا اجتمعت لجنة الوفد المركزية بطهطا فى ٢٥ نوفمبر وأعلنت إدانتها لتصريح هور وإنجلترا والاحتجاج على بقاء الوزارة فى الحكم، كما أدانت مسلك البوليس وإراقة دماء الشباب.

وعند حدوث المظاهرات العنيفة فى ٢٧ يناير اجتمعت لجنة طلبة مدرسة التوفيق الثانوية بطهطا وأعلنت احتجاجها على تعسف البوليس وإعلان الثقة والولاء للوفد.

وفى«أخميم»، احتفلت المدينة بعودة الدستور من خلال مظاهرة كبيرة قادها الطلاب الذين انضم إليهم الكثير من الأهالى، وبعد انتهاء المظاهرة التى طافت معظم شوارع المدينة عقد الطلاب مؤتمراً لهم قرروا فيه تهنئة الأمة بعودة الدستور، ومناشدة الزعماء والاستمرار فى الجهاد حتى يتحقق النصر باستقلال مصر والسودان وتأييد الجبهة فى طلبها بإلغاء القوانين الاستثنائية وإصدار العفو عن

المحكوم عليهم، وشكر المجهودات التى قام بها أعضاء اللجنة العليا للطلبة والسعى لدى مدير جرجا لإقامة نصب تذكارى للشهداء فى ميدان العارف بسوهاج والسفر إلى مدينة جرجا لإيقاظ الشعور القومى فيه من خلال القيام بمظاهرة سلمية.

أما ما سجلته لنا المصادر عن بلاد أخرى فى المديرية مثل جرجا وبعض البلاد التابعة لها، والمراغة وبعض توابعها، فلم يكن الوضع ليخرج عن بعض مظاهر الاحتفال بعودة الدستور.

والانطباع الذى يمكن الخروج به عن دور مديرية جرجا يمكن إيجازه فى:

* أن المديرية اتسمت المشاركة فيها بالهدوء الواضح، وهى مسألة ترجع فى تصورنا إلى حسن تصرف رجال الإدارة.
* تأثرت الحركة الطلابية فى المديرية، سواء فى القاهرة أو فى المديرية بالانقسام الذى حدث فى صفوف الحركة الطلابية.

مديرية المنيا:

أما مديرية المنيا، فكانت البداية فى عاصمتها، فقد وافتنا المصادر أن طلبة مدرسة المنيا الثانوية، لم يكتفوا بالإضراب الذى حدث يوم ١٦ نوفمبر، بل إنهم حاولوا فى اليوم التالى الخروج من المدرسة فى مظاهرة ولكن البوليس منعهم وفرقهم، وأصيب من جراء ذلك ناظر المدرسة.

ويبدو أن ما حدث من طلاب مدرسة المنيا كان مقدمة للعنف الذى شهدته مدينة المنيا فى مظاهرات يوم ١٩ نوفمبر ففى هذا اليوم حاول فريق من الشباب بالمدينة القيام بمظاهرة، وأثناء سيرها، وعند مفارق أحد الشوارع اشتبك البوليس مع المتظاهرين وأسفر هذا الاشتباك عن إصابة أحد الجنود فى رأسه، وألقى القبض على سبعة من المتظاهرين وأجرى التحقيق معهم بحضور بعض المحامين من أعضاء الوفد بالمنيا، وتقرر بعد ذلك إحالتهم إلى محكمة عاجلة عقدت جلستها فى ٢٠ نوفمبر وصدر الحكم ببراءة أربعة، وبالغرامة البسيطة على ثلاثة، وبالحبس عشرين يومًا على واحد.

وتشارك الطلاب مشاعرهم هيئات أخرى، فقد هاجم بعض أعضاء مجلس

المديرية مديرهم والذى هو فى نفس الوقت رئيساً للمجلس، هاجموه لرفضه تسجيل احتجاجهم على إنجلترا والحكومة وإراقة الدماء، ولم يكتفوا بذلك بل نشروا احتجاجهم فى الصحف والذى جاء فيه:

«نحن أعضاء مجلس مديرية المنيا المنعقد اليوم (٢٥ نوفمبر) بسراى المديرية نحتج بكل شدة على تصريح وزير خارجية إنجلترا الذى هدم تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، من أساسه لتدخل دولة بريطانيا فى شئون مصر الداخلية وكذلك على الطريقة التى اتبعتها الحكومة فى تفريق المظاهرات السلمية التى قام بها أبناؤنا الطلبة، والتى أدت إلى إراقة دماء زكية من هؤلاء الأبرار، ونحمل الوزارة مسئولية عدم إعلان دستور سنة ١٩٢٣، مع إظهار الرغبة الملكية بذلك».

كذلك أعلنت المشيخة الصوفية العامة فى بيان لها الاحتجاج على تصريح وزير خارجية إنجلترا وعلى تصرفات رجال البوليس فى الاعتداء على أبناء البلاد وتأييد الوفد المصرى.

ويعاود الطلاب المواجهات من جديد مع البوليس ففى ١٠ ديسمبر تظاهر طلبة مدرسة المنيا الثانوية واتجهوا أثناء المظاهرة ناحية مدرسة الأقباط ومدرسة فاروق التابعة لمجلس المديرية، وأفلحوا فى إخراج طلبة المدرستين، ثم ألف الجميع مظاهرة كبيرة اخترقت عدة شوارع، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى مدرستى الزراعة والصناعة، فخرج الطلاب منها بالعصى والفئوس، وتألفت من كل هؤلاء مظاهرة ضخمة، ولما وجد البوليس اتساع نطاق المظاهرة حاول تفريقها، عندها قام الطلاب بإلقاء الطوب على رجال البوليس، كما استخدموا العصى فى الاشتباك، وقابلهم البوليس باستخدام العصى والطوب أيضاً، وأطلقوا الرش من بنادقهم فى الهواء للإرهاب ونتج عن هذا الاشتباك إصابة ثلاثة وثلاثين شخصًا كما ألقى القبض على خمسة وأربعين طالبًا.

وأمام سوء الحالة اضطر المدير والحكمدار إلى الطواف فى المدينة وعلى المدارس لتهدئة الحال، وأجلت الدراسة بالمدرسة الثانوية إلى السبت ١٤ ديسمبر على اعتبار أن الشرارة الأولى انطلقت منها، كما صدر نفس القرار على مدرسة الزراعة.

وفى اليوم التالى ١١ ديسمبر قام طلاب مدرسة الصناعة بمظاهرة بعد أن أعلنوا

الإضراب، ويبدو أن البوليس تحاشى الصدام مع الطلاب حتى لا يحدث ما حدث في اليوم السابق ومن ثم انتهت المظاهرة دون حدوث ما يخل بالأمن في المدينة .

أما الطلاب الذين ألقى القبض عليهم . فبعد التحقيق معهم أمر وكيل النيابة بإحالتهم إلى محكمة عاجلة وقد أصدرت حكمها ببراءة البعض وبالغرامة البسيطة على البعض الآخر ، وبعد إعلان الحكم خرجت مظاهرة كبيرة من أمام المحكمة هاتفة للعدالة والقضاء والدستور ، ولم يصطدم بها البوليس .

ويكون آخر عهد لهذه المدينة بالانتفاضة ، من خلال تلك المظاهرة التى قام بها طلبة مدارس المنيا الثانوية والأقباط وفاروق والتى هتفوا فيها للدستور والاستقلال وأرواح الشهداء . وكذا من خلال تلك القرارات التى أعلنتها لجنة الطلبة التنفيذية فى اجتماعها مساء ٦ يناير ١٩٣٦ والذى قررت فيه ، تأييد الجبهة الوطنية وعلى رأسها زعيم الأمة ، واستئناف الدراسة والتزام الهدوء والسكينة ومناشدة لجنة الطلبة العليا توحيد الصفوف بين الطلبة ، والدعوة لمواصلة الجهاد ، وشاركهم نفس المشاعر طلبة المديرية بالقاهرة فى اجتماعهم الذى عقدوه فى ١٥ يناير .

أما باقى بلاد المديرية فكان لبعضها نصيب من المشاركة ففى «بنى مزار» كانت البداية وفدية عندما اجتمعت لجنة الوفد المركزية فى ٢٠ نوفمبر وأصدرت قراراتها بالاحتجاج على الحكومة وإنجلترا وتصريح هور وبقاء الوزارة فى الحكم وتأييد الوفد .

ومشاركة من أهالى المدينة فى يوم الحداد ، شمل الإضراب العام بندر بنى مزار فأغلقت جميع المتاجر والمحال العامة ، وفى الساعة العاشرة صباحًا سارت مظاهرة كبيرة قادها لجنة الشبان الوفديين سارت فى عده شوارع بالمدينة ، ولما رفض المتظاهرون إنهاء المظاهرة اصطدم بهم البوليس وفرقهم بعد أن أصاب العديد منهم بسبب استخدام العنف فى تفريقهم . ومشاركة من المدينة فى تأبين الشهداء ، اعتزمت لجنة الطلبة ببنى مزار إقامة حفل تأبين لإحياء ذكرى الشهداء إلا أن رجال الإدارة هناك منعوهم من إقامة هذا الحفل مما جعل اللجنة ترسل تلغرافات احتجاج إلى المسئولين وإلى لجنة الطلبة التنفيذية ، راجين عدول رجال الإدارة بالمديرية عن هذا التدخل غير المقبول قانوناً ولا عقلاً ولا إنسانية ، كما شارك اللجنة فى الاحتجاج ، لجنة الطلبة التنفيذية العليا .

ويبدو أن الجهات الإدارية، بسبب هذا الضغط اضطرت إلى السماح بإقامة الحفل، الذى حدد له يوم ٢٨ ديسمبر، وحضره بعض أعضاء اللجنة العليا بالقاهرة.

أما فى «مغاغة» فكانت البداية وفدية أيضا عندما اجتمعت لجنة الشبان الوفديين فى ٢٢ نوفمبر وأصدرت قراراتها بتأييد الوفد المصرى والاحتجاج على تصريح هور وعلى الأعمال التى قامت بها الإدارة وإطلاق النار على الأبرياء، وشكر الصحافة على ما أدته، وشكر السادة المحامين الأهليين والشرعيين لإظهار شعورهم احتجاجًا على الحالة الحاضرة، كما نشرت الصحف أنه فى الثانى من مايو ١٩٣٦ أقيم حفل كبير لإزاحة الستار عن النصب التذكارى للشهداء.

أما باقى البلاد مثل «أبى عزيز»، «قلوصنا»، و«مطاى» و«منشاة مطاى»، و«سمالوط»، فقد انحصرت الحركة فيها إما فى برقيات الاحتجاج أو قيام بعض المظاهرات مثلما حدث فى «مطاى»، فى ٢١ نوفمبر أو نشاط لبعض لجان الوفد.

وعن تقييمنا للحركة فى المنيا نجد أنفسنا أمام عدة ملاحظات هى:

* أن العنف الذى شهدته مدينة المنيا، والصورة التى عرضناها، مرجعه إلى سوء تصرف البوليس، وهى الظاهرة الملفتة للنظر فى كل المناطق التى جرى بها صدام مع البوليس.

* أن الوفد كان أكثر القوى السياسية حركة، فهو الأول فى عقد الاجتماعات والاحتجاجات وهو المبادر دائما فى السعى وراء المقبوض عليهم والدفاع عنهم.

* أن الانشقاق فى صفوف الحركة الطلابية بين طلبة المنيا لم يكن ملحوظاً وهى ظاهرة يكمن وراءها أن القاعدة العريضة للطلبة، كما وضح لنا كانت وفدية.

مديرية الفيوم:

وفى هذه المديرية شأنها شأن كل مديريات ومحافظات مصر، كانت البداية من العاصمة «الفيوم»، ففى ١٦ نوفمبر أضرب طلبة مدرسة الفيوم الثانوية ومدرسة

الصنايع ، ثم ألفوا مظاهرة سارت فى شوارع المدينة هاتفة بحياة مصر والاستقلال وسقوط تصريح هور . وخوفًا من تفاقم الأمور تحاور الحكمدار مع الطلاب لكى ينصرفوا، وأثناء ذلك ألقى القبض على أحد الطلاب، فصمم زملاؤه على إطلاق سراحه، وطالت المناقشة بين قيادات البوليس والمتظاهرين حتى حضر مدير المديرية، وأخلى سبيل الطالب ونصحهم بالتفرق، فاقتنعوا وذهبوا إلى منازلهم، وشرع المدير بعد ذلك فى الطواف بالمدارس لنصح الطلاب.

وفى اليوم التالى ١٧ نوفمبر أجمع الطلاب فى المدينة على تنظيم مظاهرة، وفى الساعة السابعة صباحاً تجمع عدد منهم أمام مسجد الروبى - أشهر مساجد المدينة - وشرعوا فى الهتاف للدستور والاستقلال وبسقوط هور، وساروا فى مظاهرة كبيرة انضم إليها بعض العمال، وبعد ساعتين حضر مدير المديرية مصحوبًا بقوة من البوليس، وتم اعتقال بعض الطلاب، كما ألقى القبض على وكيلى لجنة الشبان الوفديين، وهنا صمم المتظاهرون على عدم الانصراف إلا بعد الإفراج عن المعتقلين، فكان لهم ما أرادوا، وبعدها أعلنوا الإضراب طوال الأسبوع حداداً على أرواح الشهداء مع التنبيه على كل الطلاب بلبس شارة الحداد المتفق عليها والمكونة من اللونين الأحمر والأسود.

ويبدو أن قرار الإضراب كان وقتى اللحظة حيث شهدت المدينة انتظام الدراسة فى جميع المدارس بالمدينة فى اليوم التالى ١٨ نوفمبر.

وفى يوم الحداد، أعلن تجار المدينة إضرابهم بإغلاق محالهم، وشاركهم فى هذه الخطوة الأجانب الموجودون بالمدينة، كما أعلن المحامون والصيادلة الإضراب حداداً على أرواح الشهداء وعلى بقاء الوزارة فى الحكم.

وعادت المظاهرات الطلابية إلى المدينة مرة أخرى ففى ٢٤ نوفمبر وبمناسبة يوم الحداد خرج طلاب المدرسة الصناعية فى مظاهرة وحاولوا إخراج طلاب بعض المدارس، إلا أن المدير والحكمدار نصحا الطلاب بالعودة إلى المدرسة ففعل بعضهم واتجه البعض الآخر إلى منازلهم وفى ٩ ديسمبر، ومع تأزم الموقف السياسى شهدت المدينة مظاهرة كبيرة، جابت معظم شوارع المدينة هاتفة للاستقلال والدستور وبسقوط هور والحكومة النسيمية، ولم يحدث صدام مع البوليس.

وفى ١١ ديسمبر استمرت المظاهرات بالمدينة والتى قادها طلاب المدرسة الثانوية ومدرسة الصنايع، وكالعادة كان المدير والحكمدار يراقبان المظاهرة واستطاعا بالحكمة إقناع الطلاب بالانصراف، وعندما يعلن عن إعادة الدستور قام جميع طلاب المدارس بالمدينة بتكوين مظاهرة ضخمة جابت شوارع المدينة هاتفة للدستور والجبهة الوطنية والملك، وخوفًا من اندساس بعض العناصر فى المظاهرة قام الطلاب بعمل حراسة حول المظاهرة أثناء سيرها والتى انتهت دون حدوث إخلال بالأمن.

وفى ٣٠ ديسمبر عقدت اللجنة التنفيذية لطلبة الفيوم مؤتمرًا وطنيًا حضره مندوبون عن لجنة الطلبة العليا بالقاهرة، وقد أصدر المجتمعون فى ختام مؤتمرهم قراراتهم بشكر الملك على إعادة الدستور، وتأييد الجبهة الوطنية ومطالبة الحكومة بالعفو الشامل عن الطلاب وتأييد لجنة الطلبة العليا وإقامة نصب تذكارى للشهداء بالمدينة وافتتاح قائمة اكتتاب لهذا الغرض والدعوة للاستعداد الدائم للجهاد.

ومنذ عقد هذا المؤتمر والمظاهرات تحدث فى المدينة بشكل متقطع، ومع بروز الانشقاق فى صفوف الطلبة، كان الخلاف هنا أيضاً، ففى ٥ يناير قامت مظاهرة بالمدينة، شارك فيها بعض العمال، وهتف فيها بعض الطلاب ضد زملائهم، وانقسموا على أنفسهم ما بين مؤيد للإضراب ومعارض له.

ويبدو أن المدير استشعر الخطر من مغبة استمرار المظاهرات خاصة مع انقسام الطلاب فاستدعى بعض الطلاب وأسدى إليهم النصح مما جعلهم يعودون إلى مدارسهم.

وإمعانا فى تأكيد ولاء العناصر الموالية للجنة العليا اجتمعوا فى ٥ يناير، وأصدروا بياناً أعلنوا فيه الانتظام فى الدراسة استجابة لنداء رئيس الوفد، وأن اللجنة التنفيذية لطلاب الفيوم تعلن تعضيدها للجنة العليا للطلبة فى كل خطواتها وقراراتها، وأهابوا بالمواطنين أن يُقبلوا على التبرع لإقامة النصب التذكارى للشهداء.

وفى ١٣ يناير تجمع بعض أبناء المديرية المقيمين بالقاهرة للدراسة وغيرها والموالين للوفد، تجمعوا بالنادى السعدى لاختيار لجنة تمثل الجامعتين الأزهرية

والمصرية لتتصل باللجنة التنفيذية لإقليمهم، ولما شكلت هذه اللجنة، أصدر عدد آخـر من طلاب المديرية بيـاناً أعلنوا خـروجـهم على هذه اللجنة لأنهـا لـم تدع للاجتماع كل الطلاب، وأنه يجب على اللجنة إعادة الانتخابات مرة أخرى.

ورداً على سخونة الحوادث فى ٢٧ يناير، كان نصيب المديرية هذا الحفل الذى أقيم فى ٥ فبراير لإزاحة الستار عن النصب التذكارى للشهداء بالمدينة.

وقبل الانتقال إلى مدينة أخرى يجب التوقف أمام إيضاحين :

* أن عدم تحول هذه المظاهرات التى سجلت رقمًا لا بأس به، إلى شكل غير عنيف مرجعه الأساسى إلى حسن تصرف رجال الإدارة فى المدينة.

* أن الانشقاق الذى حدث فى صفوف الطلاب ونجاح العناصر الموالية للجنة العليا فى السيطرة على الموقف مرجعه أيضاً إلى التواجد الوفدى المكثف بالمديرية.

* أن الحركة احتكرتها مدينة الفيوم، ولم تسجل لنا المصادر أى دور يعتد به فى أى بقعة أخرى من بلاد المديرية.

مديرية بنى سويف :

أما مديرية بنى سويف فكانت البداية مبكرة وعنيفة ففى مدينة بنى سويف حدث صدام بين الطلبة والبوليس فى ١٣ نوفمبر احتفالاً بذكرى عيد الجهاد الوطنى، وفى الثالث والعشرين من نوفمبر أضرب المحامون والتجار وسائقو السيارات حداداً على أرواح الشهداء واحتجاجًا على تصرفات البوليس مع المتظاهرين وإراقة الدماء.

أما لجنة الوفد العامة ببنى سويف، فعقدت اجتماعًا لها فى ٢٢ نوفمبر وأعلنت الاحتجاج على الحكومة وعلى تصريح هور وإنجلترا ومطالبة الحكومة بالاستقالة لأنها مستندة على المندوب السامى والاحتجاج على قانون الصحافة.

ومع استمرار حالة القلق فى البلاد ما بين عدم إعادة الدستور، وعدم ائتلاف الأحزاب على كلمة سواء تفجرت المظاهرات من جديد فى ٩ ديسمبر، ففى هذا

اليوم قام طلاب المدرسة الثانوية ومعهم جمع آخر من المدرسة الأهلية الثانوية، بمظاهرة كبيرة، انضم إليها العديد من شباب المدينة، وكان الهتاف للدستور ودعوة الزعماء للاتحاد والمناداة بحياتهم، ولم يحدث فى هذا اليوم صدام مع البوليس وفى اليوم التالى ١٠ ديسمبر اشتدت الحالة فى المدينة، فأضربت جميع المدارس، وقامت مظاهرة كبيرة قادها طلاب المدرسة الثانوية ومدرسة المعلمين وانضم إليهم عدد كبير من الأهالى حتى بلغ عدد المتظاهرين عشرة آلاف وطافت المظاهرة الشوارع الرئيسية بالمدينة هاتفة للوفد ورئيسه وللدستور والزعماء، وسقوط هور وإنجلترا والحكومة، ومع استخدام الحكمة نجح البوليس فى إنهاء المظاهرة دون صدام.

وفى ١١ ديسمبر كان التحول الكبير فى شكل المظاهرات، ففى صباح هذا اليوم ألف طلاب المدارس الثانوية والأهلية والقبطية، وبعض طلاب مدرستى المعلمين والصنائع، ألفوا مظاهرة كبيرة سارت مخترقة شوارع المدينة هاتفين للدستور والوفد ورئيسه، ثم اتجه الجميع نحو مدرسة الصنائع لإخراج باقى طلابها فحطموا باب المدرسة المذكورة، ودخل المتظاهرون إلى المدرسة وقام البعض منهم بتحطيم الأبواب والنوافذ وكل ما صادفوه، وأشعلوا النار فى قسم النجارة، وقد قام المدرسون بإطفاء النار حتى وصلت قوات المطافئ، ثم قصد المتظاهرون بعد ذلك نحو مدرسة المعلمين وحطموا زجاج نوافذها، ثم استمروا فى مظاهراتهم، والتى لم يكن أمام البوليس إلا التصدى لها بعد الوصول إلى هذه المرحلة، وحدث صدام بين الفريقين حيث قام المتظاهرون برشق البوليس بالحجارة، فرد عليهم البوليس بإطلاق النار فى الهواء للإرهاب.

وعندما وصل المتظاهرون إلى كوبرى الإبراهيمية، رأوا عربتين محملتين بالأحجار فقلبوهما ووقفوا أمامهما، حتى إذا وصل رجال البوليس حملوا عليهم فتراجعوا ولما وصلوا إلى ميدان«حارث» رأوا سيارة من سيارات البوليس محملة بالجنود فأمطروها بالأحجار، كما أمطروا مجموعة من رجال الهجانة جاءوا لمعاونة البوليس، كما قام المتظاهرون أيضا برشق حجرة مأمور المركز بالطوب فحطموا زجاج الحجرة وأصيب المأمور فى رأسه. كما أصيب مأمور الضبط فى وجهه ومفتش الخفر وبعض الجنود والطلاب وألقى القبض على عدد من الطلاب وشرع فى التحقيق معهم.

أما على مستوى الهيئات النيابية المحلية فلم نعثر إلا على تلغراف أعضاء مجلس محلى بنى سويف والذى جاء فيه :

«أعضاء مجلس بلدى بنى سويف يحتجون بشدة على تصريح سير هور وتدخل الحكومة الإنجليزية فى أمر الدستور، الذى هو حق من حقوق الأمة والمليك، ويحملون الوزارة مسئولية إزهاق الأرواح البريئة ويحتجون على بقائها فى كراسى الحكم رغم مشيئة البلاد ويناشدونها الله والوطن الرأفة بشباب الأمة الذين هم ذخيرة المستقبل».

وابتهاجًا بعودة الدستور قام وفد من المديرية برئاسة مديرها عبد السلام محمود بزيارة قصر عابدين وتقديم الشكر للملك على إعادة الدستور، كما زاروا دار رئاسة الوزارة وقدموا الشكر لرئيس مجلس الوزراء على إعادة الدستور، كما أرسل أعضاء مجلس بلدى بنى سويف فى أول اجتماع عقدوه فى أعقاب عودة الدستور، أرسلوا تلغرافى شكر لملك البلاد ولرئيس مجلس الوزراء على إعادة دستور البلاد.

ويبدو أن الحركة الطلابية فى بنى سويف لم تسلم هى الأخرى من هذا الانشقاق، ففى أعقاب عودة الدستور أعلن أن لجنة الطلبة التنفيذية ستقيم حفل تكريم لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا حُدد له فى يوم الجمعة ٣ يناير ١٩٣٦، إلا أن لجنة الطلبة ببنى سويف نشرت بياناً أعلنت فيه : أنها عدلت نهائياً عن دعوة نور الدين طراف ومصطفى السعدنى وحسين الإبيارى لأنهم خرجوا على إجماع الطلبة ودعوا إلى الإضراب فى الوقت الذى تنصح فيه الجبهة بالإخلاد إلى السكينة مع عمل اللجنة التنفيذية العامة للطلبة على استصدار قانون العفو عن الطلبة الذين عوقبوا فى الحوادث الأخيرة ولما ظهر منهم من شذوذ فى هتافات تسىء إلى الجبهة الوطنية وتكرر الدعوة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية وعلى رأسهم حضرة فريد زعلوك أفندى زعيم الطلبة.

وفى أعقاب تجدد المظاهرات فى ٢٧ يناير ١٩٣٦، وافتنا المصادر أن مجموعة من طلبة الأزهر أطلقوا على أنفسهم «رابطة الاتحاد السويفى الأزهرى»، عقدت اجتماعاً لها فى ٣٠ يناير وفى نهاية هذا الاجتماع كان قرار المجتمعين تقديم الولاء للملك لعطفه على الأمة المصرية، وشكر معالى رئيس الديوان على مجهوداته التى

بذلها لحل الأزمة السياسية، وتأييد الجبهة الوطنية والاحتجاج الصارخ على تدخل إدارة الأمن العام فى شئون الطلبة واضطهاد البوليس لهم وإغلاق معاهد التعليم، والترحيب بكل من ينضم إليها.

أما خارج مدينة بنى سويف فلم تسجل لنا المصادر سوى احتجاج لجنة الوفد المركزية ببلدة «بوش» التابعة لمركز بنى سويف، واحتجاجها على تصريح هور والحكومة المصرية، ومطالبة الحكومة بالاستقالة ودعوة الزعماء للاتحاد، وعدم التعاون مع الإنجليز. كما سجلت لنا المصادر عن حفل تأبين أقيم للشهداء بناحية شريف باشا إحدى بلاد مركز بنى سويف.

ويلاحظ على الحركة السياسية فى بنى سويف بشكل عام أنها اتسمت بالمركزية الواضحة حيث استأثرت مدينة بنى سويف بأوفى نصيب، وهى مسألة طبيعية ومتكررة فى كل مديريات ومحافظات مصر.

كذلك يلاحظ أن الانشقاق الذى حدث فى صفوف الحركة الطلابية، كانت له أصداء بين صفوف طلاب بنى سويف.

كما يلاحظ أيضًا أنه كان لحزب الوفد دور متقدم على كل القوى السياسية فى المديرية.

مديرية قنا:

أما فى مديرية قنا، فتصدرت مدينة قنا العمل السياسى، فكانت البداية فيها وفدية بحتة من خلال لجنة الوفد العامة بها فى اجتماعها الذى عقدته فى ١٧ نوفمبر وأعلنت فى بيان لها الاحتجاج على تصريح هور والحكومة وتأييد حزب الوفد.

وفى يوم الحداد، أضرب المحامون والتجار والعمال، وأعربوا عن احتجاجهم على إراقة الدماء.

ومع عودة الدستور سجلت المصادر العديد من رسائل الابتهاج لأبناء مدينة قنا، كذلك شهدت المدينة احتفالا من نوع خاص عندما احتفلت القيادات السياسية ممثلة فى حزب الوفد وحزب الأحرار باستقبال الأستاذ أحمد حسين المدرس بالخديوية

والذى نقلته الوزارة إلى قنا بسبب احتجاجه على تصريح هور، حيث ألقيت الكلمات الوطنية المناسبة، كما قامت مظاهرة فى نفس اليوم ١٦ ديسمبر بعد توديع ناظر مدرسة قنا الثانوية، والذى نقل إلى مدرسة التجارة المتوسطة بالجيزة.

وفى ١٧ ديسمبر عُقد فى سراى الدكتور محمد محسب المحامى لدى محكمة الاستئناف العليا ورئيس لجان الأحرار الدستوريين بقنا، اجتماع للجنتى الشبان الأحرار والوفد بمناسبة عودة الدستور، وقرر المجتمعون أن يواصل الشعب والأحزاب حركتهم الإيجابية حتى تسوى العلاقات بين مصر وإنجلترا على وجه يحقق إرادة الأمة ويصون دستورها، كما أعلنوا عن تأييدهم للعريضة التى رفعها الزعماء للمندوب السامى، وبعد الاجتماع خرج الجميع فى مظاهرة سلمية هاتفين بحياة الزعماء واتحادهم والاستقلال.

كذلك رصدت لنا المصادر بعض تحركات لجمعية مصر الفتاة من خلال دعوة لجنتها لمقاطعة البضائع الإنجليزية، وتأييد الجبهة الوطنية والعفو العام وتعويض أسر الشهداء.

وفى ٩ يناير عقدت لجنة طلبة المدرسة الثانوية الأميرية والمعلمين والأقباط الكبرى وأمير الصعيد والصنائع والابتدائية الأميرية اجتماعا قرروا فيه الإضراب العام عن الدراسة حتى يصدر قانون العفو العام عن الطلبة المحكوم عليهم. وأن تبرم معاهدة ١٩٣٠ مع إنجلترا وعندما علم المسئولون ما اعتزم الطلبة عليه بكَّرت قوات البوليس فى صباح اليوم التالى ١٠ يناير وحاصرت المدارس التى قرر طلابها الخروج فى مظاهرة، وتجمع الطلاب فى صباح ١٠ يناير وأخذوا يهتفون للدستور والملك والزعماء والجبهة الوطنية واستطاع حكمدار البوليس ورجاله ونظار المدارس اقتناع الطلاب بعدم الإضراب والقيام بالمظاهرات فعادوا إلى حجرات الدراسة، ولم يحدث ما يخل بالأمن.

وتضامنًا مع ما حدث من مظاهرات فى ٢٧ يناير وأرواح الضحايا الذين استشهدوا برصاص البوليس فى المنصورة ودمنهور، اعتصم فريق من طلبة المدرسة الثانوية الأميرية، ثم ما لبث أن انضم إليهم الكثير من طلاب المدارس الأخرى، وصاروا يهتفون للاستقلال والملك ولزعماء الجبهة وبسقوط الاستعمار، ثم خرج

طلبة المدرسة الثانوية إلى الشارع لمسافة قصيرة، إلا أنهم انصاعوا لنصائح الحكمدار وتفرقوا.

أما خارج العاصمة فكانت «إسنا» أكثر المناطق حيوية، فقد شهدت المدينة مظاهرة كبيرة مساء يوم ١٩ ديسمبر ابتهاجًا بعودة الدستور، وأثناء طواف المتظاهرين فى الشوارع قام بعضهم بتحطيم مصابيح الشوارع، وهى مسألة جعلت البوليس يتعامل مع المتظاهرين فحدث صدام بين الجانبين وألقى القبض على بعضهم وقدموا لمحاكمة عاجلة أمام محكمة إسنا الأهلية والتى قضت ببراءة البعض وبالغرامة البسيطة على البعض الآخر.

أما حزب الوفد فقد شارك بلجنته المركزية بإسنا، من خلال بعض القرارات التى أصدرتها اللجنة حول إعلان الولاء للملك وتأييد الوفد وقياداته وشكر الصحافة على قيامها بدور حيوى نحو قضية البلاد واستقلالها وحريتها.

أما فى «الأقصر» فكانت البداية عندما تجمهر طلبة مدرسة الأقباط الكبرى فى فناء مدرستهم فى ٢٤ نوفمبر، وحاولوا الخروج فى مظاهرة احتجاجاً على تصريح هور وعلى تصرفات البوليس وإراقة دماء الأبرياء، ولكن ناظر المدرسة نجح فى إقناعهم بالعدول عن ذلك فانصاعوا لنصائحه وعادوا إلى حجرات الدراسة، ولم يحدث ما يخل بالأمن فى المدرسة.

وفى ١٧ ديسمبر، واحتفالا بعودة الدستور، قام طلاب المدارس بالإضراب عن تلقى دروسهم، وخرجوا فى مظاهرة كبيرة هاتفين بحياة الدستور والجبهة الوطنية والاستقلال التام، ولكن البوليس تعرض لهم وفرقهم بالقوة وألقى القبض على البعض منهم ثم أفرج عنهم فى مساء نفس اليوم، وصدر قرار فى نفس اليوم بغلق المدرسة الثانوية منعًا لتكرار المظاهرات.

وكالعادة كان حزب الوفد أكثر الأحزاب تحركًا، وتم ذلك من خلال لجنة الشبان الوفديين التى أصدرت عدة قرارات لها بشكر الوفد وتأييده وشكر الجبهة الوطنية وإعلان استمرار الجهاد.

وردًا على مظاهرات ٢٧ يناير وما حدث فيها من صدام وإراقة دماء، اجتمعت لجنة الطلبة وأصدرت قراراتها بإدانة البوليس، وتأييد الوفد.

أما فى باقى بلاد المديرية مثل «منشأة العمارى»، و«البياضية»، و«نجع حمادى»، و«الدير الشرقى»، و«المخادمة» وغيرها فقد انحصرت الحركة فيها إما بتحركات للجان بعض الأحزاب مثل الأحرار والدستوريين أو الاحتفاء بعودة الدستور أو بالاحتجاج على تصرفات البوليس.

ويلاحظ على تطورات الانتفاضة هنا أنها تميزت بالهدوء، فلم نسمع إلا عما حدث فى إسنا فى ١٧ ديسمبر، كما يلاحظ أيضًا أن حزب الوفد كان أكثر الأحزاب حركة، وإن شاركه حزب الأحرار فى بعض الأحيان.

مديرية أسـوان:

أما فى أقصى جنوب الوادى فى مديرية أسوان فكانت البداية ساخنة وجماعية، فقد شهدت مدينة أسوان فى ١٧ نوفمبر مظاهرة كبيرة شارك فيها جمع كبير من الأهالى والطلبة، هاتفين فيها ضد هور وتصريحه، وضد الوزارة واستمرار بقائها فى الحكم، كما هتفوا بحياة الدستور والوفد وتشير المصادر أنه بسبب كبر حجم المظاهرة، اضطر البوليس إلى الاصطدام مع المتظاهرين وألقى القبض على اثنين منهم.

أما أعضاء مجلس أسوان المحلى، فقد أرسلوا إلى مدير المديرية باعتباره رئيس المجلس، نص احتجاجهم على الحالة الحاضرة، لتسجيله فى المحضر الرسمى للمجلس، إلا أنه - أى المدير - اعتذر عن عدم تسجيله بدعوى أن قانون المجلس لا يسمح بالبحث فى المسائل السياسية، وعليه قام الأعضاء بإرسال نص احتجاجهم إلى الصحف لنشره، والذى عبروا فيه عن شكرهم للملك على رغبته فى إعادة الدستور، والاحتجاج على تصريح وزير خارجية إنجلترا لأنه تدخل فى شئون مصر الداخلية، وعلى سفك دماء الأبرياء ومطالبة الوزارة بإعادة دستور ١٩٢٣ عاجلاً وكاملاً، وتجديد الثقة بالوفد ورئيسه.

واحتفالاً بإعادة الدستور شهدت مدينة أسوان مظاهرة كبيرة شارك فيها الطلاب والأهالى هاتفة للدستور والاستقلال، ولم يحدث صدام بين المتظاهرين والبوليس.

وفى محاولة من الطلبة لإثبات وجودهم عقدوا مؤتمرًا لهم فى ٢٨ ديسمبر، وقد أخرج المجتمعون فى ختامه عدة قرارات تضمنت شكر الملك على إعادته للدستور وتأييد الجبهة الوطنية ومناشدة الزعماء للعمل على حفظ كيان هذا الاتحاد ودعوة الأمة لتشجيع الصناعات المصرية.

أما الطلبة الأسوانيون بالقاهرة فعقدوا مؤتمرًا لهم بدار السينما الأهلى فى مساء الأول من يناير ١٩٣٦، وبعد إلقاء الخطب اتخذ المجتمعون فى ختام المؤتمر، قراراتهم بالدعوة لحفظ كيان الجبهة الوطنية، وأن إعادة الدستور لا يكفى، ولكن الاستقلال هو المطلب الأساسى.

أما خارج أسوان العاصمة، فلم تحفظ المصادر لنا سوى مدينة «إدفو»، ففى ٢١ نوفمبر أضرب المحامون فيه احتجاجًا على تصريح هور وحدادًا على أرواح الشهداء، وفى ٢٦ نوفمبر حدث إضراب بالمدينة حدادًا على أرواح الشهداء واحتجاجًا على الحالة الحاضرة، وعلى تصريح هور. وفى نفس اليوم شهدت المدينة مظاهرة كبيرة هتفت للدستور والاستقلال وبسقوط هور وإنجلترا.

أما لجنة الطلبة التنفيذية بإدفو ففى اجتماع عقدته فى ٢٤ ديسمبر، أصدرت عدة قرارات دارت حول تأييد قرارات اللجنة التنفيذية العليا للطلبة والعمل على تنفيذها والدعوة إلى مواصلة الجهاد حتى تنال البلاد استقلالها التام وشكر الأحزاب المصرية على تضامنها فى وجه الغاصب ومحاربة كل هيئة تخرج على قرارات الجبهة الوطنية وتهنئة الأمة بعودة دستورها، ومطالبة الوزارة بالعمل على سرعة إلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات عملا بالروح الدستورية التى عاهدت نفسها به أمام الرأى العام، وكذلك سرعة العمل على إصدار عفو شامل عن جميع من حكم عليهم فى المظاهرات الأخيرة والتى ما كانت إلا دفاعًا عن حرمة الوطن باعتراف رئيس الحكومة الذى قال إنها ثورة غضب صونًا للحق واحتفاظًا به.

ونظرة على مديرية أسوان نجد أن الانتفاضة اتسمت بالهدوء، باستثناء المظاهرة التى حدثت فى ١٧ نوفمبر والتى شابها بعض العنف، كما اتسمت أيضا بالمشاركة الجماعية من الأهالى والطلاب فى آن واحد.

مديرية الجيـــــزة :

قبل الحديث عن دور مديرية الجيزة، يجب الإشارة إلى مسألة بالغة الأهمية وهى أن تفجر الانتفاضة كانت بدايته من جامعة فؤاد بالجيزة، وأن الحركة الطلابية فى تحركاتها وتوجهاتها انحصرت مركزيًا بين طلبة الجامعة والمدارس بالجيزة والقاهرة، وهى قضية تناولتها بعض الدراسات باستفاضة وعلى رأسها الدراسة التى أخرجها عاصم محروس وقدمها إلى جامعة القاهرة حول دور الطلاب فى الحركة الوطنية، وعليه فإعادة الحديث عن الحركة بالجيزة هو تكرار لما قامت به دراسات أخرى، ومن ثم سينحصر حديثنا حول الحركة خارج مدينة الجيزة، وقبل ذلك يجب الإشارة إلى أن أعضاء مجلس مديرية الجيزة أعربوا فى بيان لهم عن «احتجاجهم على تداخل الحكومة البريطانية فى شئون مصر الداخلية وبالأخص فيما يتعلق بدستور الأمة الذى هو حق مليكها والشعب كما يحتجون على طريقة العنف الذى قمعت به المظاهرات السلمية التى لم يكن الغرض منها إلا إظهار شعور استفزته مطامع الاستعمار.

أما لجنة الوفد العامة بالجيزة ففى أول اجتماع لها عقب بداية الانتفاضة، أعلنت عن إدانتها لتصريح هور وإنجلترا وتدخلها فى شئون مصر الداخلية، ومطالبة الوزارة بالاستقالة.

وفى أعقاب إعادة الدستور، زار وفد مكون من مدير المديرية وعمدها وأعيانها، مجلس الوزراء، حيث أعربوا فى الكلمات التى ألقوها عن شكرهم للملك والوزارة على إعادة الدستور كما عبروا عن امتنانهم لائتلاف الأحزاب وتكوين الجبهة الوطنية.

أما خارج مدينة الجيزة فكانت الأمور هادئة بشكل عادى، ففى «الصف» لم تسجل لنا المصادر سوى مظاهرة بسيطة حدثت فى مساء ١٦ ديسمبر ابتهاجًا بعودة الدستور وانتهت دون صدام مع البوليس إلى جانب بعض برقيات تأييد للوفد من بعض البلاد التى تتبع مدينة الصف.

وفى «وردان» لم تسجل المصادر لنا سوى هذا الخبر عن اجتماع لجنة الطلبة بها بعد تشكيلها. والقرارات التى أصدرتها بشكر الملك على إعادة الدستور، وشكر

كل من عـمل على تكوين الجبـهـة الوطنيـة على رأسهم الأمـير عـمـر طوسـون، ومواصلة الجهاد حتى يتحقق الاستقلال بإبرام المعاهدة مع إنجلترا على أساس مشروع معاهدة (النحاس ـ هندرسون) ١٩٣٠ .

أما فى «العياط» فلم تخبرنا المصادر إلا بقرار لجنة الطلبة هناك بزيارة النصب التذكارى للشهداء .

وفى تعليقنا على مديرية الجيزة يمكن القول : إن نشاط الجيزة كعاصمة للمديرية من خلال دور طلبة الجامعة ومدرسة دار العلوم وكذا باقى مدارس المدينة ، طغى بشكل واضح على باقى البلاد فى المديرية فلم نر إلا بعض التحركات هنا أو هناك والتى كان الوفد وراءها .

الخلاصة أنه وإن جاءت غضبة الوجه القبلى أقل من الانتفاضة فى الوجه البحرى فإن كليهما أكد ما حاولت الدراسة أن تثبته وهو أن الأقاليم وسعت من رقعة وتأثير حدث الانتفاضة ، والذى جاء ليثبت مدى قوة وحيوية مصر وشعبها المكافح المناضل فى سبيل حقوقه ومن أجل قضيته المصيرية . .

المصادر والمراجع

أولاً ـ المصادر:

وثائق أجنبية غير منشورة:

F.O407/210, 218, 219

مصادر عربية منشورة:

محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، جـ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .

محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، جـ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦٣ .

دوريات عربية:

الأهرام يومية ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .

البلاغ يومية ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .

الدستور يومية ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .

الجهاد يومية ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .

السياسة يومية ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .

الشعب يومية ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .

كوكب الشرق يومية ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .

ثانيًا - المراجع:

مراجع عربية:

ضياء الدين الريس ، الدستور والاستقلال ، جـ ١ ، دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٥ .

ضياء الدين الريس ، الدستور والاستقلال ، جـ ٢ ، دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٦ .

عبدالرحمن الرافعي ، فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، ط٢ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ .

عبدالرحمن الرافعي ، فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ٢ ، ط٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ .

عبدالعظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، ط ٢ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ .

على شلبى ، مصطفى النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية فى مصر ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ .

محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .

يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريد الأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ .

مراجع أجنبية:

Vatikiotes, P. J., The Egyptian Army in Politics London, 1969.

الفهرست

مقـــدمة ٥
تمهيـــد ٧
الفصل الأول : الانتفاضة فى القاهرة ١٥
الفصل الثانى: الانتفاضة فى الوجه البحرى ٢٩
الفصل الثالث : الانتفاضة فى الوجه القبلى ١٠١
المصـادر والمراجـع ١٢٩
الفهـرسـت ١٣١



يعتبر عام ١٩٣٥ من الأعوام العلامة على طريق الحركة الوطنية المصرية فهو المحطة الثانية للحركة الوطنية ذات الطابع العنيف بعد ثورة ١٩١٩، ففى نوفمبر من هذا العام كانت الانتفاضة التى تفجرت فى القاهرة، ثم تجاوبت أصداؤها فى كل مديريات ومحافظات مصر، فبسببها أُعيد إلى البلاد دستور ١٩٢٣ بعد مماطلة من جانب القصر والحكومة والإنجليز. وبسببها أيضا خرجت وزارة محمد توفيق نسيم من الحكم في يناير ١٩٣٦ وبسببها كذلك. مع المستجدات العالمية. دخلت بريطانيا ومصر فى مفاوضات انتهت إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦.

وقد بحث المؤلف وراء تلك الحوادث من الإسكندرية وبورسعيد فى أقصى الشمال إلى أسوان فى أقصى الجنوب ووجد الكثير الذى ضمنه دفتى هذا الكتاب، وأكد لنا على ما تحاول هذه السلسلة تقديمه.. البحث فى المسكوت عنه فى التاريخ المصرى والعربى الحديث والمعاصر.



دار الشروق
www.shorouk.com